١

الصِّيْغَةُ التَّاْمَّةُ الْعَاْمَّةُ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيْمِ

م.رضا هادي حسّون

كلّيّة التربية/ الجامعة المستنصريّة

الْمُقَدِّمَةُ:

الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَاْلَمِيْنَ، والصَّلاْةُ والسَّلاْمُ عَلَىْ خَاْتَمِ النَّبِيِّيْنَ، مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الصَّاْدِقِ الأَمِيْنِ. أَمَّاْ بَعْدُ...

فَإِنَّ التَّفْرِيْقَ بَيْنَ مَعَاْنِي الصِّيَغِ الصَّرْفِيَّةِ مَنْهَجٌ سَلِيْمٌ دَقِيْقٌ يَقُوْمُ عَلَىْ أَسَاْسِ قَاْعِدَةٍ كُلِّيَّةٍ، لاْ تَتَخَلَّفُ، مُفَاْدُهَاْ أَنَّ (اخْتِلاْفَ الْمَبَاْنِي الصَّرْفِيَّةِ دَلِيْلٌ عَلَى اخْتِلاْفِ الْمَعَاْنِي الصَّرْفِيَّةِ). وَقَدِ اتَّبَعَ هَذَا الْمَنْهَجَ بَعْضُ عُلَمَاْءِ الْعَرَبِيَّةِ والتَّفْسِيْرِ قَدِيْمًا وَحَدِيْثًا، فاجْتَمَعُوْا عَلَى الْقَوْلِ بِالتَّفْرِيْقِ الدِّلاْلِيِّ بَيْنَ الصِّيَغِ الصَّرْفِيَّةِ الْمُخْتَلِفَةِ، فَأَصَاْبُوْا كُلَّ الإِصَاْبَةِ فِي اتِّبَاْعِ هَذَا الْمَنْهَجِ الْقَوِيْمِ؛ لَكِنَّهُمْ فِيْ كَثِيْرٍ مِنْ تَفْرِيْقَاْتِهِمُ الصَّرْفِيَّةِ جَاْنَبُوْا الصَّوَاْبَ؛ لاعْتِمَاْدِهِمْ عَلَىْ مَنْهَجِ التَّبَاْيُنِ الصَّرْفِيِّ فِي التَّفْرِيْقِ بَيْنَ صِيَغٍ عَاْمَّةٍ وَصِيَغٍ خَاْصَّةٍ.

فَالتَّفْرِيْقُ الصَّرْفِيُّ لاْ يَسْتَلْزِمُ الْقَوْلَ بِالتَّبَاْيُنِ الصَّرْفِيِّ، فَقَدْ يَكُوْنُ التَّفْرِيْقُ الصَّرْفِيُّ عَلَىْ أَسَاْسِ الْقَوْلِ بِالتَّبَاْيُنِ الصَّرْفِيِّ، وَقَدْ يَكُوْنُ عَلَىْ أَسَاْسِ الْقَوْلِ بِالْعُمُوْمِ الصَّرْفِيِّ، وَقَدْ يَكُوْنُ، وَهُوَ نَاْدِرٌ، عَلَىْ أَسَاْسِ الْقَوْلِ بِالتَّدَاْخُلِ الصَّرْفِيِّ.

وقد قَصَدْتُ فِيْ هَذَا الْبَحْثِ: **(الصِّيْغَةُ التَّاْمَّةُ الْعَاْمَّةُ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيْمِ)** إِلَى الْكَشْفِ عَنْ ضَوَابِطِ هَذَا الْمَنْهَجِ فِي التَّفْرِيْقِ بَيْنَ الصِّيَغِ التَّاْمَّةِ الْعَاْمَّةِ، وَالصِّيَغِ النَّاْقِصَةِ الْخَاْصَّةِ، فَاعْتَمَدْتُ أَوَّلاً عَلَىْ عَرَبِيَّةِ الْقُرْآنِ الْكَرِيْمِ؛ لاسْتِنْبَاْطِ الْقَوَاْعِدِ، وَالضَّوَاْبِطِ. ثُمَّ بَحَثْتُ فِيْ مُصَنَّفَاْتِ الْقُدَاْمَىْ وَالْمُحْدَثِيْنَ، مِنْ عُلَمَاْءِ الْعَرَبِيَّةِ وَالتَّفْسِيْرِ، وَغَيْرِهِمْ، فَلَمْ أَجِدْ عَاْلِمًا وَاْحِدًا مِنْهُمُ الْتَفَتَ إِلَى الفَرْقِ الدَّقِيْقِ بَيْنَ الصِّيْغَتَيْنِ التَّاْمَّةِ وَالنَّاْقِصَةِ، فَمِنْهُمْ مَنْ قَاْلَ بِالتَّرَاْدُفِ، وَهَذَاْ مَذْهَبُ مُعْظَمِ الْعُلَمَاْءِ، وَمِنْهُمْ مَنْ فَرَّقَ عَلَىْ أَسَاْسِ الْقَوْلِ بِالتَّبَاْيُنِ. وَمِنْ هُنَاْ قَسَّمْتُ الْبَحْثَ عَلَىْ مَبْحَثَيْنِ:

الْمَبْحَثِ الأَوَّلِ– (الْقَوَاْعِدُ وَالضَّوَاْبِطُ): وَفِيْهِ ذَكَرْتُ الْقَوَاْعِدَ وَالضَّوَاْبِطَ، مَعَ التَّمْثِيْلِ الْوَاْفِي.

الْمَبْحَثِ الثَّاْنِيْ– (نَقْدُ الْقَوْلِ بِالتَّبَاْيُنِ الصَّرْفِيِّ): وَفِيْهِ كَشَفْتُ عَنْ بُطْلاْنِ التَّفْرِيْقِ بَيْنَ الصِّيْغَتَيْنِ التَّاْمَّةِ وَالنَّاْقِصَةِ، بِالاعْتِمَاْدِ عَلَىْ مَنْهَجِ التَّبَاْيُنِ الصَّرْفِيِّ، وَلاْ سِيِّمَاْ التَّفْرِيْقَاْتِ الَّتِيْ ذَكَرَهَاْ د.فَاْضِلٌ السَّاْمَرَّاْئِيُّ فِيْ كِتَاْبِهِ (بَلاْغَةُ الْكَلِمَةِ فِي التَّعْبِيْرِ الْقُرْآنِيِّ). فَقَدَ وَضَعَ قَاْعِدَتَيْنِ كُلِّيَّتَيْنِ تَقُوْمَاْنِ عَلَىْ أَسَاْسِ الْقَوْلِ بِالتَّبَاْيُنِ الصَّرْفِيِّ، وَذَكَرَ الْكَثِيْرَ مِنَ الأَمْثِلَةِ؛ لِتَطْبِيْقِ هَاْتَيْنِ الْقَاْعِدَتَيْنِ.

وَإِنَّمَاْ اقْتَصَرْتُ عَلَىْ نَقْدِ الْقَوْلِ بِالتَّبَاْيُنِ الصَّرْفِيِّ، وَلَمْ أَقْصِدْ إِلَىْ نَقْدِ الْقَوْلِ بِالتَّرَاْدُفِ الصَّرْفِيِّ؛ لأَنَّ الْقَوْلَ بِالتَّرَاْدُفِ بَيْنَ الصِّيْغَتَيْنِ التَّاْمَّةِ وَالنَّاْقِصَةِ، يُمْكِنُ أَنْ يُعَدَّ قَوْلاً ضِمْنِيًّا بِعُمُوْمِ الصِّيْغَةِ التَّاْمَّةِ، فَلاْ يُعَاْرِضُ، صَرَاْحَةً، الْقَوْلَ بِعُمُوْمِ الصِّيْغَةِ التَّاْمَّةِ، بِخِلاْفِ الْقَوْلِ بِالتَّبَاْيُنِ الصَّرْفِيِّ؛ فَهُوَ مُعَاْرِضٌ لِلْقَوْلِ بِعُمُوْمِ الصِّيْغَةِ التَّاْمَّةِ مُعَاْرَضَةً صَرِيْحَةً.

وَكَاْنَ لاْ بُدَّ مِنْ تَمْهِيْدٍ أَكْشِفُ بِهِ عَنِ الْمَقْصُوْدِ بِالنِّسَبِ الاخْتِلاْفِيَّةِ الثَّلاْثِ، الَّتِيْ عَلَىْ أَسَاْسِ الْقَوْلِ بِهَاْ يَكُوْنُ التَّفْرِيْقُ بَيْنَ مَعَاْنِي الصِّيَغِ، بَلْ بَيْنَ مَعَاْنِي الأَلْفَاْظِ كُلِّهَاْ؛ وَلاْ سِيَّمَاْ نِسْبَةِ الْعُمُوْمِ الصَّرْفِيِّ.

التَّمْهِيْدُ:

كُلُّ كَلِمَةٍ في التَّعْبِيْرِ الْقُرْآنيِّ مقصودَةٌ قَصْدًا أَكِيْدًا، لا يُمْكِنُ أنْ تُؤدِّيَ مُؤدَّاها، ولا أنْ تدُلَّ على معناها،أيُّ كلمةٍ أُخْرى مُغَايِرَةٍ، حتَّى لَوْ كانَتِ المُغَاْيَرَةُ بينهما بِحَرْفٍ واحِدٍ، أَوْ بِحركَةٍ واحِدة.⁽¹⁾

وهذهِ حقيقةٌ قطعيَّةٌ غَفَلَ عنها كثيرٌ من عُلماءِ العربيّةِ والتفسيرِ؛ فقالوا بالتَّرادُفِ الحَرْفيِّ (بينَ الحُرُوْفِ وأَشْبَاْهِها)،⁽²⁾ وبالتَّرادُفِ الاشتقاقيِّ (بينَ الموادِّ الاشتقاقيَّةِ)،⁽³⁾ وبالتَّرادُفِ الصَّرْفيِّ (بينَ الصِّيَغِ الصَّرْفيَّةِ)؛⁽⁴⁾ لِغَفْلَتِهِمْ عَنِ النِّسَبِ الاخْتِلافيَّةِ الثَّلاْثِ:

١-(**نِسْبَةِ العُمُوْمِ**): وتكونُ بينَ المعنيينِ اللَّذينِ يُشارِكُ أحدُهما الآخَرَ في أفرادِهِ كُلِّها دُوْنَ العَكْسِ. ومِنْ أَوْضَحِ أَمْثِلَتِها النِّسْبَةُ بينَ معنى مُصْطَلَحِ (الكَلِمَةِ)، ومعنى مُصْطَلَحِ (الاسْمِ) عندَ النُّحاةِ. فالأوَّلُ أَعَمُّ من الثَّاني، والثَّاني أَخَصُّ مِنَ الأَوَّلِ؛ لأنَّ كلَّ الأَسْمَاْءِ كلماتٌ، لكنْ ليسَ كُلُّ الكلماتِ أَسْمَاْءً. فأَفْرَاْدُ (الكَلِمَةِ) أَوْسَعُ مِنْ أَفْرَاْدِ (الاسْمِ)، تَشْمَلُ أَفْرَاْدَ الاسْمِ، وأَفْرَاْدَ الفعلِ، وأَفْرَاْدَ الحَرْفِ. ويسمِّيها المَناطقةُ: (**نِسْبَةَ العُمُوْمِ والْخُصُوْصِ مُطْلَقًا**).⁽⁵⁾

٢-(**نِسْبَةِ التَّدَاْخُلِ**): وتكونُ بينَ المعنيينِ اللَّذينِ يجتمعانِ في بعضِ الأفرادِ، ويفترِقُ كلٌّ منهما عن الآخَرَ في أفرادٍ تخُصُّهُ. ومِنْ أَوْضَحِ أَمْثِلَتِها النِّسْبَةُ بينَ معنى مُصْطَلَحِ (الاسْمِ)، ومعنى مُصْطَلَحِ (الأداةِ) عندَ النُّحاةِ. فهما يجتمعانِ في بعضِ الكلماتِ: (الأدواتِ الاسميّةِ)، ويفترِقُ الاسمُ عن الأداةِ في الأسماءِ التي لا تُسْتَعْمَلُ اسْتِعْمالَ الأدواتِ، كأسماءِ الأَجْناسِ، وأسماءِ الأَعْلامِ. وتفترِقُ الأداةُ عن الاسْمِ في: (الأدواتِ الحرفيَّةِ، والأدواتِ الفعليَّةِ). فبعضُ الأسماءِ أدواتٌ، وبعضُ الأدواتِ أسماءٌ، وليسَ كلُّ الأسماءِ أدواتٍ، ولا كلُّ الأدواتِ أسماءً. فالأداةُ قد تكونُ اسمًا، أو فعلاً، أو حرفًا، قالَ ابنُ هشامٍ الأنصاريّ: (للاستثناءِ أدَوَاتٌ ثمَانٍ: حرفان، وهما: (إلاّ) عند الجميع، و(حَاشَا) عند سيبويه، ويُقالُ فيها: حَاشَ وحَشَا، وفِعْلاَنِ، وهما (لَيْسَ)، و(لاَ يَكُونُ)،

ومُتَرَدِّدَانِ بين الفعليّة والحرفيّة، وهما: (خَلا) عندَ الجميعِ، و(عَدَا) عندَ غيرِ سيبويهِ، واسْمَانِ، وهما: (غَيْر)، و(سِوَى)، بلُغَاتها فإنّه يُقالُ: سِوًى كرِضًى، وسُوًى كهُدًى، وسَوَاء كسَمَاء، وسِوَاء كبِنَاء، وهي أَغْرَبُهاَ).(٦)

ولعلَّ هذا المثالَ من أوْضَحِ الأمثلةِ الدالَّةِ على بُطلانِ التسميةِ التي يُطْلِقُها المَناطِقةُ على هذهِ النِّسبةِ: **(نسبة العُمومِ والْخُصوصِ من وَجْه)**؛(٧) فليستِ الأسماءُ أعمَّ مِنَ الأدواتِ، ولا أخصَّ منها، وليستِ الأدواتُ أخصَّ من الأسماءِ، ولا أعمَّ منها؛ لأنَّ (الأَعَمَّ) لا بدَّ من أن يكونَ شاملاً أفرادَ (الأَخَصِّ) **كلَّها**، وغيرَها، لا أنْ يكونَ شاملاً **بعضَ** أفرادِ (الأَخَصِّ). وقد كانَ ينبغي للمَناطِقةِ أن يصْطَلِحوا على تسميةٍ أُخرى مُناسبةٍ؛ بدلاً من إضافةِ كلمةِ (مُطْلَقًا) إلى النِّسْبَةِ الأُولى، وإضافةِ عبارَةِ (مِنْ وَجْه) إلى النِّسبةِ الثانيةِ. ومن هنا اسْتَعْمَلْتُ مُصطلَحَ (العُمُوْمِ) في هذا البَحْثِ اختصارًا؛(٨) للدِّلالةِ على ما يُسَمَّى عند المَناطِقةِ بنِسْبَةِ (العُمُوْمِ والخُصُوْصِ مُطْلَقًا)؛ لِوُضُوحِ زيادَتِها بعد استْبِعادِ مُصْطَلَحِ (العُمُوْمِ والخُصُوْصِ مِنْ وَجْه).

٣- **(نِسْبَةُ التَّبَايُنِ)**: وتكونُ بينَ المعنيينِ اللَّذينِ لا يجتمعانِ في أيِّ فَرْدٍ من الأَفْرادِ أَبدًا.(٩) ومِنْ أوضحِ أمْثِلَتِها النِّسْبَةُ بينَ معنى مُصْطَلَحِ (الاسْمِ)، ومعنى مُصْطَلَحِ (الحَرْفِ) عندَ النُّحاةِ. فلا شَيْءَ مِنَ الأسماءِ حَرْفٌ، ولا شَيْءَ مِنَ الحُروفِ اسْمٌ.

والحقيقةُ أنَّ مُعظَمَ الكلماتِ التي قيلَ بترادُفِها يُمكنُ التَّفريقُ بينَ معانيها على أَساسِ القَوْلِ بنسبةِ العُمُوْمِ. فإذا كانَتْ مِنَ الكلماتِ الحَرْفِيَّةِ (الحُرُوْف أَوْ أَشْباهِها)، فيكفي معرفةُ العامَّةِ والخاصَّةِ منها، بالنَّظَرِ في السِّياقاتِ المُخْتَلِفَةِ. فالواوُ العاطفةُ، مَثَلاً، أَعَمُّ من الفاءِ العاطفةِ؛ لأنَّها تُسْتَعْمَلُ لِمُطْلَقِ الجَمْعِ، فَتَعْطِفُ مُتَأَخِّرًا في الحُكْمِ، ومُتَقَدِّمًا، ومُصَاحِبًا. والفاءُ العاطِفةُ تُسْتَعْمَلُ للترتيبِ والتعقيبِ تنصيصًا.(١٠) **وأُسَمِّي العُمُوْمَ – هنا – بالعُمُوْمِ الْحَرْفِيِّ.**

وإذا كانَتْ مِنَ الكلماتِ الاشتقاقيَّةِ الصَّرْفيَّةِ المُرَكَّبَةِ مِنْ عُنْصُرَي المادَّةِ الاشتقاقيَّةِ، والصِّيْغَةِ الصَّرْفِيَّةِ، فلا بُدَّ من تحليلِ الكَلِمَةِ إلى هذينِ العُنْصُرَيْنِ؛ لأنَّ معناها مُرَكَّبٌ من معنى المادَّةِ الَّذي **أُسَمِّيْه بالمعنى الاشتقاقيِّ**، ومعنى الصِّيْغَةِ الذي **يُسَمَّى بالمعنى الصَّرْفِيِّ**؛(١١) فيكونُ لكُلِّ عُنْصُرٍ منهما أَثَرٌ في كَوْنِ معنى الكَلِمَةِ أَعَمَّ من معنى كَلِمَةٍ أُخْرى، أَوْ في كَوْنِه أَخَصَّ منْهُ.

فمادَّةُ (قتل) في الفعلِ (يُقَتِّلُ) من قولِه تعالى:*وَإِذْ أَنْجَيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يُقَتِّلُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ وَفِي ذَلِكُمْ بَلاءٌ مِنْ رَبِّكُمْ عَظِيمٌ*.(١٢) تدلُّ على معنى اشتقاقيٍّ أَعَمَّ من المعنى الاشتقاقيِّ الذي تدلُّ عليه مادَّةُ (ذبح) في كلمةِ (يُذَبِّحُ) من قولِه تعالى:*وَإِذْ نَجَّيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ وَفِي ذَلِكُمْ بَلاءٌ

مِنْ رَبِّكُمْ عَظِيمٌ*.(١٣) فتكونُ المادَّةُ، هنا، هيَ العُنْصرُ المؤثِّرَ في كَوْنِ معنى كَلِمَةِ (يُقَتِّلُ) أَعَمَّ من معنى كَلِمَةِ (يُذَبِّحُ)، وفِي كَوْنِ معنى كَلِمَةِ (يُذَبِّحُ) أَخَصَّ من معنى كلمةِ (يُقَتِّلُ). فكلُّ مَذْبُوْحٍ مَقْتُوْلٌ، وليسَ كلُّ مَقْتُوْلٍ مَذْبُوْحًا.

فالفعلُ (يُقَتِّلُ) كلمةٌ عامّةٌ؛ لأنَّ مادَّتَهُ الاشتقاقيَّةَ مادَّةٌ عامَّةٌ تُستعمَلُ في مثلِ قولِهِ تعالى:*يُقَتِّلُونَ أَبْنَاءَكُمْ*؛ للدِّلالةِ على معنى اشتقاقيٍّ عامٍّ، هو معنى (إزْهاقِ الرُّوْحِ بِفِعْلِ فَاْعِلٍ).(١٤) وهذا المعنى يشملُ الإزْهاقَ بالضَّرْبِ، والإزْهاقَ بالذَّبْحِ، والإزْهاقَ بالطَّعْنِ، والإزْهاقَ بالرَّجْمِ، والإزْهاقَ بالرَّمْيِ، والإزْهاقَ بالوَأْدِ، والإزْهاقَ بالخَنْقِ... إلخ.(١٥) **وأُسَمِّي العُمُوْمَ، هنا، بالعُمُوْمِ الاشتقاقيِّ.**

والصِّيْغَةُ التامَّةُ للفعلِ (اسْتَطَاْعَ) تدلُّ على معنًى صَرْفيٍّ أَعَمَّ من المعنى الصَّرْفيِّ الذي تدلُّ عليهِ الصِّيْغَةُ النَّاقِصةُ للفعلِ (اسْطَاْعَ)؛ فتكونُ الصِّيْغَةُ، هنا، هيَ العُنْصرُ المؤثِّرَ في كَوْنِ معنى الفعلِ (اسْتَطَاْعَ) أَعَمَّ من معنى الفعلِ (اسْطَاْعَ)، وكَوْنِ معنى الفعلِ (اسْطَاْعَ)، أَخَصَّ من معنى الفعلِ (اسْتَطَاْعَ). فالفعلُ (اسْتَطَاْعَ) يُسْتَعْمَلُ استعمالاً عامًّا، مع الحَدَثِ الأَثْقَلِ، نِسْبِيًّا، والحَدَثِ الأَخَفِّ، نِسْبِيًّا. أمَّا الفعلُ (اسْطَاْعَ)، فيُسْتَعْمَلُ استعمالاً خاصًّا، مع الحَدَثِ الأَخَفِّ، نِسْبِيًّا، تنصيصًا.(١٦) وأُسَمِّي **العُمُوْمَ، هنا، بالعُمُوْمِ الصَّرْفيِّ.**

والواقِعُ أنَّ كثيرًا مِنَ العُلَماءِ حَاْدُوْا عن هذا الْمَنْهَجِ؛ فمنهم مَنْ قالَ بالتَّرادُفِ، ومنهم مَنْ قالَ بالتَّبايُنِ. فالَّذين غَفَلُوا عن خُصُوْصِ الصِّيْغَةِ النَّاقِصةِ للفعلِ (اسْطَاْعَ)، وأمثالِها من الصِّيَغِ النَّاقِصةِ قالوا بالتَّرادُفِ، والَّذين غَفَلُوا عن عُمُوْمِ الصِّيْغَةِ التَّامَّةِ للفعلِ (اسْتَطَاْعَ)، وأمثالِها من الصِّيَغِ التَّامَّةِ قالوا بالتَّبايُنِ.

والاستقراءُ النَّاقِصُ للسِّياقاتِ القُرْآنيَّةِ هو السَّبَبُ الأَكْبَرُ في هذهِ الغَفْلَةِ. فَبَيْنَ الصِّيَغِ التَّامَّةِ والصِّيَغِ النَّاقِصةِ تَشَاْبُهٌ وتَخَاْلُفٌ. فالقائلُ بالتَّرادُفِ يلْتَفِتُ إلى السِّياقاتِ الدالَّةِ على التَّشَاْبُهِ، ويَغْفُلُ عن السِّياقاتِ الدالَّةِ على التَّخَاْلُفِ. والقائلُ بالتَّبايُنِ يلْتَفِتُ إلى السِّياقاتِ الدالَّةِ على التَّخَاْلُفِ، ويَغْفُلُ عن السِّياقاتِ الدالَّةِ على التَّشَاْبُهِ.

فالَّذي يقولُ بالتَّرادُفِ بين الفعلينِ (اسْتَطَاْعَ) و(اسْطَاْعَ)، يَرَى أَنَّهُما يُسْتَعْمَلانِ؛ للدِّلالةِ على حُصُوْلِ الاسْتِطَاْعَةِ عُمُوْمًا، سَواءٌ أكانَ ذلكَ مَعَ الْحَدَثِ الأَثْقَلِ، نِسْبِيًّا، أم الْحَدَثِ الأَخَفِّ، نِسْبِيًّا. فَيَلْتَفِتُ إلى عُمُوْمِ الفعلِ (اسْتَطَاْعَ)، ويَغْفُلُ عن خُصُوْصِ الفعلِ (اسْطَاْعَ) الدالِّ على حُصُوْلِ الاسْتِطَاْعَةِ مَعَ الحَدَثِ الأَخَفِّ، نِسْبِيًّا، تنصيصًا. وما ذاكَ إلاَّ أنَّ استقراءَهُ كانَ ناقِصًا، فاطَّلَعَ على

السِّياقاتِ الدالَّةِ على عُمُوْمِ الفعلِ (اسْتَطَاْعَ)، وأَغْفَلَ أو غَفَلَ عن السِّيَاقاتِ الدالَّةِ على خُصُوْصِ الفعلِ (اسْطَاْعَ). وَقَدْ يَطَّلِعُ عليها، ولكنَّهُ لا يلْتَفِتُ إلى هذا الخُصُوْصِ.

والَّذي يقولُ بالتَّبَاْيُنِ بينَ الفعلينِ (اسْتَطَاْعَ) و(اسْطَاْعَ)، يَرَى أنَّ الفعلَ (اسْتَطَاْعَ) يُسْتعمَلُ؛ للدِّلالةِ على حُصُوْلِ الاسْتِطَاْعَةِ مَعَ الحَدَثِ الأَثْقَلِ، نِسْبِيًّا، تَتصيصًا، وأنَّ الفعلَ (اسْطَاْعَ) يُسْتعمَلُ؛ للدِّلالةِ على حُصُوْلِ الاسْتِطَاْعَةِ مع الحَدَثِ الأَخَفِّ، نِسْبِيًّا، تَتصيصًا. فَيَلْتَفِتُ إلى خُصُوْصِ الفعلِ (اسْطَاْعَ)، ويَغْفُلُ عن عُمُوْمِ الفعلِ (اسْتَطَاْعَ) الدالِّ على حُصُوْلِ الاسْتِطَاْعَةِ عُمُوْمًا، سَواءٌ أكانَ ذلكَ مَعَ الحَدَثِ الأَثْقَلِ، نِسْبِيًّا، أم مَعَ الحَدَثِ الأَخَفِّ، نِسْبِيًّا. وما ذاكَ إلاّ أنَّ استقراءَهُ كانَ ناقصًا، فاطَّلَعَ على السِّياقاتِ الدالَّةِ على خُصُوْصِ الفعلِ (اسْطَاْعَ)، والسِّيَاقاتِ التي اسْتُعْمِلَ فيها الفعلُ (اسْتَطَاْعَ) دالاًّ على حُصُوْلِ الاسْتِطَاْعَةِ مَعَ الحَدَثِ الأَثْقَلِ، نِسْبِيًّا. وأَغْفَلَ أَوْ غَفَلَ عَنِ السِّيَاقاتِ الدالَّةِ على عُمُوْمِ الفعلِ (اسْتَطَاْعَ). وقَدْ يَطَّلِعُ عليها، ولكنَّهُ لا يَلْتَفِتُ إلى هَذَا العُمُوْمِ.

الْمَبْحَثُ الأَوَّلُ- الْقَوَاْعِدُ وَالضَّوَاْبِطُ:

قد تُحْذَفُ التَّاءُ الزائدةُ وفتحتُها، كما في الفعلِ (تَظَاْهَر) من قولِهِ تعالى:*ثُمَّ أَنتُمْ هَؤُلاء تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِّنكُم مِّن دِيَارِهِمْ تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِم بِالإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ*.(١٧) أَصْلُهُ: (تَتَظَاْهَر)، حُذِفَتْ مِنْهُ (التَّاءُ والفتحةُ). وكما في الفعلِ (تَذَكَّر) من قولِهِ تعالى:*اتَّبِعُواْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلاَ تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِ أَوْلِيَاء قَلِيلاً مَّا تَذَكَّرُونَ*.(١٨) أَصْلُهُ (تَتَذَكَّر)، حُذِفَتْ مِنْهُ (التَّاءُ والفتحةُ). وكما في الفعلِ (اسْطَاْعَ) من قولِهِ تعالى:*فَمَا اسْطَاعُوا أَن يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبًا*.(١٩) أَصْلُهُ (اسْتَطَاْعَ)، حُذِفَتْ مِنْهُ (التَّاءُ والفتحةُ).

أو تُحْذَفُ فتحةُ التَّاءِ الزائدةِ فَقَطْ مِنْ صِيْغَةِ (افْتَعَلَ)، كما في الفعلِ (يَهِدِّي) من قولِهِ تعالى:*قُلْ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ قُلِ اللّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ أَفَمَن يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّن لاَّ يَهِدِّيَ إِلاَّ أَن يُهْدَى فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ*.(٢٠) أَصْلُهُ (يَهْتَدِي) حُذِفَتْ فتحةُ التَّاءِ الزائدةِ فَقَطْ، فصارَ الفعلُ (يَهْتْدِي)، فالْتَقَى ساكنانِ، فَحُرِّكَ الأَوَّلُ منهما بالكَسْرِ، فصارَ الفعلُ: (يَهِتْدِي)، ثُمَّ أُبْدِلَتِ التَّاءُ دالاً، فصارَ: (يَهِدْدِي)، ثُمَّ أُدْغِمت الدَّالُ في الدَّالِ، فصارَ: (يَهِدِّي).(٢١)

أو تُحْذَفُ فتحةُ التَّاءِ الزائدةِ فَقَطْ مِنْ صِيْغَةِ (تَفَعَّلَ)، كما في الفعلِ (يَذَّكَّر) مِنْ قولِهِ تعالى:*يُؤتِي الْحِكْمَةَ مَن يَشَاء وَمَن يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلاَّ أُوْلُواْ الأَلْبَابِ*.(٢٢) أَصْلُهُ (يَتَذَكَّر)، حُذِفَتْ فتحةُ التَّاءِ الزائدةِ فَقَطْ، فصارَ الفعلُ: (يَتْذَكَّر)، ثُمَّ أُبْدِلَتِ التَّاءُ ذالاً، فصارَ: (يَذْذَكَّر)، ثُمَّ أُدْغِمتِ الذالُ في الذالِ، فصارَ: (يَذَّكَّر).(٢٣)

أو تُحْذَفُ فتحةُ التَّاءِ الزائدةِ فَقَطْ مِنْ صِيْغَةِ (تَفَاْعَلَ)، كما في الفعلِ (ادَّاْرَكَ) مِنْ قولهِ تعالى:*بَلِ ادَّارَكَ عِلْمُهُمْ فِي الآخِرَةِ بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِّنْهَا بَلْ هُم مِّنْهَا عَمُونَ*.(٢٤) أَصْلُهُ (تَدَاْرَكَ)، حُذِفَتْ فتحةُ التَّاءِ الزائدةِ فَقَطْ، فَصَاْرَ الفعلُ: (تْدَاْرَكَ)، فَجِيْءَ بِهَمْزَةِ الوَصْلِ؛ للتَّوَصُّلِ إلى النُّطْقِ بالسَّاْكِنِ، فصارَ الفعلُ: (اتْدَاْرَكَ)، ثُمَّ أُبْدِلَتِ التَّاءُ دالاً، فصارَ: (ادْدَاْرَك)، ثُمَّ أُدْغِمَتِ الدالُ في الدالِ، فصارَ الفعلُ: (ادَّاْرَكَ).(٢٥)

فَأُسَمِّي الصِّيْغَةَ الَّتي سَلِمَتْ مِنَ الحَذْفِ بالصِّيْغَةِ التَّاْمَّةِ،(٢٦) وَأُسَمِّي الصِّيْغَةَ الَّتي لَمْ تَسْلَمْ مِنْهُ بالصِّيْغَةِ النَّاْقِصَةِ.

فإذا كانَتِ الصِّيْغَتَانِ التَّاْمَّةُ والنَّاْقِصَةُ مُسْتَعْمَلَتَيْنِ، فَإِنَّ الأُوْلَى أَعَمُّ مِنَ الثَّانيَةِ، فالفعلُ (اسْتَطَاْعَ) أَعَمُّ مِنَ الفعلِ (اسْطَاْعَ)، والفِعْلُ (تَطَهَّرَ) أَعَمُّ مِنَ الفعلِ (اطَّهَّرَ).

أَمَّا إذا كانَتِ الصِّيْغَةُ النَّاْقِصةُ مُسْتَعْمَلَةً دُوْنَ الصِّيْغَةِ التَّاْمَّةِ، كما في الفعلِ (ادَّكَرَ)، أَصْلُهُ (اذْتَكَرَ)، فلا نِسْبَةَ بَيْنَهُمَاْ؛ لأَنَّ أَيَّ نِسْبَةٍ إِنَّما تكونُ بَيْنَ طَرَفَيْنِ. وكذلكَ إذا كانَتِ الصِّيْغَةُ التَّاْمَّةُ مُسْتَعْمَلَةً دُوْنَ الصِّيْغَةِ النَّاْقِصةِ، كما في (اسْتَقَامَ)، فَلَمْ تُسْتَعْمَلْ الصِّيْغَةُ النَّاْقِصةُ (اسْقَاْمَ).

فالصِّيْغَةُ التامّةُ تُستعمَلُ استعمالاً عامًّا مُطْلَقًا من أيِّ قيدٍ. والصيغةُ الناقصةُ تُستعمَلُ استعمالاً خاصًّا مُقَيَّدًا بقيدٍ من قيودِ التقليلِ المَعنويِّ. والقرائنُ السياقيّةُ والمقاميّةُ تُحدِّدُ الصورةَ التقليليّةَ المقصودةَ، كالقِلَّةِ، والقِصَرِ، والخِفَّةِ، والسُّهُوْلَةِ، واليُسْرِ...إلخ. والتقليلُ المعنويُّ في الصيغةِ التي حُذِفَتْ منها التاءُ الزَّائِدةُ وفَتْحَتُها أظْهَرُ من التقليلِ المعنويِّ في الصيغةِ التي حُذِفَتْ منها فتحةُ التاءِ الزائدةِ فقطْ.

فصيغةُ الفعلِ المُضارِعِ (تَتَذكَّرُ) صيغةٌ تامَّةٌ سَلِمَتْ مِنَ الحذْفِ، فهِيَ أَعَمُّ من الصيغتينِ الناقصتينِ: (تَذَكَّرُ)، و(تَذكَّرُ). فالأُولى تُستعمَلُ استعمالاً عامًّا؛ لأَنَّها الأَصْلُ الشَّائِعُ.(٢٧) والثانيةُ والثالثةُ تُستعمَلانِ استعمالاً خاصًّا؛ للدِّلالةِ على صورةٍ من صُوَرِ التقليلِ المعنويِّ. فالتذكُّرُ في الأُولى قد يكونُ مع التقليلِ، أو لا يكونُ، والتذكُّرُ في الثانيةِ والثالثةِ يكونُ مع التقليلِ تنصيصًا، لكنَّ التقليلَ في الثالثةِ أَظْهَرُ.

وتشتركُ الصيغتانِ التامَّةُ والناقصةُ، في المعنى الصَّرْفيِّ الذي تدلُّ عليه صيغةُ الزِّيادةِ. فمثلاً إذا قلنا أنَّ صيغةَ الفعلِ المزيدِ (تَصعَّدَ) في قولِهِ تعالى:*فَمَن يُرِدِ اللّهُ أَن يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلإِسْلاَمِ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاء كَذَلِكَ يَجْعَلُ اللّهُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ*.(٢٨) تدلُّ على معنى الاجتهادِ أو الاعتمالِ أو التكلُّفِ الحُصُوْلِيِّ؛(٢٩) فهذا المعنى مفهومٌ من الصيغتينِ التامَّةِ والناقصةِ:(تَصَعَّدَ يَتَصَعَّدُ، واصَّعَّدَ يَصَّعَّدُ)،

بمعونةِ القرائنِ السياقيّةِ والمقاميّةِ. والفَرْقُ بينَ الصيغتينِ لَيْسَ في نوْعِ المعنى الصَّرْفيِّ، بلْ في كَيْفيَّتِهِ أو كَمِّيَّتِهِ. والتَّضعيفُ في الفعلِ المزيد (يَصَّعَّدُ) ليسَ تضعيفًا صَرْفيًّا، بلْ هو تضعيفٌ صوتيٌّ. قال ابنُ خالويهِ: (قولُهُ تعالى:*كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ*.(٣٠) يُقْرَأُ بالتشديدِ، والتخفيفِ، وإثباتِ الألفِ. فالحجَّةُ لِمَنْ شَدَّدَ أنَّهُ أرادَ (يَتَصعَّدُ)، فأَسْكَنَ التاءَ، وأدْغَمَها في الصَّادِ؛ تخفيفًا، **فَشَدَّدَ؛ لذلكَ)**.(٣١)

الْمَبْحَثُ الثَّانِي– نَقْدُ القَوْلِ بالتَّبَايُنِ الصَّرْفِيِّ:

لم أَجِدْ عالِمًا واحِدًا من القُدَامَى والمُحْدَثِينَ أشارَ إلى هذهِ الحقيقةِ الواضِحَةِ كلَّ الوُضُوْحِ، بلْ وَجَدْتُ مُعْظَمَ العُلَمَاءِ قَدْ أَهْمَلُوا التَّفْرِيْقَ بَيْنَ الصِّيْغَتَيْنِ التَّامَّةِ والنَّاقِصةِ، فَمِنْهُمْ مَنْ قالَ بالتَّرادُفِ بَيْنَ بَعْضِ أَفْعالِ هاتينِ الصِّيْغَتَيْنِ، صَراحَةً،(٣٢) وَمِنْهُمْ مَنْ أَرْجَعَ الحَذْفَ إلى أَغْرَاضٍ صَوْتيَّةٍ بَحْتَةٍ، كالتَّخْفِيْفِ.(٣٣) وَوَجَدْتُ عباراتٍ يَسيرَةً، ظاهِرُها القَوْلُ بالتبايُنِ الصَّرْفيِّ بينَ الفعلينِ (اسْتَطَاْعَ واسْطَاْعَ)، عندَ بَعْضِ القُدامَى، كقولِ ابنِ الزُّبيرِ الغِرْناطيِّ: (اسْتَطَاْعَ واسْتَاْعَ واسْطَاْعَ، والأوَّلُ الأَصْلُ، ثُمَّ يَحْذِفُوْنَ أَحَدَ الحَرْفينِ **تخفيفًا**، فَجِيْءَ أَوَّلاً بالفعلِ مُخففًا عندَ إرادةِ نفْيِ قُدْرَتِهِمْ على الظُّهُورِ على السَّدِّ والصُّعود فَوْقَهُ، ثُمَّ جِيْءَ بأَصْلِ الفعلِ مُسْتَوْفَى الحُرُوْفِ عِنْدَ نَفْيِ قُدْرَتِهِم على نَقْبِهِ وخَرْقِهِ، ولاشَكَّ أَنَّ الظُّهُوْرَ أَيْسَرُ مِنَ النَّقْبِ، والنَّقْبَ أَشَدُّ عليهِمْ، وأَثْقَلُ، فَجِيْءَ بالفعلِ **مُخَفَّفًا مَعَ الأَخفِّ**، وَجِيْءَ بهِ **تامًّا مُسْتَوْفًى مَعَ الأَثْقَلِ**، فتَنَاسَبَ، ولَوْ قُدِّرَ بالعَكْسِ لَمَاْ تَنَاْسَبَ).(٣٤) وقولِ ابنِ كثيرٍ الدِّمَشْقِيِّ: (ولَمَّا أَنْ فسَّرهُ لَهُ، وبَيَّنَهُ، ووضَّحَهُ، وَأَزَاْلَ الْمُشْكِلَ، قالَ:*تَسطِعْ*، وقَبْلَ ذلكَ كانَ الإشكالُ قويًّا ثقيلاً، فقالَ:*سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا*.(٣٥) **فَقَابَلَ الأَثْقَلَ بالأَثْقَلِ، والأَخفَّ بالأَخَفِّ**، كما قالَ:*فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ*، وَهُوَ الصُّعُوْدُ إلى أَعْلاهُ، *وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبًا*، وهو أَشَقُّ مِنْ ذلكَ، فَقَابَلَ كُلاًّ بِمَاْ **يُنَاسِبُهُ لَفْظًا وَمَعْنًى)**.(٣٦)

وإنَّما قُلْتُ: (ظَاْهِرُها القَوْلُ بالتَّبايُنِ الصَّرْفِيِّ)؛ لأنَّ ابنَ الزُّبيرِ وابنَ كثيرٍ، إنَّما وَاْزَنَاْ بينَ الفعلينِ (اسْتَطَاْعَ) و(اسْطَاْعَ)، وهُما مُستعمَلانِ في سياقٍ قرآنيٍّ، فَوَجَدَا أنَّ الصيغةَ الناقصةَ استُعْمِلَتْ مَعَ الأَخَفِّ نِسْبيًّا، وَوَجَدَا أنَّ الصيغةَ التامَّةَ استُعمِلَتْ مَعَ الأثقلِ نسبيًّا، وهذا لا ينفي عُمومَها؛ فالصِّيْغَةُ العامَّةُ تُستعمَلُ مَعَ الأَثْقَلِ نِسْبيًّا، ومع الأَخَفِّ نسبيًّا، والقرائنُ هي التي تُحَدِّدُ المقصودَ منهما. **فَلَمْ يَقْصِدا إلى وَضْعِ قاعِدَةٍ كُلِّيَّةٍ**، كما فَعَلَ د.فاضلٌ السَّامَرَّائيُّ في كتابهِ **(بلاغةُ الكلمةِ في التَّعبيرِ القُرآنيِّ)**؛فَقَدْ وَضَعَ قاعدتينِ كُلِّيَّتَيْنِ تقومانِ على أَساسِ القَوْلِ بالتَّبايُنِ الصَّرْفِيِّ:

القاعدة الأُولى – (إنَّهُ يَحْذِفُ من الفعلِ؛ للدِّلالةِ على أنَّ الْحَدَثَ أَقَلُّ مِمَّا لم يَحْذِفْ منهُ، وأنَّ زَمَنَهُ أَقْصَرُ، ونحو ذلكَ، فهو يَقْتَطِعُ من الفعلِ؛ للدِّلالةِ على الاقتطاعِ من الحدَثِ، أو يَحْذِفُ منهُ في

مقامِ الإيجازِ والاختصارِ، بخلافِ مقامِ الإطالةِ والتفصيل. فإذا كان المقامُ مقامَ إيْجازٍ أَوْجزَ في ذِكْرِ الفعلِ، فاقْتَطَعَ منهُ، وإذا كانَ في مقامِ التفصيلِ لَمْ يَقْتَطِعْ من الفعلِ، بَلْ ذَكَرَهُ بأَوْفَى صُوْرَةٍ).⁽³⁷⁾

القاعدة الثانية – (فإذا اجْتَمَعَتْ صيغتانِ من هذا البناء⁽³⁸⁾ في اللغةِ: (يَتَفَعَّلُ) و(يَفَّعَّلُ) اسْتَعْمَلَ (يَتَفَعَّلُ) لِما هو أطولُ زَمنًا من (يَفَّعَّلُ)؛ وذلكَ لأنَّ الفكَّ أطولُ زمنًا في النُّطْقِ، كما ذَكَرْنا، فهو مُلائِمٌ للطولِ في الحدَثِ.... وما كان على وَزْنِ (يَفَّعَّلُ) يأتي بِهِ القرآنُ فيما يحتاجُ إلى المبالغةِ في الحَدَثِ؛ وذلك لأنَّ التضعيفَ كثيرًا ما يؤتى به للمبالغة...).⁽³⁹⁾

والقاعدتانِ كلتاهما باطلتانِ، لا شكَّ في بطلانهما؛ لأَنَّهما تقومانِ على أَساسِ القولِ بالتَّبايُنِ الصَّرْفِيِّ **بينَ صيغةٍ عامَّةٍ وصيغةٍ خاصَّةٍ.** فالقاعدةُ الأُولى قد اقْتَرَبَتْ مِنْ تحديدِ المعنى الخاصِّ للصيغةِ الناقصةِ؛ لكنَّها ابتعدَت ابتعادًا تامًّا عنِ الحقيقةِ الصرفيّةِ **حينَ غَفَلَتْ عن عُمُوْمِ الصيغةِ التامَّةِ.** والقاعدةُ الثانيةُ ابتعدَتْ عن خُصُوْصِ الصيغةِ الناقصةِ، وعُمُوْمِ الصيغةِ التامَّةِ؛ لأنَّ التضعيفَ في الصيغةِ الناقصةِ (يفَّعَّل)،⁽⁴⁰⁾ تضعيفٌ صَوْتِيٌّ، وليسَ تضعيفًا صَرْفِيًّا. والفَرْقُ كبيرٌ بينَ التضعيفينِ. فالتضعيفُ الَّذي يدلُّ على معنى المبالغةِ هو التضعيفُ الصَّرْفِيُّ، كما في (جَرَحَ وجرَّحَ). أمَّا التضعيفُ الصَوْتِيُّ، فناشئٌ من حَذْفِ فتحةِ تاء (يَتفعَّلُ). فإذا حَذَفْنَاهَا من الفعلِ (يَتَذَكَّر)، مثلاً، فإنَّهُ يصيرُ: (يَتْذَكَّر)، فيلتقي صَوْتُ التَّاءِ الساكنُ المهموسُ، وصَوْتُ الذالِ المُتَحَرِّكُ المجهورُ، فيحصُلُ الإبْدالُ والإدْغامُ؛ لتسهيلِ النُّطْقِ. فالتَّضعيفُ هنا لا علاقةَ له بالمبالغةِ، ولا بأيِّ معنًى صَرْفِيٍّ. فهو كالتضعيفِ في الفعلِ (ادَّكَرَ)، وأَصْلُهُ: (اذْتَكَرَ)، والتضعيفُ في الفعلِ (امَّحَى)، وأَصْلُهُ: (انْمَحَى)، والتضعيفُ في الحُرُوفِ الشَّمسيَّةِ، نحو: (الشَّمْس). فَهَلْ يُقالُ أنَّ التضعيفَ فيها يدلُّ على المبالغة؟!!! فَخُصُوْصُ الصيغةِ الناقصةِ للفعلِ المُضارِعِ (يَذَّكَّرُ)، مَثَلاً، مُسْتَمَدٌّ مِنْ حَذْفِ فتحةِ التَّاءِ الزائدةِ لا مِنَ التضعيفِ الصَوْتِيِّ.

لقد آمَنَ د.فاضِلٌ السَّامَرَّائِيُّ بأنَّ الحَذْفَ من الكلمةِ القرآنيّةِ مقصودٌ، كما أنَّ الذِّكْرَ مقصودٌ، فلا بُدَّ من فُرُوْقٍ دلاليّةٍ بينَ الصِّيغتينِ التامَّة والناقصة.⁽⁴¹⁾ فاجْتَهَدَ في سبيلِ إثباتِ ذلكَ، فَبَالَغَ في التَّفريقِ، حتَّى قَطَعَ الصِّلَةَ بينَ الصِّيغتينِ، بعدَ أنْ وَجَدَ العلماءَ قد غفَلوا عن الفروقِ الدِّلاليّةِ، أو سكتوا عنها.⁽⁴²⁾

والصَّوابُ هو الموقفُ الوَسَطُ، فبينَ الصِّيغةِ التامَّةِ والصِّيغةِ الناقصةِ تشابُهٌ وتخالُفٌ. فَمَنْ قَصرَ نَظَرَهُ على جانبِ التَّشَابُهِ قال بالترادُفِ الصَّرْفِيِّ، وَمَنْ قَصرَ نَظَرَهُ على جانِبِ التَّخالُفِ قال بالتَّبايُنِ الصَّرْفِيِّ. وَمَنْ يَنْظُرْ إلى جانِبَي التَّشَابُهِ والتَّخالُفِ يَقُلْ بالعُمُوْمِ الصَّرْفِيِّ.

ومعلومٌ أنَّ المبالغةَ في غيرِ موضعِها المناسبِ تُؤدِّي إلى ما يُخَالِفُ المُرادَ. فالمبالغةُ في التَّفريقِ بينَ الصِّيْغَةِ التَّامَّةِ العَامَّةِ والصِّيْغَةِ النَّاقصَةِ الخاصَّةِ قَطَعَت الصِّلَةَ الموجودةَ في الحقيقةِ بينهما؛ فانْقَلَبَ التَّفْسيرُ إلى تَقْصيرٍ. وقد حَاوَلَ د.فاضِلٌ السَّامَرَّائيُّ تطبيقَ قاعِدَتَيْهِ، فوَقَعَ، مِنْ حَيْثُ لمْ يَشْعُرْ، في التَّعَسُّفِ والتَّمَحُّلِ، في مُعْظَمِ الأَمْثِلَةِ الَّتي ذَكَرَها:

= **قال د.فاضلٌ السَّامَرَّائيُّ:** (فَقَالَ:*فَمَا اسْطَاعُوا أَن يَظْهَرُوهُ*.(٤٣) أَيْ: يَصْعَدُوا عليه، فَحَذَفَ التَّاءَ، والأَصْلُ: (استَطَاعُوا)، ثُمَّ قالَ:*وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبًا*.(٤٤) بإبْقَاءِ التَّاءِ. وذلكَ أَنَّهُ لَمَّا كَانَ صُعُوْدُ السَّدِّ، الَّذِيْ هُوَ سَبِيكَةٌ مِنْ قِطَعِ الحَدِيْدِ والنُّحَاسِ، أَيْسَرُ مِنْ نَقْبِهِ، وأَخَفُّ عَمَلاً، خَفَّفَ الفِعْلَ للعَمَلِ الخَفِيْفِ،فَحَذَفَ التَّاْءَ، فقال:*فَمَا اسْطَاعُوا أَن يَظْهَرُوهُ*، وطَوَّلَ الفِعْلَ، فجَاْءَ بأَطْوَلِ بناءٍ لَهُ للعَمَلِ الثَّقِيلِ الطَّوِيْلِ، فقَالَ:*وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبًا*. فَحَذَفَ التَّاْءَ في الصُّعُوْدِ، وجَاْءَ بِهَاْ في النَّقْبِ).(٤٥)

والصَّوابُ أنّ الفعلَ (اسْتَطَاْعَ) أَعَمُّ من الفعلِ (اسْطَاْعَ) يُستعملُ مَعَ الحَدَثِ الأَثْقَلِ نسْبيًّا، ومَعَ الحَدَثِ الأَخَفِّ نسْبيًّا. ويكفي أنْ نَرْجِعَ إلى عَرَبِيَّةِ القرآنِ؛ لنقرأَ قولَهُ تعالى:*وَاسْتَفْزِزْ مَنِ اسْتَطَعْتَ مِنْهُمْ بِصَوْتِكَ وَأَجْلِبْ عَلَيْهِم بِخَيْلِكَ وَرَجِلِكَ وَشَارِكْهُمْ فِي الأَمْوَالِ وَالأَوْلادِ وَعِدْهُمْ وَمَا يَعِدُهُمُ الشَّيْطَانُ إِلاَّ غُرُورًا*.(٤٦) والاستطاعةُ هنا عامَّةٌ، فَمِنَ النَّاسِ مَن استطاعَ إبليسُ استفزازَهم بيُسْرٍ وسُهولةٍ، ومنهم من استطاعَ ذلك بصعوبةٍ، ومنهم منْ عَجَــزَ عن استفزازهم.

ولنقرأَ قولَهُ تعالى:*وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ*.(٤٧) والاستطاعةُ هنا عامّةٌ أيضًا، فمِنَ المسلمينَ مَنِ اسْتطاعَ الإعدادَ بيُسْرٍ وسهولةٍ، ومنهم مَنِ اسْتطاعَ ذلك بصعوبةٍ، ومنهم مَنْ عَجَزَ عن ذلك.

ولنقرأَ قولَهُ تعالى:*يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالإِنسِ إِنِ اسْتَطَعْتُمْ أَن تَنفُذُوا مِنْ أَقْطَـــارِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ فَانفُذُوا لا تَنفُذُونَ إِلاَّ بِسُلْطَانٍ*.(٤٨) والاسْتِطَاْعَةُ، هنا، مُستحيلةٌ، أو تَكَادُ تكونُ كذلكَ.

ولنقرأَ قَوْلَهُ تعالى:*فَإِن كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لاَ يَسْتَطِيعُ أَن يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ*.(٤٩) والإمْلالُ،(٥٠) هنا حَدَثٌ ميسورٌ، عندَ معظمِ الناسِ، بلا خلافٍ.

ولنقرأَ قَوْلَهُ تعالى:*إِذْ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَن يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ السَّمَاءِ*.(٥١) ولا رَيْبَ في أنَّ تَنْزِيْلَ هذهِ المائدةِ يسيرٌ على الله تعالى.

= **قال د.فاضلٌ السَّامَرَّائيُّ:** (ومِنْ ذلكَ على سبيلِ المثالِ قولُهُ تعالى:*تَنَزَّلُ الْمَلائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِم مِّن كُلِّ أَمْرٍ*.(٥٢) وقولُهُ:*هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَى مَن تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ. تَنَزَّلُ عَلَى كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ. يُلْقُونَ السَّمْعَ وَأَكْثَرُهُمْ كَاذِبُونَ*.(٥٣) فقالَ في هذهِ الآياتِ: (تَنَزَّلُ)، في حين قالَ:*إِنَّ الَّذِينَ

قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ أَلاَّ تَخَافُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ الَّتِي كُنتُمْ تُوعَدُونَ*.(٥٤) فقالَ في آيَتَي القَدْرِ والشُّعَراءِ: (تَنَزَّلُ)، بِحَذْفِ إِحْدَى التَّاْءَيْنِ، وقالَ في (فُصِّلَتْ): (تَتَنَزَّلُ) مِنْ دُوْنِ حَذْفٍ؛ وَذَلِكَ، واللهُ أَعْلَمُ، أَنَّ التَّنَزُّلَ في آيَةِ (فُصِّلَتْ) أَكْثَرُ مِمَّا في الآيَتَيْنِ الأُخْرَيَيْنِ؛ ذلكَ أَنَّ المقصودَ بها: أَنَّ الملائكةَ تَنْزِلُ على المؤمنينَ عِنْدَ الْمَوْتِ؛ لِتُبَشِّرَهُمْ بِالْجَنَّةِ. وهذا يَحْدُثُ على مَدَارِ السَّنَةِ فِي كُلِّ لَحْظَةٍ. ففي كُلِّ لَحْظَةٍ يَمُوْتُ مُؤْمِنٌ مُسْتَقِيْمٌ، فَتَتَنَزَّلُ؛ لِتُبَشِّرَهُ بِالْجَنَّةِ. فَأَعْطَى الفعلَ كُلَّ صِيْغَتِهِ، ولَمْ يَحْذِفْ مِنْهُ شَيْئًا. وأَمَّا آيةُ الشُّعَرَاْءِ، فإِنَّ التَّنَزُّلَ فيها أَقَلُّ؛ لأَنَّ الشَّيَاْطِيْنَ لا تَتَنَزَّلُ على كُلِّ الكَفَرَةِ، وإِنَّما تَنْزِلُ عَلَى الكَهَنَةِ، أو عَلَى قِسْمٍ مِنْهُم، وهُمُ الموصوفونَ بقولِهِ: *كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ. يُلْقُوْنَ السَّمْعَ*.(٥٥) ولا شَكَّ أَنَّ هؤلاءِ ليسوا كثيرًا في النَّاْسِ، وَهُمْ ليسوا بِكَثْرَةِ الأَوَّلِيْنَ، ولا شَطْرَهُمْ، بل هُمْ قِلَّةٌ، فاقْتَطَعَ مِنَ الْحَدَثِ، فقالَ: (تَنَزَّلُ) بِحَذْفِ إِحْدى التَّاءَيْنِ. وكذلكَ ما فِي آيةِ سُوْرَةِ القَدْرِ، فإِنَّ تَنَزُّلَ الملائكَةِ إِنَّما هو في لَيْلَةٍ واحدَةٍ في العَاْمِ، وَهِيَ لَيْلَةُ القَدْرِ، فهو أَقَلُّ من التَّنَزُّلِ الَّذي يَحْدُثُ باسْتِمْرَاْرٍ عَلَى مَنْ يَحْضُرُهُ الْمَوْتُ، فاقْتَطَعَ مِنَ الْحَدَثِ. فَأَنْتَ تَرَى أَنَّهُ اقْتَطَعَ مِنَ الفعلِ إِحْدَى التَّاءَيْنِ في آيَتَي الشُّعراءِ، وآيةِ القَدْرِ؛ لأَنَّ التَّنَزُّلَ أَقَلُّ، ولم يَحْذِفْ من آيةِ (فُصِّلَتْ)؛ لأَنَّهُ أَكْثَرُ، واللهُ أَعْلَمُ).(٥٦)

ففي قولِهِ: (وهذا يَحْدُثُ على مَدَارِ السَّنَةِ فِي كُلِّ لَحْظَةٍ. ففي كُلِّ لَحْظَةٍ يَمُوْتُ مُؤْمِنٌ مُسْتَقِيْمٌ، فَتَتَنَزَّلُ؛ لِتُبَشِّرَهُ بِالْجَنَّةِ)، وَهْمٌ كبيرٌ؛ لأَننا إذا افْتَرَضْنَا أَنَّ عَدَدَ المؤمنينَ المستقيمينَ في يَوْمِ نُزُوْلِ هَذِهِ الآيةِ كانَ ستَّةً وثَمَاْنِيْنَ أَلْفًا، وهو افتراضٌ باطلٌ قطعًا، فعلى وَفْقِ تفسيرِ د.فاضلٍ السَّامرّائيِّ يَمُوْتُ هؤلاءِ كُلُّهُمْ في اليومِ التَّالي، فينقرضُ المؤمنونَ المستقيمونَ في يَوْمٍ واحدٍ، وتَخْلُو الأَرْضُ منهم، فكيفَ يُقَاْلُ بعدَ ذلكَ: (وهذا يَحْدُثُ على مَدارِ السَّنَةِ في كُلِّ لَحْظَةٍ)؟!!!!

وبيانُ ذلكَ أَنَّ اليومَ الواحدَ يُعادلُ أَرْبعًا وعشرينَ ساعةً، والسَّاعةَ الواحدَةَ تُعادلُ ستِّيْنَ دقيقةً، والدَّقيقةَ الواحدةَ تُعادلُ ستِّينَ لَحْظَةً (ثانيةً). فَعَلَى وَفْقِ تفسيرِ د.فاضلٍ السَّامرّائيِّ يَمُوْتُ في اليَوْمِ الواحدِ: (٨٦٤٠٠) مُؤْمنٍ مُسْتَقِيْمٍ، أَيْ: أَكْثَرُ مِنْ ستَّةٍ وثَمَاْنِيْنَ أَلْفَ مُؤْمنٍ مُسْتَقِيْمٍ. ويَمُوْتُ في السَّنَةِ الواحدةِ: (٣١٥٣٦٠٠٠) مُؤْمنٍ مُسْتَقِيْمٍ، أي: أَكْثَرُ مِنْ واحدٍ وثَلاْثِيْنَ مِلْيَوْن مُؤْمنٍ مُسْتَقِيْمٍ. فَهَلْ بَلَغَ عَدَدُ المؤمنينَ المستقيمينَ في زَمَاْنِ النَّبيِّ (ص) عُشْرَ هذا العدَدِ، أَوْ عُشْرَ هذا العُشْرِ؟!!!

وَهَلْ يُقَاْلُ: إِنَّ هذهِ الآيةَ نَزَلَتْ في زَمَاْنِ النَّبيِّ (ص)؛ لِتُبَشِّرَ المؤمنينَ المستقيمينَ في زَمانِنا؟! حتَّى هذا القَوْلُ الباطلُ، لا يُمْكِنُ الأَخْذُ بِهِ عَلَى وَفْقِ تفسيرِ د.فاضلٍ السَّامرّائيِّ؛ لأَنَّهُ يعني، باختصارٍ، أَنَّ نِسْبَةَ الوَفَيَاْتِ أَكْبَرُ من نِسْبَةِ الوِلادَاْتِ؛ فَلِكَي يَبْلُغَ الأَطْفَالُ مَبْلَغَ الرِّجَاْلِ؛

لِتَعْوِيْضِ الوَفَياتِ، نَحْتَاْجُ أَكْثَرَ مِنْ عِشْرِيْنَ سَنَةً، يَمُوْتُ خِلاْلَهَا في كُلِّ لَحْظَةٍ مُؤْمِنٌ مُسْتَقِيْمٌ. فَهَلْ يَبْقَى بَعْدَ ذلكَ في الأَرْضِ مُؤْمِنٌ مُسْتَقِيْمٌ؟!!!

ثمَّ إنَّ الإحصائياتِ الَّتي تُمَثِّلُ الْمُنْتَسِبِيْنَ إلى الإسلامِ في زَمَانِنا، لا تُمَثِّلُ المؤمنينَ المستقيمينَ قَطْعًا، لأَنَّ هذهِ الإحصائيّات تَشْمَلُ كُلَّ مَنِ انْتَسَبَ إلى الإسلامِ، سَواءٌ أكانَ انْتِسَاْبُهُ انْتِسَاْبَ العَقيدَةِ والعَمَلِ الصَّاْلِحِ، أم انْتِسَاْبَ اللُّغَةِ والقَبيلَةِ. وليسَ بِخَاْفٍ أَنَّ أَكْثَرَ هؤلاءِ المنتسبينَ بعيدونَ عن الإِيْمَاْنِ والاستِقَاْمَةِ. فَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَرْكَعْ للهِ رَكْعَةً، وَمِنْهُمْ مَنْ يَشْرَبُ الخَمْرَ، ويَأْتِي الفَوَاْحِشَ، ويَأْكُلُ السُّحْتَ.

وكذلكَ في قولِهِ: (وأَمَّا آيةُ الشُّعَرَاْءِ، فإنَّ التَّنَزُّلَ فيها أَقَلُّ؛ لأنَّ الشياطينَ لا تَتَنَزَّلُ على كُلِّ الكَفَرَةِ، وإنَّما تَنْزِلُ عَلَى الكَهَنَةِ، أو عَلَى قِسْمٍ مِنْهُم...)، وَهْمٌ آخَرُ؛ لأنَّ تَنَزُّلَ الشياطينِ على هذا القِسْمِ مِنَ الكَهَنَةِ، قدْ يَحْصُلُ في كُلِّ يَوْمٍ مَرَّةً أو مَرَّتين. فإذا كانَتِ الملائكةُ تَتَنَزَّلُ على المؤْمِنِ المستقيمِ عندَ حُضُوْرِ الموْتِ، لِتُبَشِّرَه بالجنَّةِ، ثمَّ يَنْقَطِعُ التَّنَزُّلُ عَنْهُ، فإنَّ تَنَزُّلَ الشياطينِ على هذا القِسْمِ مِنَ الكَهَنَةِ لا يَنْقَطِعُ ما داموا مُتَّصِفِيْنَ بالإِفْكِ والإِثْمِ.

وكذلكَ في قولِهِ: (وكذلكَ ما في آيةِ سورةِ القَدْرِ، فإنَّ تَنَزُّلَ الملائكةِ إنَّما هو في لَيْلَةٍ واحدَةٍ في العامِ، وهي ليلةُ القَدْرِ، فهو أَقَلُّ من التَّنَزُّلِ الَّذي يَحْدُثُ باستمرارٍ على من يَحْضُرُهُ الْمَوْتُ)، وَهْمٌ آخَرُ. فَهَلْ تَنَزُّلُ الملائكةِ عندَ حُضُوْرِ الموتِ أَكْثَرُ من تَنَزُّلِ الملائكَةِ في ليلَةِ القَدْرِ، الَّتي هِيَ خَيْرٌ من أَلْفِ شَهْرٍ؟!!!

= **قال د.فاضلٌ السَّامرَّائيُّ:** (ومِنْ ذلكَ قولُهُ تعالى:*إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلآئِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُواْ فِيمَ كُنتُمْ قَالُواْ كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الأَرْضِ قَالْوَاْ أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُواْ فِيهَا فَأُوْلَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءتْ مَصِيرًا. إِلاَّ الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاء وَالْوِلْدَانِ لاَ يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلاَ يَهْتَدُونَ سَبِيلاً. فَأُوْلَئِكَ عَسَى اللّهُ أَن يَعْفُوَ عَنْهُمْ*.(٥٧) وقوله:*إِنَّ الْخِزْيَ الْيَوْمَ وَالْسُّوءَ عَلَى الْكَافِرِينَ. الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلائِكَةُ ظَالِمِي أَنفُسِهِمْ فَأَلْقَوُاْ السَّلَمَ مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِن سُوءٍ بَلَى إِنَّ اللّهَ عَلِيمٌ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ*.(٥٨) فقالَ في آيةِ النِّساءِ:*تَوَفَّاهُمُ* بحذْفِ إحْدى التَّاءَيْنِ، وقالَ في سورةِ النحلِ:*تَتَوَفَّاهُمُ* من دونِ حذْفٍ، ذلكَ أنَّ المُتَوَفَّيْنَ في (سورةِ النِّساءِ)، هم جُزْءٌ من الَّذينَ هُمْ في (النَّحْلِ). فالَّذينَ في (النَّحْلِ) هُمُ الَّذينَ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ مِنَ الكافرينَ على وَجْهِ العُمُوْمِ. وأمَّا الَّذينَ في (النِّساءِ)، فهمُ المُسْتَضْعَفونَ منهم، فهم قِسْمٌ منهم. فلمَّا كانَ هؤلاءِ أَقَلَّ، حَذَفَ من الفعلِ؛ إشارةً إلى الاقتطاعِ من الحدَثِ، وإلى قِلَّتِه، بالنِّسبةِ إلى الآخَرِيْنَ. فقالَ في القسْمِ الأكبرِ:*تَتَوَفَّاهُمُ*، وقالَ في القسْمِ القليلِ:*تَوَفَّاهُمُ*، بحذْفِ إحْدى التَّاءَيْنِ، فناسَبَ بينَ الفعلِ وكَثْرَةِ الحدَثِ).(٥٩)

ففي قولِهِ: (وأمَّا الَّذينَ في (النِّساءِ)، فهمُ المُسْتَضْعَفونَ منهم، فهم قِسْمٌ منهم) وَهُمْ كبيرٌ؛ لِقَوْلِهِ تعالى:*إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلآئِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُواْ فِيمَ كُنتُمْ قَالُواْ كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الأَرْضِ قَالْوَاْ أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُواْ فِيهَا فَأُوْلَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءتْ مَصِيرًا. إِلاَّ الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاء وَالْوِلْدَانِ لاَ يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلاَ يَهْتَدُونَ سَبِيلاً. فَأُوْلَئِكَ عَسَى اللّهُ أَن يَعْفُوَ عَنْهُمْ*.(٦٠) فهؤلاءِ ليسوا مُسْتَضْعَفِيْنَ، ولا مِنَ المُسْتَضْعَفِيْنَ، في الحقيقةِ، ولكنَّهُم ادَّعَوْا ذلكَ. أمَّا المُسْتَضْعَفونَ، حقيقةً، فقدِ استثناهُمْ بِقَوْلِهِ:*إِلاَّ الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاء وَالْوِلْدَانِ لاَ يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلاَ يَهْتَدُونَ سَبِيلاً. فَأُوْلَئِكَ عَسَى اللّهُ أَن يَعْفُوَ عَنْهُمْ*. فلو كانَ أولئكِ مُسْتَضْعَفِيْنَ لَمَا قالَ فيهم:*فَأُوْلَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءتْ مَصِيرًا*. فَثَبَتَ أنَّ المُتَوَفَّيْنَ في (سورةِ النِّساءِ)، ليسوا جُزْءًا من المُتَوَفَّيْنَ في سورةِ (النَّحْلِ).

= **قال د.فاضلُ السَّامَرَّائيُّ:** (ومن ذلكَ قولُهُ تعالى:*لا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاء مِن بَعْدُ وَلا أَن تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَاجٍ*.(٦١) وقوله:*وَآتُواْ الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ وَلاَ تَتَبَدَّلُواْ الْخَبِيثَ بِالطَّيِّبِ وَلاَ تَأْكُلُواْ أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ إِنَّهُ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا*.(٦٢) فقالَ في آيةِ الأحزابِ:*تَبَدَّلَ* بحذْفِ إحْدى التَّاءَينِ، وقالَ في آيةِ النِّساءِ: *وَلاَ تَتَبَدَّلُواْ* من دونِ حذْفٍ؛ ذلكَ أنَّ آيةَ الأحزابِ حُكْمُها مقصورٌ على الرَّسولِ (ص)، فهو مَنْهِيٌّ عَنْ أَنْ يَتَبَدَّلَ بأزواجِهِ أزواجًا. أمَّا الآيةُ الثانيةُ، فهي حُكْمٌ عامٌّ للمسلمينَ على مَرِّ العُصُوْرِ، فقالَ في الحُكْمِ الْمُحَدَّدِ، والحَدَثِ المقصورِ على شَخْصٍ واحدٍ: *تَبَدَّلَ* بالحذْفِ مِنَ الفعلِ، وقال في الحُكْمِ العامِّ الْمُمْتَدِّ على مَرِّ العُصُوْرِ: *تَتَبَدَّلُواْ*، فجاءَ بالصِّيْغَةِ القَصِيْرَةِ للحَدَثِ القصيرِ، وبالصِّيْغَةِ الطَّوِيْلَةِ للحَدَثِ الطَّويلِ الْمُمْتَدِّ).(٦٣)

والصَّوابُ أنَّ الصِّيْغَةَ التَّامَّةَ (تَتَبَدَّلُ) أَعَمُّ من الصِّيْغَةِ النَّاقِصَةِ (تَبَدَّلُ)؛ لأنَّها الأَصْلُ الشَّائِعُ، الَّذي يُسْتَعْمَلُ؛ للدّلالةِ على مُطْلَقِ التَّبَدُّلِ، سَواءٌ أكانَ الحُكْمُ مقصورًا على واحدٍ، أم شاملاً النَّاسَ كُلَّهم. وقَوْلُ د.فاضلِ السَّامَرَّائيِّ: (وقال في الحُكْمِ العَامِّ الْمُمْتَدِّ على مَرِّ العُصُوْرِ: *تَتَبَدَّلُواْ*...)، ليس قَوْلاً بالعُمُوْمِ الصَّرْفيِّ؛ بدلالةِ قَوْلِهِ في آخرِ العبارةِ: (فَجَاْءَ بالصِّيْغَةِ القَصِيْرَةِ للحَدَثِ القصيرِ، وبالصِّيْغَةِ الطَّوِيْلَةِ للحَدَثِ الطَّويلِ الْمُمْتَدِّ)، فهو يَرَى أنَّ الصِّيْغَةَ التَّامَّةَ لا تُسْتَعْمَلُ إلاَّ للحَدَثِ الطَّوِيْلِ الْمُمْتَدِّ حَصْرًا. ولو كانَ يَقْصِدُ العُمُوْمَ الصَّرْفيَّ، لقالَ: إنَّ الصِّيْغَةَ الطَّوِيلَةَ صِيْغَةٌ عامَّةٌ تُسْتَعْمَلُ للحَدَثِ القصيرِ، والحَدَثِ الطَّويلِ الْمُمْتَدِّ، فاستُعْمِلَتْ في آيةِ النِّساءِ؛ لأنَّ الحَدَثَ فيها طَوِيْلٌ عامٌّ مُمْتَدٌّ عَلَى مَرِّ العُصُوْرِ.

= **قال د.فاضلُ السامرائيُّ:** (ومن ذلكَ قولُهُ تعالى:*يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلاَ تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ. وَاعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ اللّهِ جَمِيعًا وَلاَ تَفَرَّقُواْ وَاذْكُرُواْ نِعْمَةَ اللّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ

أَعْدَاء فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنتُمْ عَلَىَ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ النَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ. وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ. وَلاَ تَكُونُواْ كَالَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَاخْتَلَفُواْ مِن بَعْدِ مَا جَاءهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُوْلَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ*.(٦٤) وقولُهُ:*شَرَعَ لَكُم مِّنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ اللَّهُ يَجْتَبِي إِلَيْهِ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَن يُنِيبُ. وَمَا تَفَرَّقُوا إِلَّا مِن بَعْدِ مَا جَاءهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى لَّقُضِيَ بَيْنَهُمْ وَإِنَّ الَّذِينَ أُورِثُوا الْكِتَابَ مِن بَعْدِهِمْ لَفِي شَكٍّ مِّنْهُ مُرِيبٍ*.(٦٥) فقالَ في آيةِ آلِ عمرانَ:*وَلاَ تَفَرَّقُواْ* بِحَذْفِ إحْدى التَّاءينِ، وقالَ في آيةِ الشُّورى:*وَلَا تَتَفَرَّقُوا*؛ وذلكَ لأكْثَرَ من سبَبٍ، منها:

١- أنَّ آيةَ آلِ عمرانَ خطابٌ للأمَّةِ الإسلاميَّةِ، وأمَّا آيةُ الشُّورى، فالكلامُ فيها على أُمَمٍ مُخْتَلِفَةٍ، وشرائعَ مُتَعَدِّدَةٍ، ذَكَرَ منها شريعةَ نُوْحٍ، وشريعةَ سيِّدنا مُحَمَّدٍ، وإبراهيمَ، ومُوسى، وعِيسى. فلمَّا كانَتْ هذهِ في أُمَمٍ مُتطاوِلَةٍ على مَدَى التأريخِ، جاءَ بالصِّيْغَةِ الَّتي هِيَ أطْوَلُ. ولَمَّا كانَتِ الآيةُ الأُوْلى في أُمَّةٍ واحِدَةٍ، وهي أمَّةُ مُحَمَّدٍ، وهي جُزْءٌ من الأُمَمِ المذكورةِ في الشُّورى، جاءَ بِجُزْءٍ من الفعلِ، ولم يَأْتِ بِهِ كُلِّهِ.

٢- أنَّه نهى الأُمَّةَ الإسلاميَّةَ عن أيِّ شَيْءٍ من التَّفَرُّقِ، مَهْما كانَ قليلاً أو جُزْئيًّا، وحَذَّرَ مِنْ ذلكَ، فقالَ:*وَلاَ تَفَرَّقُواْ*، فاقْتَطَعَ مِنَ الفعلِ؛ للدِّلالةِ على النَّهْيِ عن أيِّ شَيْءٍ من التَّفرُّقِ، مَهْما قَلَّ وَضَؤُلَ).(٦٦)

والصَّوابُ أنَّ الصِّيْغَةَ التَّامَّةَ (تَتَفرَّقُ) أعَمُّ مِنَ الصِّيْغَةِ النَّاقصةِ (تَفرَّقُ)؛ لأنَّها الأَصْلُ الشَّائعُ، الَّذي يُسْتَعْمَلُ؛ للدِّلالةِ عَلَى مُطْلَقِ التَّفرُّقِ، سَواءٌ أكانَ النَّهْيُ مقصورًا على أُمَّةٍ واحِدَةٍ، أم شامِلاً الأُمَمَ كُلَّها، وسَواءٌ أكانَ النَّهْيُ عن التَّفرُّقِ الكثيرِ، أم التَّفَرُّقِ القليلِ. أمَّا الائتلافُ بينَ اللَّفظِ والمعنى، فلا يعني أنَّ الصِّيْغَةَ التَّامَّةَ (تَتَفرَّقُ) لا تُسْتَعْمَلُ إلاَّ في خِطابِ الأُمَمِ المُتَطَاوِلَةِ على مَدى التَّأْريخِ. ولا أظنُّ أَحَداً، يَمْنَعُ الخُطباءَ والشُّعراءَ والمتكلِّمينَ، من استعمالِ الصِّيْغَةِ التَّامَّةِ (تَتَفَرَّقُ) استعمالاً عامًّا مُطْلَقًا من القُيُوْدِ المعنويَّةِ.

= **قال د.فاضلُ السَّامَرَّائِيُّ:** (وَمِنْ ذلكَ قولُهُ تعالى:*يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللّهَ وَرَسُولَهُ وَلاَ تَوَلَّوْا عَنْهُ وَأَنتُمْ تَسْمَعُونَ*.(٦٧) وقولُهُ:*وَيَا قَوْمِ اسْتَغْفِرُواْ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُواْ إِلَيْهِ يُرْسِلِ السَّمَاء عَلَيْكُم مِّدْرَارًا وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَى قُوَّتِكُمْ وَلاَ تَتَوَلَّوْاْ مُجْرِمِينَ*.(٦٨) فقالَ في آيةِ الأنفالِ:*وَلاَ تَوَلَّوْا* بِحَذْفِ إِحْدى التَّاءَينِ، وقالَ في آيةِ هودٍ:*وَلاَ تَتَوَلَّوْاْ* مِنْ دُوْنِ حذْفٍ، ذلكَ أنَّ آيةَ الأنفالِ خِطابٌ

للمؤمنينَ:*يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ*. وأنَّ آيةَ هودٍ خِطابٌ للكافرينَ، وهم قَوْمُ هودٍ. ومنَ المعلومِ أنَّ تولِّيَ المؤمنينَ أقلُّ من تولِّي الكافرينَ؛ ذلك لأنَّ المؤمنينَ مُطيعونَ للهِ بخلافِ الكَفَرَةِ. فلمَّا كانَ تولِّي المؤمنينَ أقلَّ حَذَفَ مِنَ الحَدَثِ؛ للدّلالةِ على قِلَّةِ تولِّيهم، بخلافِ تولِّي الكافرينَ، فإنَّهُ عامٌّ شاملٌ، فهوَ يشمَلُ تولِّيَ المؤمنينَ وزيادةً، فزادَ في الفعلِ؛ للدّلالةِ على زيادةِ تولِّيهم. هذا من ناحيةٍ، ومن ناحيةٍ أُخْرى، فإنَّه نَهى المؤمنينَ عنِ التولِّي، مهما كان قليلاً، فقال:*وَلاَ تَوَلَّوْا*، وهو نظيرُ ما ذَكَرْنَاْهُ آنفًا في قولِهِ تعالى:*وَلاَ تَفَرَّقُواْ*).⁽⁶⁹⁾

ففي قولِهِ: (ذلكَ أنَّ آيةَ الأنفالِ خِطابٌ للمؤمنينَ:*يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ*. وأنَّ آيةَ هودٍ خِطابٌ للكافرينَ، وهم قَوْمُ هودٍ. ومنَ المعلومِ أنَّ تولِّيَ المؤمنينَ أقلُّ من تولِّي الكافرينَ...) إيْهامٌ بأنَّ الصِّيْغَةَ النَّاقِصةَ (تَوَلَّوْا) لم تُسْتَعْمَلْ في خِطابِ الكافِرِيْنَ، وأنَّ الصِّيْغَةَ التَّامَّةَ (تَتَوَلَّوا) لم تُسْتَعْمَلْ في خِطابِ المؤمنينَ.

والواقِعُ القُرْآنيُّ شاهِدٌ بخلافِ ذلكَ؛ فَقَدِ استُعمِلَتِ الصِّيغتانِ التَّامَّةُ والناقصةُ في خِطابِ المؤمنينَ وغيرِهِمْ:

١- فَخَاْطَبَ الكافرينَ بالصِّيْغَةِ التَّامّةِ، كما في قولِهِ تعالى:*وَيَا قَوْمِ اسْتَغْفِرُواْ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُواْ إِلَيْهِ يُرْسِلِ السَّمَاء عَلَيْكُم مِّدْرَارًا وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَى قُوَّتِكُمْ وَلاَ تَتَوَلَّوْاْ مُجْرِمِينَ*.⁽⁷⁰⁾

٢- وخَاْطَبَ الكافرينَ بالصِّيْغَةِ النَّاقصةِ، كما في قولِهِ تعالى:*قُلْ أَطِيعُواْ اللّهَ وَالرَّسُولَ فإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّ اللّهَ لاَ يُحِبُّ الْكَافِرِينَ*.⁽⁷¹⁾

٣- وخَاْطَبَ المؤمنينَ بالصِّيْغَةِ التَّامَّةِ، كما في قولِهِ تعالى:*هَاأَنتُمْ هَؤُلاء تُدْعَوْنَ لِتُنفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَمِنكُم مَّن يَبْخَلُ وَمَن يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِ وَاللَّهُ الْغَنِيُّ وَأَنتُمُ الْفُقَرَاء وَإِن تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ*.⁽⁷²⁾

٤- وخَاْطَبَ المؤمنينَ بالصِّيْغَةِ النَّاقِصةِ، كما في قولِهِ تعالى:*يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللّهَ وَرَسُولَهُ وَلاَ تَوَلَّوْا عَنْهُ وَأَنتُمْ تَسْمَعُونَ*.⁽⁷³⁾

= **قال د.فاضلُ السَّاْمَرَّاْئِيُّ:** (ومِنْ ذلكَ قولُهُ تعالى:*وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَن تَصَدَّقُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ*.⁽⁷⁴⁾ فقال:*تَصَدَّقُواْ* بِحَذْفِ إحْدى التَّاءَينِ، والأَصلُ: (تَتَصدَّقُوْا)؛ ذلكَ لأنَّ هذهِ من أحوالِ الصَّدَقَةِ النَّادِرَةِ، وَهُوَ التَّصدُّقُ بِدَيْنِ المُعْسِرِ، فَحَذَفَ لَمَّاْ لَمْ يَكُنْ كالصَّدَقَةِ الْمُعْتَاْدَةِ؛ لكونِها أَقَلَّ).⁽⁷⁵⁾

والصَّوابُ أنَّ الصِّيْغَةَ التَّامَّةَ (تَتَصدَّقُ) أعمُّ من الصيغةِ الناقصةِ (تَصدَّقُ)؛ لأنَّها الأصلُ الشائعُ، الذي يُستعمَلُ؛ للدّلالةِ على مُطْلَقِ التَّصدُّقِ، سواءٌ أكان التصدُّقُ في أمرٍ نادرٍ، أم في أمرٍ

شائعٍ، وسواءٌ كان التصدُّقُ بالكثيرِ، أم بالقليلِ. أمَّا الْمُمَاْثَلَةُ أو الائتلافُ بينَ اللَّفْظِ والمعنى، فهذا لا يعني أنَّ الصِّيْغَةَ التَّامَّةَ (تَتَصَدَّقُ) لا تُستعمَلُ في التصدُّقِ النَّادرِ القليلِ. ولا أظنُّ أَحَداً، يَمْنَعُ الخُطباءَ والشعراءَ والمتكلِّمينَ، من استعمالِ الصيغةِ التامَّةِ (تَتَصَدَّقُ) استعمالاً عامًّا مُطلَقًا من القيودِ المعنويَّةِ.

= **قال د.فاضلٌ السَّاْمَرَّاْئِيُّ:** (ومن ذلكَ قولُهُ تعالى:*اتَّبِعُواْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلاَ تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِ أَوْلِيَاء قَلِيلاً مَّا تَذَكَّرُونَ*.(٧٦) فقال:* تَذَكَّرُونَ* بتاءٍ واحدةٍ؛ وذلكَ أنَّها خطابٌ للمؤمنينَ، فقد جاءَ قبلَ هذه الآيةِ قولُهُ:*كِتَابٌ أُنزِلَ إِلَيْكَ فَلاَ يَكُن فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ لِتُنذِرَ بِهِ وَذِكْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ. اتَّبِعُواْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ...*.(٧٧) والمؤمنونَ لا يحتاجونَ إلى طُوْلِ تَذَكُّرٍ؛ لاتباعِ ما أُنْزِلَ إليهم من ربِّهم، بَلْ إنَّهم بِتَذَكُّرٍ قليلٍ يفعلونَ ذاكَ، فَحَذَفَ من آيةِ الأعرافِ؛ لذلكَ).(٧٨)

ففي قولِهِ: (فقال:*تَذَكَّرُونَ* بتاءٍ واحدةٍ؛ وذلك أنَّها خطابٌ للمؤمنينَ.. والمؤمنونَ لا يحتاجونَ إلى طُوْلِ تَذَكُّرٍ...) إيْهامٌ بأنَّ الصِّيْغَةَ النَّاقِصةَ (تَذَكَّرُونَ) لم تُسْتَعْمَلْ في خِطابِ الكافِرينَ. والواقِعُ القُرْآنيُّ شاهِدٌ بخلافِ ذلكَ؛ فَقَدْ خَاْطَبَ الكافرينَ بالصِّيْغَةِ النَّاقِصةِ، كما في قولِهِ تعالى:*وَيَا قَوْمِ مَن يَنصُرُنِي مِنَ اللّهِ إِن طَرَدتُّهُمْ أَفَلاَ تَذَكَّرُونَ*.(٧٩) وقولِهِ تعالى:*أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لاَّ يَخْلُقُ أَفَلا تَذَكَّرُونَ*.(٨٠) وقَوْلِهِ تعالى:*سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلا تَذَكَّرُونَ*.(٨١) وقولِهِ تعالى:*أَمَّن يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَاء الأَرْضِ أَإِلَهٌ مَّعَ اللَّهِ قَلِيلاً مَّا تَذَكَّرُونَ*.(٨٢)

= **قال د.فاضلٌ السَّاْمَرَّاْئِيُّ:** (ومنْ ذلكَ على سبيلِ المثالِ قولُهُ تعالى:*وَلَقَدْ أَرْسَلنَا إِلَى أُمَمٍ مِّن قَبْلِكَ فَأَخَذْنَاهُمْ بِالْبَأْسَاء وَالضَّرَّاء لَعَلَّهُمْ يَتَضَرَّعُونَ*.(٨٣) وقولُهُ:*وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِّن نَّبِيٍّ إِلاَّ أَخَذْنَا أَهْلَهَا بِالْبَأْسَاء وَالضَّرَّاء لَعَلَّهُمْ يَضَّرَّعُونَ*.(٨٤) فقالَ في آيةِ الأنعامِ:*يَتَضَرَّعُونَ*، وقال في الأعرافِ:*يَضَّرَّعُونَ* بالإِبْدالِ والإِدْغامِ. وذلكَ أنَّهُ قالَ في آيةِ الأنعامِ:*وَلَقَدْ أَرْسَلنَا إِلَى أُمَمٍ مِّن قَبْلِكَ*، وقالَ في الأعرافِ:*وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ*. والأمَمُ أَكْثَرُ مِنَ القَرْيةِ، وهذا يعني تَطَاْوُلَ الإرْسَاْلِ على مَدارِ التَّأْريخِ. فلمَّا طالَ الحَدَثُ، واستمَرَّ، جاءَ بما هو أطْوَلُ بِناءً، فقال:*يَتَضَرَّعُونَ*. ولمّا كانَ الإرْسَاْلُ في الأعرافِ إلى **قَرْيَةٍ**:*يَضَّرَّعُونَ*، فجاءَ بما هو أَقْصَرُ في البِناءِ. هذا من ناحيةٍ، ومن ناحيةٍ أُخرى، أنَّهُ استَعْمَلَ في آيةِ الأنعامِ: (أَرْسَلَ إلى)، فقال:*وَلَقَدْ أَرْسَلنَا إِلَى أُمَمٍ*. واستَعْمَلَ في الأعرافِ: (أَرْسَلَ في)، فقالَ:*وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ*. والإرْسَاْلُ إلى شَخْصٍ ما يقتضي التَّبليغَ، ولا يقتضي المُكْثَ، فإنَّكَ قد تُرْسِلُ إلى شَخْصٍ رِسالةً، فَيُبَلِّغُها ويعودُ. وأمَّا الإرْسَاْلُ في القَرْيَةِ أوْ في المدينةِ، فإنَّهُ يقتضي التَّبليغَ والمُكْثَ، فإنَّ (في) تُفِيْدُ

الظَّرْفيَّةَ، وهذا يعني بَقَاْءَ النَّبيِّ بيْنَهُمْ يُبلِّغهُم، ويُذكِّرُهُم باللهِ، ويُرِيْهِم آياتِهِ المُؤيِّدَةَ. ولا شَكَّ أنَّ هذا يَدْعُوْهُمْ إلى زِيَاْدَةِ التَّضرُّعِ، والمُبالغةِ فيه، فجاءَ بالصِّيغةِ الدالَّةِ على المبالغةِ في الحَدَثِ، والإكْثَارِ منْهُ، فقالَ:*لَعَلَّهُمْ يَضَرَّعُونَ*. فَوَضعَ كُلَّ مُفْرَدَةٍ في مَكَاْنِهَا اللائقِ بها).(٨٥)

ففي قولِهِ: (والأُمَمُ أَكْثَرُ منَ القَرْيَةِ، وهذا يعني تَطَاْوُلَ الإرْسالِ على مَدارِ التَّأْريخِ) وَهْمٌ كبيرٌ؛ لأنَّهُ وازَنَ بَيْنَ (الأُمَمِ والقَرْيَةِ)، ولَمْ يَتَدبَّرِ السِّيَاْقَ. فقولُهُ تعالى:*وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِّن نَّبِيٍّ إِلاَّ أَخَذْنَا أَهْلَهَا بِالْبَأْسَاء وَالضَّرَّاء لَعَلَّهُمْ يَضَّرَّعُونَ*.(٨٦) سياقٌ يدلُّ على الشُّمُوْلِ؛ بدلالةِ النَّفْيِ: (وَمَا أَرْسَلْنَا)، والتنكيرِ: (قَرْيَةٍ)، و(نَبِيٍّ)، وحَرْفِ الجرِّ (مِنْ) المؤكِّد للشُّمُول: (مِّن نَبِيٍّ)، وأُسْلُوْبِ الحَصْرِ: (إِلاَّ أَخَذْنَا أَهْلَهَا بِالْبَأْسَاء وَالضَّرَّاء). فليسَ المقصودُ: قَرْيَةً واحِدَةً، بلِ المقصودُ كُلُّ القُرَى. أمَّا قولُهُ تعالى:*وَلَقَدْ أَرْسَلنَآ إِلَى أُمَمٍ مِّن قَبْلِكَ فَأَخَذْنَاهُمْ بِالْبَأْسَاء وَالضَّرَّاء لَعَلَّهُمْ يَتَضَرَّعُونَ*.(٨٧) فسياقٌ لَمْ يَتَطَرَّقْ إلى كُلِّ الأُمَمِ؛ بدلالةِ الإثباتِ: (وَلَقَدْ أَرْسَلنَآ)، والتنكيرِ: (إِلَى أُمَمٍ).

وفي قولِهِ: (والإرْسالُ إلى شَخْصٍ ما يقتضي التَّبليغَ، ولا يقتضي المُكْثَ، فإنَّكَ قد تُرْسِلُ إلى شَخْصٍ رِسالةً، فَيُبلِّغُها ويعودُ. وأمّا الإرْسالُ في القَرْيَةِ أو في المدينةِ، فإنَّهُ يقتضي التَّبليغَ والمُكْثَ)، وَهْمٌ آخَرُ. فإذا كانَ الإرْسَاْلُ إلى شَخْصٍ ما يقتضي التَّبليغَ، ولا يقتضي المُكْثَ؛ فإنَّ الإرْسَاْلَ في آيةِ الأنعامِ إلى أُمَمٍ، لا إلى شَخْصٍ واحدٍ. والأُمَّةُ الواحِدَةُ تَتَأَلَّفُ من آلافِ الأشْخَاصِ، وهذا يقتضي التَّبليغَ والمُكْثَ. وَهَلْ أرْسَلَ اللهُ تعالى إلى أُمَّةٍ رَسُوْلاً، فبَلَّغَهُمْ، وَعَاْدَ، ولَمْ يَمْكُثْ بَيْنَهُمْ يُبلِّغُهُمْ، ويُذَكِّرُهُمْ باللهِ، ويُرِيْهِمْ آياتِهِ الْمُؤيِّدَةَ؟!!!

= **قال د.فاضلُ السَّامَرَّائيُّ:** (ونحوُ ذلكَ قولُهُ تعالى:*قَالُواْ يَا أَيُّهَا الْعَزِيزُ مَسَّنَا وَأَهْلَنَا الضُّرُّ وَجِئْنَا بِبِضَاعَةٍ مُّزْجَاةٍ فَأَوْفِ لَنَا الْكَيْلَ وَتَصَدَّقْ عَلَيْنَآ إِنَّ اللّهَ يَجْزِي الْمُتَصَدِّقِيْنَ*.(٨٨).... ففي آيةِ يوسفَ قالَ:*إِنَّ اللّهَ يَجْزِي الْمُتَصَدِّقِينَ*، ولم يَقُلْ: (الْمُصَّدِّقِيْنَ)؛ لأَكْثَرَ مِنْ سبَبٍ، منها: أنَّهُ مُناسِبٌ لقولِهِ:*وَتَصَدَّقْ عَلَيْنَآ*. ومنها: أنَّهم طلبوا التصدُّقَ عليهم، ولم يطلبوا أن يُبالِغَ لهم في الصدقةِ، وذلكَ من حُسْنِ أَدَبِهِمْ. ومنها: أنَّه لو قالَ: (إنَّ اللهَ يجزي المصَّدِّقين)، لأفادَ بذلكَ أنَّ اللهَ يجزي المبالغينَ في الصدقةِ دونَ منْ لمْ يبالِغْ. وهذا غيرُ مرادٍ، فإنَّ اللهَ يجزي على القليلِ والكثيرِ، وهو يجزي المتصدِّقَ والْمُصَّدِّقَ، فقولُهُ:*إِنَّ اللّهَ يَجْزِي الْمُتَصَدِّقِينَ* يدخُلُ فيهِ المصَّدِّقونَ، ولو قالَ: (يجزي المصَّدِّقينَ)، لم يدخُلِ المقلُّونَ في صدقاتِهم، واللهُ أَعْلَمُ).(٨٩)

ففي قولِهِ: (ومنها: أنَّهم طَلَبُوا التَّصدُّقَ عليهم، ولم يَطْلُبُوا أنْ يُبالِغَ لهم في الصَّدَقَةِ، وذلكَ مِنْ حُسْنِ أَدَبِهِم)، مِنَ التَّعسُّفِ والتَّمَحُّلِ ما لا يخفى. فأينَ كانَ (حُسْنُ أَدَبِهِم) حينَ قالوا:*إِنَّ أَبَانَا

لَفِي ضَلاَلٍ مُّبِينٍ*؟(٩٠) وأينَ كانَ (حُسْنُ أَدَبِهِم) حين خاطَبُوا أباهُم بقولهم:*تَاللّهِ إِنَّكَ لَفِي ضَلاَلِكَ الْقَدِيمِ*؟(٩١)

وقولُهُ: (فقولُهُ:*إِنَّ اللّهَ يَجْزِي الْمُتَصَدِّقِينَ* يدخُلُ فيهِ المصدَّقونَ...) ليسَ قَوْلاً بعُمُوْمِ الصِّيْغَةِ التَّامَّةِ (يَتَصَدَّقُ)، وخُصُوْصِ الصِّيْغَةِ النَّاقِصَةِ (يَصدَّقُ)، وإنَّما مُرَادُهُ أنَّ دُخُوْلَ الْمُبَالِغِ في الصَّدَقَةِ أَوْلى من دُخُوْلِ الْمُقِلِّ فيها، فإذا كان اللهُ تعالى يجزي الْمُقِلَّ في الصَّدَقَةِ، فهو لا رَيْبَ يجزي الْمُبَالِغَ فيها. ويدلُّنا على عَدَمِ إرادَتِهِ العُمُوْمَ الصَّرْفيَّ أنَّهُ يقولُ في الموضِعِ نفسِهِ: (فإنَّ اللهَ يجزي على القليلِ والكثيرِ، وهو يجزي الْمُتَصَدِّقَ والْمُصَّدِّقَ)، فَقَدْ قَابَلَ بَيْنَ القليلِ والكثيرِ، كما قَابَلَ بَيْنَ الْمُتَصَدِّقِ والْمُصَّدِّقِ.

= **قال د.فاضلُ السَّامَرَّائِيُّ:** (هذا عَلاوةً على أنَّهُ قالَ:*أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا الْقَوْلَ*.(٩٢) ولم يَقُلْ: (أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا القُرْآنَ)، كما قالَ في الآيَتَيْنِ الأُخْرَيَيْنِ. والقَوْلُ قَدْ يَشْمَلُ الآيَةَ والآيتينِ منهُ، فَدَعَاهُمْ إلى تَدَبُّرِ القَوْلِ. وهذا يَتَطَلَّبُ وَقْتًا أَقْصَرَ مِنْ تَدَبُّرِ عُمُوْمِ القُرآنِ، فَلَمَّا قَصَّرَ مِنَ الْمُتَدَبَّرِ، قَصَّرَ مِنَ التَّدَبُّرِ. ولَمَّا أطَالَ في الآيتينِ الأُخْرَيَيْنِ، فَجَعَلَهُ القُرْآنَ كُلَّهُ، أطَالَ البِنَاءَ).(٩٣)

ويكفي أَنْ نَرْجِعَ إلى قولِهِ تعالى:*كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِّيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُوا الأَلْبَابِ*.(٩٤) لِنَجِدَ أنَّ الصِّيْغَةَ الناقِصةَ (يَدَّبَّر) وَقَعَتْ على عُمُوْمِ آياتِ الكتابِ، لا على آيةٍ أو آيتينِ منهُ.

= **قال د.فاضلُ السَّامَرَّائِيُّ:** (فاسْتَعْمَلَ (يَتَزَكَّى) لِما هو طويلُ الأَمَدِ، ودالٌّ على التَّدرُّجِ، ولِما اقْتَرَنَ بإيتاءِ المالِ، واسْتَعْمَلَ (يَزَّكَّى) لما هوَ عَمَلٌ قَلْبِيٌّ مقرونٌ بالخشيةِ والسَّعْيِ إلى الذِّكْرِ. وهو نظيرُ ما ذَكَرْنَاهُ في: يَتَدَبَّرُ ويَدَّبَّرُ).(٩٥)

ويكفي أنْ نَرْجِعَ إلى قولِهِ تعالى:*وَلاَ تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى وَإِن تَدْعُ مُثْقَلَةٌ إِلَى حِمْلِهَا لاَ يُحْمَلْ مِنْهُ شَيْءٌ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى إِنَّمَا تُنذِرُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِالغَيْبِ وَأَقَامُوا الصَّلاَةَ وَمَن تَزَكَّى فَإِنَّمَا يَتَزَكَّى لِنَفْسِهِ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ*.(٩٦) لنجدَ أنَّ الصيغةَ التامَّةَ (يَتَزَكَّى) استُعمِلَتْ لما هو عَمَلٌ قلبيٌّ مقرونٌ بالخشيةِ؛ بدلالةِ قولِهِ:*إِنَّمَا تُنذِرُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِالغَيْبِ*. ولم تُسْتَعْمَلْ لِما اقْتَرَنَ بإيتاءِ المالِ.

= **قال د.فاضلُ السَّامَرَّائِيُّ:** (ومن ذلكَ قولُهُ تعالى:*وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَاعْتَزِلُواْ النِّسَاء فِي الْمَحِيضِ وَلاَ تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللّهُ إِنَّ اللّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ*.(٩٧) وقولُهُ:*وَالَّذِينَ اتَّخَذُواْ مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَادًا لِّمَنْ حَارَبَ اللّهَ وَرَسُولَهُ مِن قَبْلُ وَلَيَحْلِفَنَّ إِنْ أَرَدْنَا إِلاَّ الْحُسْنَى وَاللّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ

لَكَاذِبُونَ. لاَ تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُواْ وَاللّهُ يُحِبُّ الْمُطَّهِّرِينَ*.(٩٨) فقالَ في آيةِ البقرةِ:*وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ*، وقالَ في آيةِ التوبةِ:*يُحِبُّ الْمُطَّهِّرِينَ*؛ ذلكَ أنَّ الآيةَ الأُولى في الطُّهْرِ مِنَ الحَيْضِ والتَّطَهُّرِ منهُ، وهو مُتكرِّرٌ مُتَطاوِلٌ في العُمُرِ، فجاءَ بهِ على صيغةِ الفَكِّ؛ لأنَّها أطولُ. هذا من ناحيةٍ، ومن ناحيةٍ أُخْرى أنَّ التَّطَهُّرَ في الأُولى أَمْرٌ بَدَنِيٌّ بالنسبةِ إلى النِّساءِ والرِّجالِ. فالنِّساءُ ينبغي أن يَتَطَهَّرْنَ من الحَيْضِ، والرِّجالُ ينبغي أن يعتزلوا النِّساءَ حتَّى يَتَطَهَّرْنَ. وأمَّا الآيةُ الثانيةُ، فالتَّطَهُّرُ فيها منظورٌ إلى التَّطَهُّرِ القَلْبِيِّ أوَّلاً... فاستَعْمَلَ التَّطَهُّرَ في الآيةِ الأُولى، أعني آيةَ البقرةِ، للبَدَنِ، واستَعْمَلَهُ في الآيةِ الثانيةِ للقَلْبِ، وهو أَبْلَغُ...).(٩٩)

ويكفي أن نَرْجِعَ إلى قولِهِ تعالى:*وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلاَّ أَن قَالُواْ أَخْرِجُوهُم مِّن قَرْيَتِكُمْ إِنَّهُمْ أُنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ*.(١٠٠) وقولِهِ تعالى:*فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلاَّ أَن قَالُوا أَخْرِجُوا آلَ لُوطٍ مِّن قَرْيَتِكُمْ إِنَّهُمْ أُنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ*.(١٠١) لِنَجِدَ أنَّ الصيغةَ التامَّةَ (يَتَطَهَّرُونَ) استُعملتْ مع التطهُّرِ القَلْبيِّ والبَدَنيِّ معًا. فالتطهُّر من الفاحشَةِ هنا قَلْبِيٌّ أَكْثَرَ من كونِهِ بَدَنيًّا. واستُعمِلَتْ الصيغةُ الناقصةُ في التَّطَهُّرِ البَدَنيِّ المتكرِّرِ المتطاولِ في العُمُرِ، وذلكَ في التَّطَهُّرِ من الجَنابةِ. ومعلومٌ أنَّ التَّطَهُّرَ من الجَنابةِ قد يَتَكَرَّرُ في الشَّهْرِ الواحدِ أكثرَ من عشرينَ مَرَّةً، بخلافِ التَّطهُّرِ من الْحَيْضِ، فهو يَحْصُلُ في الشَّهْرِ الواحدِ مَرَّةً واحدةً في الغالبِ. قال تعالى:*يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ فاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَينِ وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُواْ وَإِن كُنتُم مَّرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاء أَحَدٌ مَّنكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لاَمَسْتُمُ النِّسَاء فَلَمْ تَجِدُواْ مَاء فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُواْ بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُم مِّنْهُ مَا يُرِيدُ اللّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَكِن يُرِيدُ لِيُطَهَّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ*.(١٠٢)

= **قال د.فاضلُ السَّامَرَّائيُّ:** (ونحوُ ذلكَ ما استَعْمَلَهُ القرآنُ الكريمُ في (يَتَذَكَّرُ)، و(يَذَّكَّرُ). فاستَعْمَلَ (يَتَذَكَّرُ) للتذكُّرِ العقليِّ، ولما كان يحتاجُ إلى طولِ وقْتٍ. واستَعْمَلَ (يَذَّكَّرُ) لِمَا كانَ فيهِ هزَّةٌ للقلبِ، وإيقاظٌ لهُ، ولِمَا كان فيهِ مبالغةٌ وقوَّةٌ في التَّذَكُّرِ...).(١٠٣)

ويكفي أن نَرْجِعَ إلى قولِهِ تعالى:*فَقُولا لَهُ قَوْلاً لَّيِّنًا لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى*.(١٠٤) لنجدَ أنَّ الصِّيْغَةَ التَّامَّةَ (يَتَذَكَّرُ) استُعمِلَتْ لما كانَ فيهِ هزَّةٌ للقَلْبِ، وإيقاظٌ لهُ؛ بدلالةِ قولِهِ:*قَوْلاً لَّيِّنًا*، واللِّيْنُ في القَوْلِ مطلوبٌ؛ لمخاطَبَةِ القَلْبِ لا العَقْلِ، وبدلالةِ قولِهِ:*أَوْ يَخْشَى*، والْخَشْيَةُ أَمْرٌ قلبيٌّ بلا خِلافٍ. وكذلكَ في قولِهِ تعالى:*هُوَ الَّذِي يُرِيكُمْ آيَاتِهِ وَيُنَزِّلُ لَكُم مِّنَ السَّمَاء رِزْقًا وَمَا يَتَذَكَّرُ إِلاَّ مَن يُنِيبُ*.(١٠٥) والإنَابَةُ أَمْرٌ قَلْبِيٌّ بلا خلافٍ.

واستُعملتْ الصيغةُ الناقصةُ (يَذَّكَّرُ) للتذكُّرِ العَقْليِّ، وهذا واضحٌ في قولِهِ تعالى:*يُؤتِي الْحِكْمَةَ مَن يَشَاء وَمَن يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلاَّ أُوْلُواْ الأَلْبَابِ*.(١٠٦) والتَّذكُّرُ هنا عقليٌّ بلا شكٍّ؛ لأنَّ التذكُّرَ مُرْتَبِطٌ، هنا، بإيتاءِ الحِكْمَةِ. فمَنْ أُوتِيَ الحِكْمَةَ، فَقَدْ أُوْتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا، وإدْراكُ هذهِ الحقيقةِ إدْراكٌ عَقْليٌّ بلا خلافٍ. وكذلكَ في قولِهِ تعالى:*هَذَا بَلاَغٌ لِّلنَّاسِ وَلِيُنذَرُواْ بِهِ وَلِيَعْلَمُواْ أَنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ وَلِيَذَّكَّرَ أُوْلُواْ الأَلْبَابِ*.(١٠٧) فحقيقةُ التَّوْحيدِ تَحتاجُ إلى تَذكُّرٍ عَقْليٍّ أوَّلاً؛ لتحصيلِ العِلْمِ بِهَا:*وَلِيَعْلَمُواْ أَنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ*.

= **قال د.فاضلُ السَّامَرَّائِيُّ**: (ومن ذلكَ قولُهُ تعالى:*قَالُوا إِنَّا تَطَيَّرْنَا بِكُمْ لَئِن لَّمْ تَنتَهُوا لَنَرْجُمَنَّكُمْ وَلَيَمَسَّنَّكُم مِّنَّا عَذَابٌ أَلِيمٌ*.(١٠٨) وقولُهُ:*قَالُوا اطَّيَّرْنَا بِكَ وَبِمَن مَّعَكَ قَالَ طَائِرُكُمْ عِندَ اللَّهِ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تُفْتَنُونَ. وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِي الأَرْضِ وَلا يُصْلِحُونَ. قَالُوا تَقَاسَمُوا بِاللَّهِ لَنُبَيِّتَنَّهُ وَأَهْلَهُ ثُمَّ لَنَقُولَنَّ لِوَلِيِّهِ مَا شَهِدْنَا مَهْلِكَ أَهْلِهِ وَإِنَّا لَصَادِقُونَ. وَمَكَرُوا مَكْرًا وَمَكَرْنَا مَكْرًا وَهُمْ لا يَشْعُرُونَ*.(١٠٩) فقالَ في (يس): (تَطَيَّرْنَا)، وقالَ في (النَّمْلِ): (اطَّيَّرْنَا)؛ ذلكَ أنَّ التطيُّرَ في (النَّمْلِ) أَشَدُّ ممَّا في (يس)، بدليلِ أنَّهم قالوا في (يس):*لَئِن لَّمْ تَنتَهُوا لَنَرْجُمَنَّكُمْ*، فَهَدَّدُوْهُمْ بالرَّجْمِ والتَّعْذيبِ. أمَّا في النَّمْلِ، فَقَدْ أَقْسَموا على قَتْلِهِ، وقَتْلِ أهْلِهِ. ومعنى ذلكَ أنَّ التَّطَيُّرَ بَلَغَ عندَهُمْ دَرَجَةً أَكْبَرَ، وأَشَدَّ ممَّا في (يس)، فجاءَ بما فيهِ زيادةُ مبالغةٍ).(١١٠)

وهذهِ الموازنةُ غيرُ دقيقةٍ؛ لأنَّ الرَّجْمَ من أَشَدِّ صُوَرِ القَتْلِ قَسْوَةً.(١١١) فالقَتْلُ في آيةِ (يس) أَشَدُّ من القَتْلِ في آيةِ (النَّمْلِ)؛ فهم لم يُقْسِموا على قَتْلِهِ رَجْمًا، ولم يقصدوا إلى ذلكَ، وإنَّما قَصَدُوا قَتْلَهُ وأَهْلَهُ، ليلاً، خُفْيَةً. ثمَّ أَنَّ القتلَ في آيةِ (يس) مقرونٌ بالتَّعذيبِ، بخلافِ القَتْلِ في آيةِ (النَّمْلِ)، فليسَ مَعَهُ تعذيبٌ. ويكفي أن نَرْجِعَ إلى قولِهِ تعالى:*فَإِذَا جَاءتْهُمُ الْحَسَنَةُ قَالُواْ لَنَا هَذِهِ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُواْ بِمُوسَى وَمَن مَّعَهُ أَلا إِنَّمَا طَائِرُهُمْ عِندَ اللَّهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لاَ يَعْلَمُونَ*.(١١٢) لِنجدَ أنَّ الصيغةَ الناقصةَ (يَطَّيَّرُواْ) استُعملَتْ في سياقٍ خالٍ من ذِكْرِ القَتْلِ أو التعذيبِ. قال الطبريُّ: (يقولُ تعالى ذِكْرُهُ: فإذا جاءتْ آلَ فِرعونَ العافيةُ والخِصْبُ والرَّخاءُ وكَثْرَةُ الثِّمارِ، ورأوا ما يحبُّونَ في دُنياهم قالوا: *لَنَا هَذِهِ*، نحن أَوْلى بها. *وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ*، يعني: جُدُوْبٌ وقُحُوْطٌ وبَلاءٌ، *يَطَّيَّرُواْ بِمُوسَى وَمَن مَّعَهُ*، يقولُ: يَتَشَاْءَمُوْا بِهِم، ويقولُوا: ذَهَبَتْ حُظُوْظُنا وأَنْصِباؤنا مِنَ الرَّخاءِ والخِصْبِ والعافيةِ، مُذْ جاءَنا مُوسى (عليهِ السَّلامُ). وبنحوِ الَّذي قُلْنا في ذلكَ، قالَ أَهْلُ التأويلِ).(١١٣)

= **قال د.فاضلُ السَّامَرَّائِيُّ**: (ومن الإبْدالِ: قولُهُ تعالى:*مَا يَنظُرُونَ إِلاَّ صَيْحَةً وَاحِدَةً تَأْخُذُهُمْ وَهُمْ يَخِصِّمُونَ. فَلا يَسْتَطِيعُونَ تَوْصِيَةً وَلا إِلَى أَهْلِهِمْ يَرْجِعُونَ*.(١١٤) وأَصْلُ (يَخِصِّمُوْنَ): يَخْتَصِمُوْنَ،

فأُبْدِلَتِ التَّاءُ صادًا، وأُدْغِمَتْ في الصَّاد، فصارَ: (يَخِصِّمُوْنَ). والتضعيفُ يُفيدُ القُوَّةَ والتكثيرَ والمبالغةَ، كما ذَكَرْنا. فأفادَ ههنا المبالغةَ في الاخْتِصَاْمِ... ولا يدلُّ الأَصْلُ (يَخْتَصِمُوْنَ) على هذهِ المبالغةِ والقُوَّةِ.... في حين قالَ:*ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عِندَ رَبِّكُمْ تَخْتَصِمُونَ*.(١١٥) من غيرِ إبْدالٍ؛ ذلكَ أنَّ الاخْتِصَاْمَ أَمامَ ربِّ العالمينَ لا يكونُ مثلَ الاخْتِصَاْمِ في الدُّنيا. فالاخْتِصَاْمُ في الدُّنيا عامٌّ يشملُ الْمُخَاْصَمَاْتِ الَّتي تستدعي القَضَاْءَ والفَصْلَ بينَ الْمُتَخَاْصِمِيْنَ، كما يشملُ غيرَها، ممَّا لا يستدعي قَضاءً ولا فَصْلاً. أمَّا الاخْتِصَاْمُ عندَ الرَّبِّ، فهو يستدعي القَضَاْءَ والفَصْلَ. فبالَغَ في البِنَاْءِ فيما استَعْمَلَهُ في الدُّنيا، بخلافِ ما استَعْمَلَهُ في الآخِرَةِ.(١١٦)

اشتمل هذا النصُّ على أكثرَ مِنْ وَهْمٍ، أَذْكُرُ، هنا، أَظْهَرَهَا:

١- قوله: (والتضعيفُ يُفيدُ القُوَّةَ والتكثيرَ والمبالغةَ، كما ذَكَرْنا. فأفادَ ههنا المبالغةَ في الاخْتِصامِ). وهذا وَهْمٌ كبيرٌ كما ذَكَرْتُ قبلَ صفحاتٍ، فالتضعيفُ في (يَخِصِّمُونَ) تضعيفٌ صَوْتيٌّ، وليس تضعيفًا صَرْفيًّا. والتضعيفُ الَّذي يُفيدُ المبالغةَ في بعضِ المواضعِ هو التضعيفُ الصَّرْفيُّ، لا التضعيفُ الصَّوْتيُّ.

٢- قوله: (ولا يدلُّ الأَصْلُ (يَخْتَصِمُوْنَ) على هذهِ المبالغةِ والقُوَّةِ).

والصَّوابُ أنَّ صيغةَ الفعلِ المزيدِ (اخْتَصَمَ) تدلُّ على معنى صَرْفيٍّ مُركَّبٍ من معنيينِ، هما معنى (التَّشَاْرُكِ)، ومعنى (المبالغةِ). فالتَّشارُكُ في (اخْتَصَمَ) مُقيَّدٌ بمعنى المبالغة، بخلافِ التشارُك في (تَخَاْصَمَ)، فهو مُطْلَقٌ من هذا القيدِ. وتَشْتَرِكُ الصِّيْغَتَاْنِ التامَّةُ (يَخْتَصِمُوْنَ)، والناقصةُ (يَخِصِّمُوْنَ) في هذا المعنى الْمُرَكَّبِ (التَّشارُك والمبالغة). والفَرْقُ بينهما أنَّ الصيغةَ التامّةَ هي الأَصْلُ، وأنَّ الأَصْلَ أَعمُّ من الفَرْعِ، وأَنَّ الفَرْعَ يُسْتَعْمَلُ؛ للدِّلالةِ على صُوْرَةٍ من صُوَرِ التقليلِ المعنويِّ تنصيصاً.

٣- قوله: (فالاختصامُ في الدُّنيا عامٌّ يشملُ المخاصماتِ التي تستدعي القضاءَ والفَصْلَ بينَ الْمُتَخَاْصِمِيْنَ....).

وفي هذا القولِ إيْهامٌ بأنَّ الصيغةَ التامّةَ لم تُستعمَلْ إلاَّ في اخْتِصاماتِ الآخرةِ. والواقعُ القرآنيُّ شاهدٌ بخلافِ ذلكَ. فقد استُعمِلَتِ الصيغةُ التامّةُ في اختِصاماتِ الدنيا، كما استُعمِلَت في اخْتِصاماتِ الآخِرةِ. قالَ تعالى:*هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ فَالَّذِينَ كَفَرُوا قُطِّعَتْ لَهُمْ ثِيَابٌ مِّن نَّارٍ يُصَبُّ مِن فَوْقِ رُؤُوسِهِمُ الْحَمِيمُ*.(١١٧) وقالَ تعالى:*ذَلِكَ مِنْ أَنبَاء الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيكَ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُون أَقْلاَمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ*.(١١٨) وقال تعالى:*وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ*.(١١٩)

وقال تعالى:*مَا كَانَ لِي مِنْ عِلْمٍ بِالْمَلإِ الأَعْلَى إِذْ يَخْتَصِمُونَ*.(١٢٠)

٤- قوله: (فبالَغَ في البِناْءِ فيما استَعْمَلَهُ في الدُّنيا، بِخلافِ ما استَعْمَلَهُ في الآخِرَةِ).

والَّذي أَراهُ أَنَّ شِدَّةَ الاختِصامِ راجِعةٌ إِلى شِدَّةِ الخَسارةِ. فما كانتِ الخَسارةُ فيه أَشَدَّ، كان الاختصامُ فيه أَشَدَّ. والخَسارةُ في الدُّنيا، لا تُعَدُّ خَسارةً، بالنسبةِ إلى الخَسارةِ في الآخِرَةِ، فيكونُ الاختصامُ في الآخِرةِ أَشَدَّ من الاختصامِ في الدُّنيا، بلا إِشْكالٍ. ولكَ أن تُدْرِكَ شِدَّةَ الخَسارةِ في الآخِرَةِ، بقراءةِ قولِهِ تعالى:*قَالَ قَرِينُهُ رَبَّنَا مَا أَطْغَيْتُهُ وَلَكِن كَانَ فِي ضَلالٍ بَعِيدٍ. قَالَ لا تَخْتَصِمُوا لَدَيَّ وَقَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكُم بِالْوَعِيدِ. مَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ وَمَا أَنَا بِظَلاَّمٍ لِّلْعَبِيدِ. يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ امْتَلأْتِ وَتَقُولُ هَلْ مِن مَّزِيدٍ*.(١٢١)

الْخَاْتِمَةُ:

خُلاصَةُ الحقائقِ الَّتي أَرَدْتُ الكَشْفَ عنها في هذا البَحْثِ:

*- أنَّ التَّفريقَ بينَ معاني الصِّيَغِ الصَّرْفيَّةِ هُوَ الْمَوْقِفُ الصَّحيْحُ الَّذي ينبغي لِعُلَمَاْءِ العَرَبيَّةِ والتفسيرِ أَنْ يَقِفُوْه، وما سواهُ (التَّرادُف الصَّرْفيّ) تخليطٌ في تخليطٍ.

*- لا يستلزِمُ التَّفريقُ الصَّرْفيُّ القَوْلَ بالتَّبايُنِ الصَّرْفيِّ، فقدْ يكونُ التَّفريقُ الصَّرْفيُّ على أَساسِ القَوْلِ بالتَّبايُنِ الصَّرْفيِّ، وقد يكونُ على أَساسِ القَوْلِ بالعُمُوْمِ الصَّرْفيِّ، ويندُرُ أن يكونَ التَّفريقُ على أَساسِ القَوْلِ بالتَّداْخُلِ الصَّرْفيِّ.

*- قدْ يكونُ العُمُوْمُ حَرْفيًّا، وهو المقصودُ مِنَ الحُرُوْفِ العامَّةِ أو أشباهِ الحُرُوْفِ العامَّةِ. وقدْ يكونُ العُمُوْمُ اشْتقاقيًّا، وهو المقصودُ مِنَ المَوادِّ الاشتقاقيَّةِ العامَّةِ، وقدْ يكونُ صَرْفيًّا، وهو المقصودُ مِنَ الصِّيَغِ الصَّرْفيَّةِ العامَّةِ.

*- أنَّ الاستقراءَ الناقصَ للسِّياقاتِ القرآنيَّةِ هو السَّبَبُ الأكبرُ في الغَفْلَةِ عن مَنْهَجِ العُمُوْمِ الصَّرْفيِّ. فبينَ الصِّيَغِ العامَّةِ والصِّيَغِ الخاصَّةِ تَشَابُهٌ وتَخَالُفٌ. فالقائلُ بالتَّرادُفِ الصَّرْفيِّ يلْتَفِتُ إلى السِّياقاتِ الدالَّةِ على التَّشَابُهِ، ويَغْفُلُ عن السِّياقاتِ الدالَّةِ على التَّخالُفِ. والقائلُ بالتَّبايُنِ الصَّرْفيِّ يلْتَفِتُ إلى السِّياقاتِ الدالَّةِ على التَّخَالُفِ، ويَغْفُلُ عن السِّياقاتِ الدالَّةِ على التَّشَابُهِ.

*- قد تُحْذَفُ التَّاءُ الزَّائدةُ وفتحتُها، أو تُحْذَفُ فتحةُ التَّاءِ الزائدةِ فقط. وأُسَمِّي الصِّيغَةَ التي سَلِمَتْ من الحَذْفِ بالصِّيْغةِ التامَّةِ، وأُسَمِّي الصِّيْغةَ التي لم تَسْلَمْ منهُ بالصِّيغةِ الناقِصةِ. فإذا كانتِ الصِّيْغتانِ التَّامَّةُ والناقصةُ مُستعملَتينِ، فإنَّ الأُوْلَى أَعَمُّ من الثانيةِ، أَمَّا إذا كانَتِ الصِّيْغةُ النَّاقصةُ مُسْتَعْمَلَةً دُوْنَ الصِّيْغةِ التَّامَّةِ، فلا نِسْبَةَ بينهما؛ لأنَّ أيَّ نِسْبَةٍ إنَّما تكونُ بينَ طَرَفَيْنِ. وكذلكَ إذا كانتِ الصِّيْغةُ التامَّةُ مُسْتَعْمَلَةً دُوْنَ الصِّيْغةِ النَّاقِصةِ.

*- تُسْتَعمَلُ الصِّيْغَةُ التَّامَّةُ استِعْمَالاً عامًّا مُطْلَقًا مِنْ أَيِّ قَيْدٍ. وتُسْتَعْمَلُ الصِّيْغَةُ النَّاقِصَةُ استِعْمَالاً خَاصًّا مُقَيَّدًا بِقَيْدٍ من قُيُوْدِ التقليلِ المَعنويِّ. والقَرائنُ السياقيَّةُ والمقاميَّةُ تُحدِّدُ الصورةَ التقليليَّةَ المقصودةَ، كالقِلَّةِ، والقِصَرِ، والخِفَّةِ، والسُّهُوْلَةِ، واليُسْرِ...إلخ. والتقليلُ المعنويُّ في الصِّيْغَةِ الَّتي حُذِفَتْ منها التَّاءُ الزَّائِدةُ وفَتْحَتُها أَظْهَرُ من التقليلِ المعنويِّ في الصيغةِ التي حُذِفَتْ منها فتحةُ التاءِ الزائدَةِ فَقَطْ.

*- تَشْتَرِكُ الصِّيْغَتَانِ التَّامَّةُ والنَّاقِصةُ، في المعنى الصَّرْفيِّ الذي تدلُّ عليهِ صِيْغَةُ الزِّيادةِ. والفَرْقُ بينَ الصِّيْغَتَيْنِ لَيْسَ في نَوْعِ المعنى الصَّرْفيِّ، بلْ في كَيْفِيَّتِه أو كَمِّيَّتِه.

*- أَلَّفَ د.فاضِلٌ السَّامَرَّائِيُّ كتابَهُ: **(بَلاغَةُ الكلمةِ في التَّعبيرِ القُرْآنيِّ)**؛ ليكونَ واحدًا من الأمثلةِ الشاهدةِ على بُطلانِ القولِ بالترادُفِ بين الكلماتِ القرآنيَّةِ. فأصابَ كلَّ الإصابةِ في التزامِه بمنهجِ التَّفريقِ الدِّلاليِّ؛ وابتعادِهِ الواضحِ عنِ القولِ بالترادُفِ التَّامِّ. ولكنَّ د.فاضِلاً السَّامَرَّائِيَّ في تفريقاتِه الصَّرْفيَّةِ بينَ الصِّيَغِ التَّامَّةِ والصِّيَغِ الناقِصةِ، غَفَلَ عن نِسْبَةِ العُمُوْمِ الصَّرْفيِّ، واعتَمَدَ اعتمادًا تامًّا على نسْبَةِ التبايُنِ الصَّرْفيِّ. فَقَدَ وَضَعَ قَاعِدَتَيْنِ كُلِّيَّتَيْنِ تَقُوْمَانِ عَلَىْ أَسَاسِ الْقَوْلِ بِالتَّبَايُنِ الصَّرْفيِّ، وَذَكَرَ الْكَثِيْرَ مِنَ الأَمْثِلَةِ؛ لِتَطْبِيْقِ هَاتَيْنِ الْقَاعِدَتَيْنِ؛ فَوَقَعَ، مِنْ حَيْثُ لمْ يَشْعُرْ، في التَّعسُّفِ والتَّمحُّلِ، في مُعْظَمِ الأَمْثِلَةِ الَّتي ذَكَرَهَا.

*- أنَّ التَّضعيفَ في الصِّيْغَةِ النَّاقِصةِ تضعيفٌ صَوْتيٌّ، وليسَ تضعيفًا صَرْفيًّا. والفَرْقُ كبيرٌ بينَ التضعيفينِ. فالتضعيفُ الذي يدلُّ على معنى المبالغةِ هو التضعيفُ الصَّرْفيُّ، كما في (جَرَحَ وجَرَّحَ).أمّا التضعيفُ الصَّوْتيُّ، فناشئٌ من حذْفِ فتحةِ التاءِ الزائدةِ في صيغةِ (افْتَعَلَ)، وصيغةِ (تَفعَّلَ)، وصيغةِ (تَفَاعَلَ). فالتضعيفُ الصَّوْتيُّ لا علاقةَ لهُ بمعنى المبالغةِ، ولا بأيِّ معنًى صرفيٍّ آخَرَ.

الهوامش:

(١)- ينظر: مقدّمة في أصول التفسير، ابن تيميّة: ٥١-٥٢. وتفسير القرآن الحكيم، محمّد رشيد رضا: ٣٩/١. والتفسير البيانيّ للقرآن الكريم، د.عائشة بنت الشاطئ: ٩/٢.

(٢)- ينظر: المفصّل في صنعة الإعراب، الزمخشريّ: ٤٢٣/١. وأوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، ابن هشام الأنصاريّ: ٢٢١/٤-٢٢٤. ورسالة المباحث المرضيّة، ابن هشام الأنصاريّ: ٣٣/١. ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاريّ: ١٠٤/١، ١٦٩، ١٨٥.

(٣)- أكثرُ الباحثينَ من القدامى والمحدثينَ لا يُطلقونَ مُصطلَحَ الترادُفِ إلاّ على ما أُسَمِّيْهِ بالترادُفِ الاشتقاقيِّ.

(٤)- ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاويّ: ٢١٣/٣. وروح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، الآلوسيّ: ١٨١/١١.

(٥)- ينظر: معيار العلم في فنّ المنطق،أبو حامد الغزاليّ:٦٢-٦٣.والمنطق، محمّد رضا المظفّر: ٧٨.

(٦)- أوضح المسالك: ٢/٢٤٩-٢٥٢.

(٧)- ينظر: معيار العلم: ٦٢-٦٣. والمنطق: ٧٩.

(٨)- اخْتَصَرَ بعضُ العلماءِ مُصطلَحَ (العُمُوْمِ والخُصُوْصِ مُطْلَقًا)، فاستعملوا مُصطلَحَ (العُمُوْمِ المُطْلَقِ)، ومنهم الزَّبِيْدِيُّ في كتابِهِ (تاج العروس من جواهر القاموس: ٣/٣٧٠). فاكْتَفَى بِذِكْرِ العُمُوْمِ، ولَمْ يَذْكُرِ الخُصُوْصَ؛ لأنَّهما مُتَلازِمَانِ. فإذا كان ثَمَّةَ عامٌّ، فلا بُدَّ من مُقَابِلٍ خَاْصٍّ، سواءٌ أكانَ لَفْظُ الخاصِّ مُفْرَداً أم مُرَكَّباً.

(٩)- ينظر: المنطق: ٧٩.

(١٠)- ينظر: أوضح المسالك: ٣/٣٦١-٣٦٢. وشرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، ابن عقيل الهمذانيّ: ٣/٢٢٦-٢٢٧.

(١١)- ينظر: دلالة الألفاظ، د.إبراهيم أنيس: ٤٧. وعلم الدلالة، د.أحمد مختار عمر: ١٣. واللغة العربيّة معناها ومبناها، د.تمّام حسان: ٨٢.

(١٢)- الأعراف: ١٤١.

(١٣)- البقرة: ٤٩.

(١٤)- ينظر: روح المعاني: ١/٢٦٠.

(١٥)- ينظر: تهذيب اللغة، الأزهريّ: ٩/٥٤. والبحر المحيط، أبو حيّان الأندلسيّ: ١/٣٦٣.

(١٦)- التنصيصُ: أن يُستعمَلَ العُنصرُ الدالُّ على المعنى المقصودِ دلالةً نَصِّيَّةً لا احتِمالَ فيها ولا عُمُوْمَ ولا إطْلاْقَ. ينظر: مغني اللبيب: ١/٤٢٥. وشرح ابن عقيل: ٢/٥.

(١٧)- البقرة: ٨٥.

(١٨)- الأعراف: ٣.

(١٩)- الكهف: ٩٧.

(٢٠)- يونس: ٣٥.

(٢١)- ينظر: مجمع البيان في تفسير القرآن، أبو عليّ الطبرسيّ: ٥/١٨٦.

(٢٢)- البقرة: ٢٦٩.

(٢٣)- ينظر: التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبريّ: ١/١١٥.

(٢٤)- النمل: ٦٦.

(٢٥)- ينظر: تفسير الجلالين، المحلّيّ والسيوطيّ: ١/٥٠٢.

(٢٦)- أَخَذْتُ هذِهِ التَّسْمِيَةَ من قَوْلِ ابنِ الزُّبَيرِ الغِرْناطيِّ في كتابِهِ (ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من آي التنزيل): (٢/٦٥٥): (وَجِيْءَ بِهِ تامًّا مُسْتَوْفًى مَعَ الأَثْقَلِ). وكذلكَ استَعْمَلَ د.فاضلٌ السَّاْمَرَّائِيُّ مُصطلَحَ (التَّامّ). ينظر: بلاغة الكلمة في التعبير القرآنيّ، د.فاضل السَّاْمَرَّائِيّ: ١٧-١٨.

(٢٧)- الأَصْلُ أَعَمُّ استِعمالاً من الفَرْعِ دائمًا. وقدِ الْتَفَتَ المبرِّدُ في كتابِهِ (المقتضب: ٢/١١٣) إلى عُمُوْمِ الأَصْلِ، فقالَ: (اعْلَمْ أنَّ الاسْمَ من (فَعَلَ) على (فاعِلٍ)؛ نحو قولِكَ: ضَرَبَ، فهو ضارِبٌ، وشَتَمَ، فهو شاتِمٌ،

وكذلك (فَعِلَ) نحو: عَلِمَ، فهو عالِمٌ، وشَرِبَ، فهو شارِبٌ. فإنْ أَرَدْتَ أن تُكَثِّرَ الفعلَ كان للتكثيرِ أبنيةٌ: فمن ذلكَ (فَعَّال)، تقولُ: رَجُلٌ قَتَّالٌ، إذا كانَ يُكْثِرُ القَتْلَ. فأمَّا (قَاتِلٌ) فيكونُ للقليلِ والكثيرِ؛ **لأنَّهُ الأَصْلُ**. وعلى هذا تقولُ: رَجُلٌ ضَرَّابٌ وشَتَّامٌ).

(٢٨)- الأنعام: ١٢٥.

(٢٩)- ينظر: التبيان في تفسير القرآن، أبو جعفر الطوسيّ: ٢٦٤/٤. والتفسير الكبير، الفخر الرازيّ: ١٨٣/١٣. وفتح القدير الجامع بين فنّي الرواية والدراية في علم التفسير، الشوكانيّ: ١٦١/٢.

(٣٠)- الأنعام: ١٢٥.

(٣١)- الحجَّة في القراءات السبع، ابن خالويهِ: ١٤٩/١.

(٣٢)- ينظر: الكشف والبيان في تفسير القرآن، الثعلبيّ: ١٨٩/٦. والمفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهانيّ: ٣١١. ومعالم التنزيل، البغويّ: ١٧٧/٣. والمحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطيّة الأندلسيّ: ٥٤٣/٣. وزاد المسير في علم التفسير، ابن الجوزيّ: ١٢٧/٥. والجامع لأحكام القرآن، القرطبيّ: ٦٣/١١. والميزان في تفسير القرآن، محمّد حُسَين الطباطبائيّ: ٣٤٩/١٣.

(٣٣)- ينظر: أنوار التنزيل: ٥١٨/٣. والتسهيل لعلوم التنزيل، الغرناطيّ الكلبيّ: ١٩٦/٢. والبحر المحيط: ١٥٦/٦. وإرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، أبو السعود العماديّ: ٢٤٦/٥.

(٣٤)- ملاك التأويل: ٦٥٥/٢.

(٣٥)- الكهف: ٧٨.

(٣٦)- ينظر: تفسير القرآن العظيم، ابن كثير الدمشقيّ: ١٠٥/٣.

(٣٧)- بلاغة الكلمة: ١١ .

(٣٨)- قَصَرَ د.فاضلٌ السَّامَرَّائِيُّ كلامَه في هذهِ القاعِدَةِ على صيغةِ (تَفَعَّلَ)، ولم يَذْكُرْ صيغَتَي (افْتَعَلَ)، و(تَفَاعَلَ)، مَعَ أنَّهُ مَثَّلَ لصيغةِ (افْتَعَلَ) بالفعلِ (يَخِصِّمُوْنَ) من قولِهِ تعالى:*مَا يَنظُرُونَ إِلاَّ صَيْحَةً وَاحِدَةً تَأْخُذُهُمْ وَهُمْ يَخِصِّمُونَ*. (يس: ٤٩). ينظر: بلاغة الكلمة: ٥٥.

(٣٩)- بلاغة الكلمة: ٤٢ .

(٤٠)- استَعْمَلَ د.فاضِلٌ السَّامَرَّائِيُّ هذا الميزانَ، والصَّوابُ في رأيي: (يَتْفَعَّل)، بسكونِ التَّاءِ.

(٤١)- ينظر: بلاغة الكلمة: ٦، ١١، ٤١.

(٤٢)- ينظر: بلاغة الكلمة: ٤٠-٤١.

(٤٣)- الكهف: ٩٧.

(٤٤)- الكهف: ٩٧.

(٤٥)- التعبير القرآنيّ، د.فاضل السامرّائيّ: ٧٢. وينظر: بلاغة الكلمة:١١-١٢.

(٤٦)- الإسراء: ٦٤.

(٤٧)- الأنفال: ٦٠.

(٤٨)- الرحمن: ٣٣.

(٤٩)- البقرة: ٢٨٢.

(٥٠)- جاء في لسان العرب، ابن منظور: (٦٣١/١١): (يُقالُ: أمْلَلْتُ الكِتَاْبَ وأَمْلَيْتُهُ، إذا أَلْقَيْتُهُ على الكَاْتِبِ؛ لِيَكْتُبَهُ).

(٥١)- المائدة: ١١٢.

(٥٢)- القدر: ٤.

(٥٣)- الشعراء: ٢٢١-٢٢٣.

(٥٤)- فصلت: ٣٠.

(٥٥)- الشعراء: ٢٢١-٢٢٣.

(٥٦)- بلاغة الكلمة:١٢-١٣.

(٥٧)- النساء: ٩٧-٩٩.

(٥٨)- النحل: ٢٧-٢٨.

(٥٩)- بلاغة الكلمة: ١٣-١٤.

(٦٠)- النساء: ٩٧-٩٩.

(٦١)- الأحزاب: ٥٢.

(٦٢)- النساء: ٢.

(٦٣)- بلاغة الكلمة: ١٤.

(٦٤)- آل عمران: ١٠٢-١٠٥.

(٦٥)- الشورى: ١٣-١٤.

(٦٦)- بلاغة الكلمة: ١٤-١٥.

(٦٧)- الأنفال: ٢٠.

(٦٨)- هود: ٥٢.

(٦٩)- بلاغة الكلمة: ١٧.

(٧٠)- هود: ٥٢.

(٧١)- آل عمران: ٣٢.

(٧٢)- محمّد: ٣٨.

(٧٣)- الأنفال: ٢٠.

(٧٤)- البقرة: ٢٨٠.

(٧٥)- بلاغة الكلمة: ١٨.

(٧٦)- الأعراف: ٣.

(٧٧)- الأعراف: ٢-٣.

(٧٨)- بلاغة الكلمة: ٢٢.

(٧٩)- هود: ٣٠.

(٨٠)- النحل: ١٧.

(٨١)- المؤمنون: ٨٥.

(٨٢)- النمل: ٦٢.

(٨٣)- الأنعام: ٤٢.

(٨٤)- الأعراف: ٩٤.

(٨٥)- بلاغة الكلمة: ٤٣.

(٨٦)- الأعراف: ٩٤.

(٨٧)- الأنعام: ٤٢.

(٨٨)- يوسف: ٨٨.

(٨٩)- بلاغة الكلمة: ٤٣-٤٥.

(٩٠)- يوسف: ٨.

(٩١)- يوسف: ٩٥.

(٩٢)- المؤمنون: ٦٨.

(٩٣)- بلاغة الكلمة: ٤٨.

(٩٤)- ص: ٢٩.

(٩٥)- بلاغة الكلمة: ٤٩.

(٩٦)- فاطر: ١٨.

(٩٧)- البقرة: ٢٢٢.

(٩٨)- التوبة: ١٠٧-١٠٨.

(٩٩)- بلاغة الكلمة: ٤٩-٥٠.

(١٠٠)- الأعراف: ٨٢.

(١٠١)- النمل: ٥٦.

(١٠٢)- المائدة: ٦.

(١٠٣)- بلاغة الكلمة: ٥١.

(١٠٤)- طه: ٤٤.

(١٠٥)- غافر: ١٣.

(١٠٦)- البقرة: ٢٦٩.

(١٠٧)- إبراهيم: ٥٢.

(١٠٨)- يس: ١٨.

(١٠٩)- النمل: ٤٧-٥٠.

(١١٠)- بلاغة الكلمة: ٥٤.

(١١١)- ينظر: الكشَّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشريّ: ٢٨٩/٢. وجوامع الجامع، أبو عليّ الطبرسيّ: ١٨٨/٢. وتيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنّان، عبد الرحمن بن ناصر السعديّ: ٥٩٥.

(١١٢)- الأعراف: ١٣١.

(١١٣)- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الطبريّ: ٣٩/٩-٤٠.

(١١٤)- يس: ٤٩-٥٠.

(١١٥)- الزمر: ٣١.

(١١٦)- بلاغة الكلمة: ٥٥-٥٦.

(١١٧)- الحجّ: ١٩.

(١١٨)- آل عمران: ٤٤.

(١١٩)- النمل: ٤٥.

(١٢٠)- ص: ٦٩.

(١٢١)- ق: ٢٧-٣٠.

المَصَادِرُ والمَرَاجِعُ

١- القرآن الكريم.

٢- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم،أبو السعود العماديّ(ت٩٨٢هـ)،بيروت،دار الفكر، د.ت.

٣- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، القاضي البيضاويّ (ت٦٨٥هـ)، بيروت، دار الفكر، د.ت.

٤- أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، ابن هشام الأنصاريّ (ت٧٦١هـ)، بيروت، دار الجيل، الطبعة الخامسة، ١٩٧٩م.

٥- البحر المحيط، أبو حيّان الأندلسيّ (ت٧٤٥هـ)، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمّد معوض ود.زكريا عبد المجيد النوقي ود.أحمد النجولي الجمل، بيروت، دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

٦- بلاغة الكلمة في التعبير القرآنيّ، د.فاضل السامرّائيّ، عمّان، دار عمّار، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

٧- تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد مرتضى الزَّبيديّ (ت١٢٠٥هـ)، تحقيق علي شيري، بيروت، دار الفكر، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

٨- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبريّ (ت٦١٦هـ)، بيروت، دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

٩- التبيان في تفسير القرآن، أبو جعفر الطوسيّ (ت٤٦٠هـ)، تحقيق أحمد شوقيّ الأمين وأحمد حبيب قصير، النجف الأشرف، مكتبة الأمين، ١٣٨٥هـ/١٩٦٥م.

١٠-التسهيل لعلوم التنزيل، الغرناطيّ الكلبيّ (ت٧٤١هــ)، بيروت، دار الكتاب العربيّ، الطبعة الرابعة، ١٤٠٣هــ/١٩٨٣م.

١١-التعبير القرآنيّ، د.فاضل السامرّائيّ، الموصل، جامعة الموصل، دار الكتب، ١٩٨٩م.

١٢-التفسير البيانيّ للقرآن الكريم، د.عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ)، القاهرة، دار المعارف، الطبعة الثانية، ١٩٧٣م.

١٣-تفسير الجلالين، المحلّيّ (ت٨٦٤هــ) والسيوطيّ (ت٩١١هــ)، بيروت، دار المعرفة، د. ت.

١٤-تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)، محمّد رشيد رضا (ت١٣٥٤هــ)، مصر، الهيأة المصريّة العامّة للكتاب، ١٩٧٢-١٩٧٤م.

١٥-تفسير القرآن العظيم، ابن كثير الدمشقيّ (ت٧٧٤هــ)، تقديم يوسف عبد الرحمن المرعشلي، بيروت، دار المعرفة، ١٤١٢هــ/١٩٩٢م.

١٦-التفسير الكبير،الفخر الرازيّ (ت٦٠٦هــ)، القاهرة، المطبعة البهيّة المصريّة، ١٣٥٧هــ/١٩٣٨م.

١٧-تهذيب اللغة، أبو منصور الأزهريّ (ت٣٧٠هــ)، تحقيق لجنة من العلماء، القاهرة، مطابع سجلّ العرب، ١٣٨٤هــ/١٩٦٤م.

١٨-تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنّان، عبد الرحمن بن ناصر السعديّ (ت١٣٧٦هــ)، تحقيق ابن عثيمين، بيروت، مؤسّسة الرسالة، ١٤٢١هــ/٢٠٠٠م.

١٩-جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ابن جرير الطبريّ (ت٣١٠هــ)، ضبط وتوثيق وتخريج صدقيّ جميل العطّار، بيروت، دار الفكر، ١٤١٥هــ/١٩٩٥م.

٢٠-الجامع لأحكام القرآن، القرطبيّ (ت٦٧١هــ)، تصحيح أحمد عبد العليم البردونيّ، بيروت، دار إحياء التراث العربيّ، د.ت.

٢١-جوامع الجامع،أبوعليّ الطبرسيّ(ت٥٤٨هــ)،قم،مؤسّسةالنشر الإسلاميّ،الطبعة الأولى،١٤١٨هــ.

٢٢-الحجّة في القراءات السبع، ابن خالويه (ت٣٧٠هــ)، تحقيق د.عبد العال سالم مكرم، بيروت، دار الشروق، الطبعة الرابعة، ١٤٠١هــ.

٢٣-دلالة الألفاظ، د.إبراهيم أنيس، مصر، مكتبة الانجلو المصريّة، الطبعة السادسة، ١٩٨٦م.

٢٤-رسالة المباحث المرضيّة، ابن هشام الأنصاريّ (ت٧٦١هــ)، تحقيق د.مازن المبارك، دمشق، دار ابن كثير، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.

٢٥-روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين الآلوسيّ (ت١٢٧٠هــ)، بيروت، دار الفكر، ١٣٩٨هــ/١٩٧٨م.

٢٦-زاد المسير في علم التفسير، ابن الجوزيّ (ت٥٩٧هــ)، تحقيق محمد بن عبد الرحمن عبد الله، بيروت، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤٠٧/١٩٨٧م.

٢٧-شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، ابن عقيل الهمذانيّ (ت٧٦٩هــ)، تحقيق محمّد محيي الدين عبد الحميد، دمشق، دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٩٨٥.

٢٨-علم الدلالة، د.أحمد مختار عمر، الكويت، دار العروبة، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هــ/١٩٨٢م.

٢٩-فتح القدير الجامع بين فنّي الرواية والدراية في علم التفسير، الشوكانيّ (ت١٢٥٠هــ)، بيروت، عالم الكتب، د.ت.

٣٠-الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشريّ (ت٥٣٨هــ)، القاهرة، مطبعة مصطفى البابيّ الحلبيّ، ١٣٨٥هــ/١٩٦٦م.

٣١-الكشف والبيان في تفسير القرآن، أبو إسحاق الثعلبيّ (ت٤٢٧هــ)، تحقيق أبي محمد ابن عاشور، مراجعة وتدقيق نظير الساعديّ، بيروت، دار إحياء التراث العربيّ، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هــ/٢٠٠٢م.

٣٢-لسان العرب، ابن منظور الإفريقيّ (٧١١هــ)، بيروت، دار صادر، د. ت.

٣٣-اللغة العربيّة معناها ومبناها، د.تمّام حسّان، القاهرة، الهيأة المصريّة العامّة للكتاب، ١٩٧٣م.

٣٤-مجمع البيان في تفسير القرآن، أبو عليّ الطبرسيّ (ت٥٤٨هــ)، تحقيق وتعليق لجنة من العلماء والمحقّقين، بيروت، مؤسّسة الأعلميّ للمطبوعات، الطبعة الأولى، ١٤١٥هــ/١٩٩٥م.

٣٥-المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطيّة الأندلسيّ (ت٥٤٦هــ)، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمّد، بيروت، دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هــ/١٩٩٣م.

٣٦-معالم التنزيل، البغويّ (ت٥١٠هــ)، تحقيق خالد عبد الرحمن العكّ، بيروت، دار المعرفة، د.ت.

٣٧-معيار العلم في فنّ المنطق، أبو حامد الغزاليّ (ت٥٠٥هــ)، بيروت، دار الأندلس، الطبعة الثانية، ١٩٧٨م.

٣٨-مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاريّ (ت٧٦١هــ)، تحقيق د.مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، بيروت، دار الفكر، الطبعة السادسة، ١٩٨٥م.

٣٩-المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهانيّ (ت٥٠٢هــ)، تحقيق محمّد سيّد كيلانيّ، مصر، مطبعة مصطفى البابيّ الحلبيّ، الطبعة الأخيرة، ١٣٨١هــ/١٩٦١م.

٤٠-المفصّل في صنعة الإعراب، الزمخشريّ (ت٥٣٨هــ)، تحقيق د.علي بوملحم، بيروت، دار ومكتبة الهلال، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.

٤١-المقتضب، المبرِّد (ت٢٨٥هــ)، تحقيق محمّد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، لجنة إحياء التراث الإسلاميّ، ١٣٨٦هــ.

٤٢-مقدّمة في أصول التفسير، ابن تيميّة (ت٧٢٨هــ)، تحقيق د.عدنان زرزور، الكويت، دار القرآن الكريم، الطبعة الأولى، ١٣٩١هــ/١٩٧١م.

٤٣-ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من آي التنزيل، ابن الزبير العاصميّ الغرناطيّ (ت٧٠٨هــ)، تحقيق د.محمود كامل أحمد، بيروت، دار النهضة العربيّة، ١٤٠٥هــ/١٩٨٥م.

٤٤-المنطق، محمّد رضا المظفّر (ت١٣٨٨هــ)، قم، مؤسّسة النشر الإسلاميّ، د.ت.

٤٥-الميزان في تفسير القرآن، محمّد حُسَين الطباطبائيّ (ت١٤٠٢هــ)، قم، منشورات جماعة المدرِّسين في الحوزة العلميّة، د.ت.

٢

الصِّيْغَةُ الْوَصْفِيَّةُ الْعَامَّةُ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيْمِ

م. رضا هادي حسّون
كلّيّة التربية/ الجامعة المستنصريّة

الْمُقَدِّمَة:

الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِيْنَ، والصَّلاْةُ والسَّلاْمُ عَلَىْ خَاْتَمِ النَّبِيِّيْنَ، مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الصَّاْدِقِ الأَمِيْنِ. أَمَّاْ بَعْدُ...

فإنَّ المقصودَ بالصيغةِ الوصفيَّةِ العامَّةِ: صيغتا اسمِ الفاعلِ، واسمِ المفعولِ، فهما صيغتانِ وصفيّتانِ عامَّتانِ، تُستَعمَلان معَ القليلِ والكثيرِ، بخلافِ صيَغِ المبالغةِ، ومنها صيغُ الصفةِ المشبَّهة، وصيغةُ اسمِ التفضيلِ المطابِقِ، فهيَ تُستعمَلُ؛ للدِّلالةِ على المبالغةِ الكمِّيَّةِ أو الكيفيَّةِ تنصيصًا.

وقد تنبَّهَ على هذهِ الحقيقةِ، بعضُ علماءِ العربيَّةِ والتفسيرِ، ونبَّهوا عليها، وغَفَلَ عنها آخرونَ؛ فقالوا بالتبايُنِ الصرفيِّ بين اسمِ الفاعلِ وصيَغِ المبالغةِ الخاصَّةِ بِهِ، وكذلكَ بينَ اسمِ المفعولِ وصيَغِ المبالغةِ الخاصَّةِ بِهِ. ومن هنا قَصَدْتُ بهذا البحثِ إلى الكشفِ عن هذهِ الحقيقةِ، وسَرْدِ ما تيسَّرَ من إشاراتِ العُلماءِ إليها، وذِكْرِ بعضِ الشواهدِ القرآنيَّةِ الدالَّةِ عليها، والكشفِ عن شيءٍ من أوهامِ العلماءِ، أو بعضِهِم.

ومن هنا قَسَّمْتُ البحثَ على أربعةِ مباحثَ، هي:

المبحثُ الأوَّلُ– القواعدُ والضَّوابطُ.

المبحثُ الثاني– مِنْ إشاراتِ العُلَماءِ.

المبحثُ الثالثُ– مِنْ شَواهِدِ القُرآنِ.

المبحثُ الرابعُ– مِنْ أَوْهامِ العُلَماءِ.

وكانَ لا بُدَّ من تمهيدٍ أَكْشِفُ بهِ عنِ المقصودِ بِالنِّسَبِ الاخْتِلافيَّةِ الثَّلاث، الَّتي علَى أَساسِ القَولِ بِها يَكونُ التَّفْريقُ بَيْنَ مَعَانِي الصِّيَغِ الصَّرْفِيَّةِ، بَل بَيْنَ مَعَانِي الأَلْفاظِ كُلِّهَا؛ وَلا سِيَّمَا نِسْبَةِ العُمُوْمِ الصَّرْفِيِّ.

التَّمْهِيْد:

إنَّ الْقَوْلَ بالتَّفْرِيْقِ الصَّرْفيِّ لاْ يَسْتَلْزِمُ الْقَوْلَ بالتَّبَاْيُنِ الصَّرْفيِّ، فَقَدْ يَكُوْنُ التَّفْرِيْقُ عَلَىْ أَسَاْسِ الْقَوْلِ بالتَّبَاْيُنِ الصَّرْفيِّ، وقَدْ يَكُوْنُ عَلَىْ أَسَاْسِ الْقَوْلِ بالْعُمُوْمِ الصَّرْفيِّ، وقَدْ يَكُوْنُ، وَهُوَ نَاْدِرٌ، عَلَىْ أَسَاْسِ الْقَوْلِ بالتَّدَاْخُلِ الصَّرْفيِّ. وبيانُ ذلكَ أنَّ ثَمَّةَ ثلاثَ نِسَبٍ اخْتِلافيَّةٍ بينَ مَعاني الألفاظ، هِيَ:

١-(**نِسْبَةُ الْعُمُوْمِ**): وتكونُ بينَ المعنيينِ اللَّذينِ يُشارِكُ أحدُهما الآخَرَ في أفرادِهِ كلِّها دُوْنَ العَكْسِ. ومِنْ أَوْضَحِ أَمْثِلَتِها النِّسْبَةُ بينَ معنى مُصطلَحِ (الكَلِمةِ)، ومعنى مُصطلَحِ (الاسْمِ) عندَ النُّحاةِ. فالأوَّلُ أعمُّ من الثاني، والثاني أخصُّ من الأوَّلِ؛ لأنَّ كلَّ الأَسْمَاْءِ كلماتٌ، لكنْ ليسَ كلُّ الكلماتِ أَسْمَاْءً. فأفرادُ (الكلمةِ) أوسعُ من أفرادِ (الاسْمِ)، تَشْمَلُ أفرادَ الاسْمِ، وأفرادَ الفِعلِ، وأفرادَ الحَرْفِ.(١)

٢-(**نِسْبَةُ التَّدَاْخُلِ**): وتكونُ بينَ المعنيينِ اللَّذينِ يجتمعانِ في بعضِ الأفرادِ، ويفترِقُ كلٌّ منهما عن الآخَرَ في أفرادٍ تخُصُّهُ. ومِنْ أَوْضَحِ أَمْثِلَتِها النِّسْبَةُ بينَ معنى مُصْطَلَحِ (الاسْمِ)، ومعنى مُصْطَلَحِ (الأَداةِ) عندَ النُّحاةِ. فهما يجتمعانِ في بعضِ الكلماتِ: (الأدواتِ الاسميّةِ)، ويفترِقُ الاسمُ عن الأداةِ في الأسماءِ التي لا تُسْتَعْمَلُ اسْتِعْمالَ الأدواتِ، كأسماءِ الأجناسِ، وأسماءِ الأعلامِ. وتفترِقُ الأداةُ عن الاسْمِ في: (الأدواتِ الحرفيّةِ، والأدواتِ الفعليَّةِ). فبعضُ الأسماءِ أدواتٌ، وبعضُ الأدواتِ أسماءٌ، وليسَ كلُّ الأسماءِ أدواتٍ، ولا كلُّ الأدواتِ أسماءً. فالأداةُ قد تكون اسمًا، أو فعلاً، أو حرفًا.(٢)

٣- (**نِسْبَةُ التَّبَاْيُنِ**): وتكونُ بينَ المعنيينِ اللَّذينِ لا يجتمِعانِ في أيِّ فردٍ من الأفرادِ أَبدًا.(٣) ومِنْ أوضحِ أَمْثِلَتِها النِّسْبَةُ بينَ معنى مُصْطَلَحِ (الاسْمِ)، ومعنى مُصْطَلَحِ (الحَرْفِ) عندَ النُّحاةِ. فلا شَيْءَ مِنَ الأسماءِ حَرْفٌ، ولا شَيْءَ مِنَ الحُروفِ اسْمٌ.

والحقيقةُ أنَّ مُعْظَمَ الصِّيَغِ الصَّرْفِيَّةِ الَّتي قيلَ بترادُفِها يُمكِنُ التفريقُ بينَ معانيها على أَساسِ القَوْلِ بنسبةِ العُمُوْمِ الصَّرْفيِّ، كما في التَّفْريقِ بينَ (الضَّاْرِبِ)، و(الضَرَّاْبِ). فصيغةُ اسمِ الفاعِلِ (الضَّاْرِب) تدلُّ على معنًى صَرْفيٍّ أعمَّ من المعنى الصَّرْفيِّ الذي تدلُّ عليهِ صيغةُ المبالغةِ (الضَرَّاْب)، فتكونُ الصِّيْغَةُ، هنا، هِيَ العُنْصُرَ المؤثِّرَ في كَوْنِ معنى صيغةِ اسمِ الفاعلِ (الضَّاْرِب) أَعَمَّ من معنى صيغةِ المبالغةِ (الضَرَّاْب)، وكَوْنِ معنى صيغةِ المبالغةِ (الضَرَّاْب)، أَخَصَّ من معنى صيغةِ اسمِ الفاعِلِ (الضَّاْرِب). فكُلُّ ضَرَّاْبٍ ضَاْرِبٌ، وليسَ كُلُّ ضَاْرِبٍ ضَرَّاْبًا. فالضَّاْرِبُ: فَاْعِلُ الضَّرْبِ عُمُوْمًا، سَواءٌ أكانَ كَثيرَ الضَّرْبِ، أم قليلَ الضَّرْبِ. والضَرَّاْبُ: فاعِلُ

الضَّرْبِ بمبالغةٍ تنصيصًا. قال المبرِّدُ: (اعْلَمْ أنَّ الاسمَ من (فَعَلَ) على (فَاْعِل)؛ نحو قولك: ضَرَبَ، فهو ضَاْرِبٌ، وشَتَمَ، فهو شَاْتِم، وكذلك (فَعِلَ) نحو: عَلِمَ، فهو عَاْلِمٌ، وشَرِبَ، فهو شَاْرِبٌ. فإنْ أَرَدْتَ أن تُكثِّرَ الفعلَ كان للتكثيرِ أبنيةٌ: فمن ذلكَ (فَعَّاْل)، تقولُ: رَجُلٌ قَتَّالٌ، إذا كانَ يُكثِرُ القَتْلَ. فأمَّا (قَاْتِلٌ)، فيكونُ **للقليلِ والكثيرِ؛ لأنَّهُ الأَصْلُ**. وعلى هذا تقولُ: رَجُلٌ **ضَرَّاْبٌ** وشَتَّاْمٌ).⁽⁴⁾

المبحثُ الأوَّلُ- القَوَاْعِدُ والضَّوَاْبِطُ:

صِيْغَتا اسمِ الفاعِلِ واسمِ المفعولِ صيغتانِ وَصْفِيَّتانِ مُتَبَاْيِنَتَاْنِ، فالأُولى تُستعمَلُ؛ لوصفِ الذاتِ الَّتي وَقَعَ منها أَصْلُ الفعلِ، والثَّانيةُ تُستعمَلُ؛ لوصفِ الذاتِ التي وَقَعَ عليها أَصْلُ الفعلِ. ففي قولِنا: (قَطَعَ الرَّجُلُ الحبْلَ)، تدلُّ كلمةُ (الرَّجُل) على الذاتِ التي وَقَعَ منها أَصْلُ الفعلِ (القَطْع)، وتدلُّ كلمةُ (الحبْل) على الذاتِ التي وَقَعَ عليها أَصْلُ الفعلِ (القَطْع). فالرَّجُلُ قاطِعٌ، والحبْلُ مَقْطُوْعٌ.

ومَعَ هذا التَّبايُنِ الصَّرْفيِّ، فبينَ هاتينِ الصِّيْغَتَيْنِ تَلازُمٌ صَرْفِيٌّ. فكُلُّ فعلٍ **مُتعدٍّ** لهُ اسمُ فاعِلٍ، واسمُ مفعولٍ. فإذا وُجِدَ اسمُ الفاعِلِ، فلا بُدَّ من وجودِ اسمِ المفعولِ، وإذا وُجِدَ اسمُ المفعولِ، فلا بُدَّ من وجودِ اسمِ الفاعِلِ. فإذا قيلَ: (زيدٌ ضَاْرِبٌ)، فلا بُدَّ من وُجُوْدِ مَضْرُوْبٍ، حتَّى لو لم يُذْكَرْ في الكلامِ. وإذا قيل: (خالدٌ مَضْرُوْبٌ) فلا بُدَّ من وجودِ ضَاْرِبٍ، حتَّى لو لم يُذْكَرْ في الكلامِ.

وتمتازُ هاتانِ الصيغتانِ باستعمالِهما استعمالاً عامًّا مُطْلَقًا من القُيُوْدِ المعنويَّة. فصيغةُ اسمِ الفاعِلِ أَعَمُّ من صِيَغِ المبالغةِ الخاصَّةِ باسمِ الفاعِلِ، وأَعَمُّ من صِيَغِ الصِّفَةِ المُشبَّهةِ، وأَعَمُّ من صيغةِ اسمِ التفضيلِ المُطابِقِ. وصيغةُ اسمِ المفعولِ أَعَمُّ من صِيَغِ المبالغةِ الخاصَّةِ باسمِ المفعولِ.

فصيغةُ اسمِ الفاعِلِ إنَّما وُضِعَتْ؛ للدلالةِ على وصفِ الذاتِ الَّتي وَقَعَ منها أصلُ الفعلِ، نحو: (ضَاْرِب)، أو الذاتِ الَّتي اتَّصَفَتْ بأصلِ الفعلِ، نحو: (غَاْضِب)، دِلالةً مُطْلَقةً، غيرَ مُقيَّدةٍ بأيِّ قَيْدٍ معنويٍّ. فهي لم تُوْضَعْ؛ للدلالةِ على المبالغةِ، كما لم تُوْضَعْ؛ للدلالةِ على عَدَمِ المبالغةِ، بخلافِ صِيَغِ المبالغةِ، وصِيَغِ الصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ، وصِيْغَةِ اسمِ التفضيلِ المُطَاْبِقِ، فقد وُضِعَتْ؛ للدلالةِ على المبالغةِ الكَمِّيَّةِ، أو الكَيْفِيَّةِ تنصيصًا.

فالصِّيَغُ الدالَّةُ على المبالغةِ بالنسبةِ إلى اسمِ الفاعِلِ ثلاثةُ أصنافٍ، هيَ:

أوَّلاً- صِيَغُ المبالغةِ المعروفةُ، فـ(الكَاْذِبُ)، مَثَلاً، أَعَمُّ من (الكَذَّاْبِ)، و(الكَذَّاْبُ) أَخَصُّ من (الكَاْذِبِ)، بمعنى أنَّ كلمةَ (الكَاْذِب) تُطْلَقُ على كُلِّ من اتَّصفَ بالكَذِبِ، سَواءٌ أكانَ كثيرَ الكَذِبِ،

أم قليلَ الكَذِبِ (حتَّى لو كَذَبَ مَرَّةً واحِدَةً). أمَّا كلمةُ (الكَذَّاب)، فلا تُطْلَقُ إلاَّ على الكَاْذِبِ، الذي كَثُرَ كَذِبُهُ، حتَّى صَارَ طبيعةً فيهِ، أو كادَ. قالَ الصبَّانُ: (قولُهُ: (في كَثْرَةٍ)، أيْ: في التنصيصِ على كَثْرَةِ المعنى، كَمًّا أو كَيْفًا، كما يُؤْخَذُ ممَّا يأتِي، **أمَّا (فَاْعِل)، فمُحْتَمِلٌ للقِلَّةِ، والكَثْرَةِ**).(٥)

ثانيًا– صِيَغُ الصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ، وهي في الحقيقةِ من صِيَغِ المبالغةِ من النَّاحيَةِ الصَّرْفيَّةِ الدِّلاليَّةِ، وإنَّما أَخْرَجَها النُّحاةُ من صِيَغِ المبالغة؛ لمُخالَفَتِها من النَّاحيَّةِ الإعرابيَّة. فاسمُ الفاعِلِ (غَاْضِب)، مثلاً، أَعَمُّ من الصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ (غَضْبَاْن)، والصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ (غَضْبَاْن) أَخَصُّ من اسمِ الفاعِلِ (غَاْضِب)، بمعنى أنَّ كلمةَ (غَاْضِب) تُطْلَقُ على كُلِّ من اتَّصَفَ بالغَضَبِ، سواءٌ أكانَ غَضَبُهُ شديدًا، أم لم يكُنْ كذلكَ. أمَّا كلمةُ (غَضْبَاْن)، فلا تُطْلَقُ إلا إذا اتَّصفَ صاحِبُها بالغَضَبِ الشَّديدِ. قال الزمخشريُّ: (وقالَ الزجَّاجُ في الغَضْبَان: هو **المُمْتَلِئُ** غَضَبًا).(٦) وقال القرطبيُّ: (وقيلَ: ليسَ بناءُ (فَعْلان) كـ(فَعِيْل)، فإنَّ (فَعْلان) لا يَقَعُ إلاَّ على **مبالغة** الفعلِ، نحو قولِكَ: رَجُلٌ غَضْبَان، **للمُمْتَلِئِ** غَضَبًا).(٧) وقال البيضاويُّ: (والرَّحْمَن الرَّحِيْم: اسمان بُنِيَا **للمبالغة** من: رَحِمَ، كالغَضْبَانِ من: غَضِبَ، والعَلِيْم من: عَلِمَ).(٨) وقال الثعالبيُّ: (وعبارةُ (ص):(٩) غَضْبَان: صِفَةُ **مبالغة**).(١٠)

ثالثًا– صيغةُ اسمِ التفضيلِ المُطابِقِ: فاسمُ الفاعِلِ (الخَاْسِر) في قولِهِ تعالى: *لا جَرَمَ أَنَّهُمْ في الآخِرَةِ هُمُ الْخَاسِرُونَ*،(١١) أَعَمُّ من اسمِ التفضيلِ المُطابِقِ (الأَخْسَر) في قولِهِ تعالى: *لا جَرَمَ أَنَّهُمْ في الآخِرَةِ هُمُ الأَخْسَرُونَ*.(١٢) فـ(الخَاْسِرُ) قد يكونُ الأكثرَ خَسارةً، وقد لا يكونُ كذلكَ. أمَّا (الأَخْسَر)، فهو الأكثرُ خَسارةً تنصيصًا.

أمَّا اسمُ التفضيلِ غيرُ المُطابِقِ، فلا يمكنُ أن يُعَدَّ من صِيَغِ المبالغة؛ لأنَّ التفضيلَ فيهِ قد يكونُ نِسْبِيًّا، كما في قولِنا: (الجاهلُ أَعْلَمُ من الطِّفْلِ). فوَصْفُ الجاهلِ بالعِلْمِ، إنَّما هو بالنسبةِ إلى الطِّفْلِ، أمَّا في الحقيقةِ، فهو قليلُ العلمِ، فلَيْسَتْ صيغةُ التفضيلِ فيهِ دالَّةً على المبالغةِ.

وصيغةُ اسمِ المفعولِ، إنَّما وُضِعَتْ؛ للدلالةِ على وصفِ الذاتِ التي وَقَعَ عليها أصلُ الفعلِ، نحو: (مَضْرُوْب)، دِلالةً مُطْلَقَةً غيرَ مُقيَّدَةٍ بأيِّ قَيْدٍ معنويٍّ. فهي لم تُوْضَعْ؛ للدلالةِ على المبالغةِ، كما لم تُوْضَعْ؛ للدلالةِ على عَدَمِ المبالغةِ، بخلافِ صِيَغِ المبالغةِ الخاصَّةِ باسمِ المفعولِ، الدالَّةِ على المبالغةِ الكميَّةِ، أو الكيفيَّةِ تنصيصًا. فاسمُ المفعولِ (المَجْرُوْح)، مثلاً، أَعَمُّ من صيغةِ المبالغةِ (الجَرِيْح)، وصيغةُ المبالغةِ (الجَرِيْح) أَخَصُّ من اسمِ المفعولِ (المَجْرُوْح)، بمعنى أنَّ كلمةَ (المَجْرُوْح) تُطْلَقُ على كلِّ ذاتٍ وَقَعَ عليها (الجَرْحُ)، سواءٌ أكانَ الجَرْحُ بالِغًا كبيرًا، أم صغيرًا. أما كلمةُ (الجَرِيْح)، فلا تُطْلَقُ إلاَّ إذا كانَ الجَرْحُ بالغًا كبيرًا.

المبحثُ الثَّاني- مِنْ إشَاْرَاْتِ الْعُلَمَاْءِ:

أَشارَ بعضُ عُلَماءِ العربيَّةِ والتفسيرِ إلى عُمُوْمِ بعضِ أَسماءِ الفاعلينَ، ومنها:

=(الآثِم – الأَثِيْم):

قال أبو هلالٍ العسكريُّ: (الفرقُ بينَ الأَثِيْمِ والآثِمِ: أنَّ الأَثِيْمَ المُتَمَادي في الإثْمِ، والآثِمُ فاعلُ الإثْمِ).(١٣) ومعنى هذهِ العبارةِ أنَّ (الأَثِيْم) صيغةُ مبالغةٍ، فهيَ صيغةٌ وصفيَّةٌ خاصَّةٌ، لا تُطْلَقُ إلاَّ على المُتَمَادِي في الإثْمِ، وأنَّ (الآثِم) فاعِلُ الإثْمِ مُطْلَقًا، سواءٌ أكانَ مُتمادِيًا، أم غيرَ مُتمادٍ.

=(الحَاْكِم – الحكَم):

١- قال أبو هلالٍ العسكريُّ: (الفَرْقُ بينَ الحَاْكِمِ والحَكَمِ: أنَّ (الحَكَمَ) يقتضي أنَّهُ أهلٌ أن يُتَحَاْكَمَ إليه، والحَاكِمُ الذي من شَأْنِهِ أن يَحْكُمَ. فالصفةُ بالحَكَمِ أمدحُ؛ وذلكَ أنَّ صفةَ (حاكِم): جارٍ على الفعلِ، **فقد يحكُمُ الحاكِمُ بغيرِ الصواب**، فأمَّا من يستحقُّ الصفةَ بـــ(حَكَمٍ)، فلا يحكُمُ إلاَّ بالصوابِ؛ لأنَّهُ صفةُ تعظيمٍ ومدحٍ).(١٤)

٢- قال الطوسيُّ: (والحَكَمُ والحاكِمُ بمعنًى واحدٍ، إلاَّ أنَّ الحَكَمَ: هو من كانَ أهلاً أن يُتَحَاْكَمَ إليهِ، فهو أمدحُ من الحاكِمِ ، والحاكِمُ: جارٍ على الفعلِ، **وقد يحكم الحاكِمُ بغيرِ الحقِّ**، والحَكَمُ لا يقضي إلاَّ بالحقِّ؛ لأنّها صفةُ مدحٍ وتعظيمٍ).(١٥)

٣- قال الطبرسيُّ: (والحَكَمُ والحاكِمُ بمعنًى واحدٍ، إلاَّ أنَّ الحَكَمَ أَمدحُ، لأنَّ معناهُ من يستحقُّ أن يُتَحَاْكَمَ إليهِ، فهو لا يقضي إلا بالحقِّ، **وقد يحكمُ الحاكمُ بغيرِ حقٍّ**).(١٦)

٤- قال الفخرُ الرازيُّ: (غيرَ أنَّ بعضَ أهلِ التأويلِ قالَ: الحَكَمُ أكملُ من الحاكِمِ؛ لأنَّ **الحاكِمَ كلُّ مَن يحكُمُ**. وأمّا الحكَمُ فهو الذي لا يحكمُ إلاَّ بالحقِّ).(١٧)

٥- قال العزُّ بنُ عبدِ السَّلامِ: (والحَكَمُ: مَنْ لَهُ أهليَّةُ الحُكْمِ، ولا يحكمُ إلاَّ بالحقِّ، **والحاكِمُ قد يكونُ من غيرِ أهلهِ، فيحكمُ بغيرِ الحقِّ**).(١٨)

٦- قال القرطبيُّ: (ثمَّ قيلَ: الحَكَمُ أبلغُ من الحاكِمِ، إذْ لا يستحقُّ التسميةَ بِحَكَمٍ إلاَّ من يحكمُ بالحقِّ، لأنَّها صفةُ تعظيمٍ في مدحٍ. والحاكِمُ صفةٌ جاريةٌ على الفعلِ، **فقد يُسمَّى بها من يحكمُ بغيرِ الحقِّ**).(١٩)

٧- قال أبو حيَّان الأندلسيُّ: (وقال إسماعيلُ الضريرُ: الفرقُ بينهما أنَّ الحَكَمَ لا يحكمُ إلاَّ بالحقِّ، **والحاكِمُ يحكمُ بالحقِّ، وبغيرِ الحقِّ**).(٢٠)

والمعنى العامُّ لهذهِ العباراتِ واحدٌ، هو أنَّ (الحَكَم) صيغةٌ وصفيَّةٌ خاصَّةٌ، لا تُطْلَقُ إلاَّ على مَنْ لَهُ أهليَّةُ الحُكْمِ، ولا يحكمُ إلاَّ بالحقِّ، فهي صيغةٌ تدلُّ على المبالغةِ، معَ أنَّها من صِيَغِ الصفةِ المشبَّهةِ. أمَّا (الحَاكِم)، فهو فاعلُ الحُكْمِ مُطْلَقًا، سواءٌ حَكَمَ بالحقِّ، أم بغيرِ الحقِّ.

=(الخَالِق – الخَلاَّق):

١- قال ابنُ جنّي: (ومنْ ذلكَ قراءةُ مالكِ بنِ دينارٍ والجَحْدَرِيِّ والأَعْمَش: (إنَّ ربَّكَ هُوَ الخَالِقُ). قال أبو الفَتْحِ:⁽٢١⁾ في هذهِ القراءةِ دليلٌ على أنَّ **(فَعَلَ) الخفيفةَ فيها معنى الكَثْرةِ**، كـ(فَعَّلَ) الثَّقيلةِ، ألا تَرى إلى قِراءةِ الجَماعَةِ: (الخَلاَّقُ)؟ وهذا للكَثْرَةِ لا مَحالَةَ. نَعَمْ، وقد قَرَنَ بِهِ (العَلِيْمَ)، و(فَعِيْل) للكَثْرَةِ. وكأنَّ (الخَلاَّقَ) الموضوعَ للكَثْرَةِ أشْبَهُ بـ(عَلِيْم)؛ لأنَّهُ موضوعٌ لها، فلولا أنَّ في (خَلَقَ) معنى الكَثْرَةِ **لَمَا عُبِّرَ بـ(خَالِق) عَنْ معنى (خَلاَّق)**...).⁽٢٢⁾

٢- قال الزمخشريُّ: (وفي مُصحَفِ أُبَيٍّ وعُثْمانَ: (إنَّ ربَّك هُوَ الخَالِقُ)، وهو **يصلُحُ للقليلِ والكثيرِ**، و(الخلاَّق): للكثيرِ، **لا غير**، كقولِكَ: قَطَّعَ الثيابَ، وقَطَعَ الثَّوْبَ والثِّيَابَ).⁽٢٣⁾

٣- قال البيضاويُّ: (وفي مُصحَفِ عُثْمانَ وأُبَيٍّ رضيَ اللهُ عنهما: (هُوَ الخَالِقُ)، وهو **يصلُحُ للقليلِ والكثيرِ**، و(الخَلاَّق) **يختصُّ** بالكثيرِ).⁽٢٤⁾

٤- قال أبو السُّعودِ العماديُّ: (وفي مُصحَفِ عُثْمانَ وأُبَيٍّ رضي الله تعالى عنهما: (هُوَ الخَالِقُ)، وهو **صالحٌ للقليلِ والكثيرِ**، و(الخَلاَّق) **مختصٌّ** بالكثيرِ).⁽٢٥⁾

٥- قال الآلوسيُّ: (وقَرَأَ⁽٢٦⁾ زيدُ بنُ عليٍّ، رضي الله تعالى عنهما، والجحدريُّ، والأَعْمَشُ، ومالكُ بنُ دينار: (هو الخَالِقُ) وكذا في مُصحَفِ أُبَيٍّ وعُثْمانَ، رضي الله تعالى عنهما، وهو **صالحٌ للقليلِ والكثيرِ**، و(الخَلاَّق) **مُختصٌّ** بالكثيرِ).⁽٢٧⁾

=(الضَّارِب – الضَرَّاب):

قال ابنُ المنيِّرِ الإسكندريُّ: (ألا ترى أنَّ (ضَارِب) لَمَّا كانَ **أَعَمَّ** من (ضَرَّاب) كانَ (ضَرَّاب) **أَبلَغَ** منهُ **لِخُصُوْصِهِ**).⁽٢٨⁾

=(القَاتِل – القَتَّال):

قال المبرِّدُ: (اعْلَمْ أنَّ الاسمَ من (فَعَلَ) على (فَاْعِل)؛ نحو قولك: ضَرَبَ، فهو ضَاْرِبٌ، وشَتَمَ، فهو شَاْتِم، وكذلك (فَعِلَ) نحو: عَلِمَ، فهو عَاْلِمٌ، وشَرِبَ، فهو شَاْرِبٌ. فإنْ أَرَدْتَ أن تُكثِّرَ الفعلَ كان للتكثيرِ أبنيةٌ: فمن ذلكَ (فعَّال)، تقولُ: رَجُلٌ قَتَّالٌ، إذا كانَ يُكْثِرُ القَتْلَ. فأمَّا (قَاْتِل)، فيكونُ **للقليلِ والكثيرِ؛ لأنَّهُ الأَصْلُ**. وعلى هذا تقولُ: رَجُلٌ ضَرَّابٌ وشَتَّامٌ).⁽٢٩⁾

=(الكَافِر – الكَفَّار):

قال الطوسيُّ: (والكَفَّارُ: مَنْ أَكْثَرَ مِنْ فِعْلِ الكُفْرِ؛ لأنَّهُ لفظُ **مبالغةٍ**، و(كَافِر): **يحتمِلُ القليلَ والكثيرَ**).(٣٠)

=(المَالِك – المَلِك):

١- قال ابنُ خالويهِ: (قولُهُ تعالى: *مَالِكِ يَوْمِ الدِّيْنِ*،(٣١) يُقرأُ بإثباتِ الألفِ وطَرْحِها. فالحُجَّةُ لمن أَثْبَتَها أنَّ (**المَلِكَ) داخلٌ تَحْتَ (المَالِك)**، والدليلُ لَهُ قولُهُ تعالى: *قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ*،(٣٢) والحجَّةُ لمن طَرَحَها أنَّ (**المَلِكَ) أَخَصُّ** من (المَالِك) وأَمْدَحُ؛ لأنَّهُ **قد يكونُ المالِكُ غيرَ مَلِكٍ، ولا يكونُ المَلِكُ إلاَّ مالِكًا**).(٣٣)

٢- قال ابنُ زنجلةَ: (وحجَّةٌ أُخرى ذكرَها أبو عُبَيْدٍ، وهيَ: أنَّ **كُلَّ مَلِكٍ، فَهُوَ مَالِكٌ، وليسَ كلُّ مالِكٍ مَلِكًا**؛ لأنَّ الرَّجُلَ قد يملِكُ الدارَ والثوبَ وغيرَ ذلكَ، فلا يُسَمَّى مَلِكًا، وهو مالِكٌ).(٣٤)

٣- قال الطوسيُّ: (وفي النَّاسِ مَنْ قال: إنَّ (مَلِك) **أبلغُ** في المدحِ مِن (مَالِك)؛ لأنَّ **كُلَّ مَلِكٍ مالِكٌ، وليسَ كلُّ مالِكٍ مَلِكًا**).(٣٥)

٤- قال السمعانيُّ: (قال أبو حاتمٍ السجستانيُّ: (مَالِك) بالألفِ أَوْلَى؛ لأنَّهُ **أَوْسَعُ وأَجْمَعُ**، يُقالُ: مالِكُ الدارِ، ومالِكُ الطيرِ، ومالِكُ العبدِ، ولا يُستعمَلُ منها اسمُ المَلِك).(٣٦)

٥- قال الطبرسيُّ: (اختلفوا في أنَّ أيَّ القراءتين(٣٧) أمدحُ، فمن قَرَأَ: (مَالِك) قال: إنَّ هذهِ الصفةَ أمدحُ؛ لأنَّهُ لا يكونُ مالِكًا للشيءِ إلاَّ وهو يملِكُهُ، وقد يكونُ مَلِكًا للشيءِ ولا يملِكُهُ، كما يُقالُ: مَلِكُ العَرَبِ، ومَلِكُ الرُّوْمِ، وإنْ كانَ لا يملِكُهُم. وقد يَدْخُلُ في المالِكِ ما لا يصحُّ دخولُهُ في المَلِكِ، يُقالُ: فلانٌ مالِكُ الدَّراهِمِ، ولا يُقالُ: مَلِكُ الدَّراهِمِ. **فالوَصْفُ بالمالِكِ أعمُّ من الوَصْفِ بالمَلِكِ**. واللهُ مالِكُ كلِّ شيءٍ، وقد وَصَفَ نفسَهُ بأنَّهُ مالِكُ المُلْكِ، يُؤتي المُلْكَ من يشاءُ، فوصْفُهُ بالمالِكِ أبلغُ في الثناءِ والمدْحِ من وَصْفِهِ بالمَلِكِ. ومن قَرَأَ: (المَلِك)، قال: إنَّ هذهِ الصِّفَةَ أمدحُ، لأنَّهُ لا يكونُ إلاَّ معَ التعظيمِ والاحتواءِ على الجَمْعِ الكثيرِ، واختارهُ أبو بكرٍ محمَّدُ بنُ السريِّ السرَّاجُ، وقال: إنَّ المَلِكَ: الذي يملِكُ الكثيرَ من الأشياءِ، ويُشارِكُ غيرَهُ مِنَ النَّاسِ في مُلْكِهِ بالحُكْمِ عليهِ، **وكلُّ مَلِكٍ مالِكٌ، وليسَ كلُّ مالِكٍ مَلِكًا**).(٣٨)

٦- قال القرطبيُّ: (والفرقُ بينهما أنَّ المالِكَ من المخلوقينَ قد يكونُ غيرَ مَلِكٍ، وإذا كانَ اللهُ تعالى مالِكًا كانَ مَلِكًا، واختارَ هذا القولَ القاضي أبو بكر بنُ العربيِّ وذَكَرَ ثلاثةَ أَوْجُهٍ، الأوّل: أنَّكَ تُضيفُهُ إلى **الخاصِّ والعامِّ**، فتقولُ: مالِكُ الدارِ والأرضِ والثوبِ، كما تقولُ: مالِكُ الملوكِ. الثاني:

أنَّهُ يُطْلَقُ على مالِكِ **القليلِ والكثيرِ**، وإذا تأمَّلْتَ هذينِ القولينِ وَجَدْتَهُما واحدًا. والثالث: أنَّكَ تقولُ: مالِكُ المُلْكِ، ولا تقولُ: مَلِكُ المُلْكِ).(٣٩)

أمّا عُمُوْمُ اسمِ المفعولِ، فلم أَعْثُرْ إلاَّ على إشارَتينِ إليهِ:

=(الْمَجْرُوْح – الْجَرِيْح):

قال د.فاضلٌ السَّامَرَّائِيُّ: (ثُمَّ إنَّ (فَعِيْلاً) أَبلغُ من (مَفْعُوْلٍ) وأَشَدُّ؛ فإنَّ صيغةَ (مَفْعُوْلٍ) **تدلُّ على الشِّدَّةِ والضَّعْفِ في الوَصْفِ، بخلافِ (فَعِيْل) التي تُفيدُ الشِّدَّةَ والمبالغةَ في الوَصْفِ**، فالمجروحُ جَرْحًا **صغيرًا، أو بالغًا**، يصحُّ أن يُسمَّى مجروحًا، ولا يقال: جَرِيحٌ إلاَّ إذا كانَ جَرْحُهُ بالغًا، ومثلُهُ المكسورُ والكَسيرُ).(٤٠)

=(الْمَفْتُوْح – الفُتُح):

قال د.فاضلٌ السَّامَرَّائِيُّ: (والفَرْقُ بينها وبينَ قارورةٍ مفتوحةٍ: أنَّ القارورةَ المفتوحةَ، **قد يكونُ لها غِلافٌ وصَمَّامٌ، فتُغْلَقُ، فهيَ مَفْتُوْحَةٌ في وَقْتٍ دُوْنَ آخَرَ**، أمَّا الفُتُحُ، فهيَ مَفْتُوْحَةٌ **دَوْمًا**، فهذا **مبالغةٌ** في الاتِّصافِ بالمفعولِ).(٤١)

المبحثُ الثالثُ– مِنْ شَوَاهِدِ الْقُرْآنِ:

من أسماءِ اللهِ الحُسنى ما كانَ على صيغةِ اسمِ الفاعلِ، وصيغةٍ أُخرى من صيَغِ المبالغةِ. فلا يصحُّ أن يُقالَ أنَّ صيغةَ اسمِ الفاعلِ لا تُستعمَلُ إلاَّ للدلالةِ على القِلَّةِ (عدَمِ المبالغةِ). ومن أمثلةِ ذلكَ في القرآنِ الكريمِ:

=**(الحَافِظ – الحَفِيْظ)**: قال تعالى: *قَالَ هَلْ آمَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلاَّ كَمَا أَمِنْتُكُمْ عَلَى أَخِيهِ مِنْ قَبْلُ فَاللَّهُ خَيْرٌ حَافِظًا وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ*(٤٢) وقال تعالى: *فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ مَا أُرْسِلْتُ بِهِ إِلَيْكُمْ وَيَسْتَخْلِفُ رَبِّي قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلا تَضُرُّونَهُ شَيْئًا إِنَّ رَبِّي عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَفِيظٌ*(٤٣)

= **(الخَالِق– الخَلاَّق)**: قال تعالى: *ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ فَاعْبُدُوهُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ*(٤٤) وقال تعالى: *أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ بَلَى وَهُوَ الْخَلاَّقُ الْعَلِيمُ*(٤٥)

= **(الشَّاكِر– الشَّكُوْر)**: قال تعالى: *إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ اعْتَمَرَ فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ*(٤٦) وقال تعالى: *إِنْ تُقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَاعِفْهُ لَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ وَاللَّهُ شَكُورٌ حَلِيمٌ*(٤٧)

= **(الغَافِر – الغَفَّار)**: قال تعالى: *غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّوْلِ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ إِلَيْهِ الْمَصِيرُ*(٤٨) وقال تعالى: *رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا الْعَزِيزُ الْغَفَّارُ*(٤٩)

= **(القَاْهِر – القَهَّاْر)**: قال تعالى: *وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ*(٥٠) وقال تعالى: *يَا صَاحِبَيِ السِّجْنِ أَأَرْبَابٌ مُتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ*(٥١)

وفي غيرِ الأسماءِ الحُسْنَى:

= **(السَّاْحِر)**: قال تعالى: *يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَاحِرٍ عَلِيمٍ*(٥٢) وقال تعالى: *يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَحَّارٍ عَلِيمٍ*(٥٣) والقصَّةُ واحدةٌ، والحدَثُ واحِدٌ، والقائلُ واحدٌ. فـ(السَّاحِرُ) أعمُّ من (السَّحَّار)، يصلُحُ للتعبيرِ عن البارِعِ في السِّحْرِ المبالِغِ فيه، وعن غيرِ البارِعِ. أمَّا السَّحَّارُ، فلا يُطْلَقُ إلاَّ على من بَرَعَ في السِّحْرِ، وبَاْلَغَ فيه.

= **(الصَّاْبِر)**: قال تعالى: *وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْثًا فَاضْرِبْ بِهِ وَلا تَحْنَثْ إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ*(٥٤) ولا شكَّ في أنَّ أيُّوبَ (عليهِ السَّلامُ) كان عظيمَ الصَّبْرِ، ومَعَ ذلكَ وُصِفَ بصيغةِ اسمِ الفاعلِ (صَاْبِر)؛ لأنَّها صيغةٌ عامَّةٌ تصلُحُ؛ للتعبيرِ عنِ الذاتِ المتَّصِفَةِ بالصَّبْرِ عُمُومًا، سَواءٌ أكان صَبْرُها بمبالغةٍ، أم بلا مبالغةٍ.

= **(الظَّاْلِم)**: قال تعالى: *وَيَوْمَ يَعَضُّ الظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ يَقُولُ يَا لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلاً*(٥٥) فالذي يَعَضُّ عَلَى يَدَيْهِ يومَ القيامةِ هو الظَّالمُ عُمُومًا، ولا سيَّما المبالِغ في الظُّلْمِ.

= **(الكَاْذِب)**: قال تعالى: *أَلا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلاَّ لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ إِنَّ اللَّهَ لا يَهْدِي مَنْ هُوَ كَاذِبٌ كَفَّارٌ*(٥٦) والله تعالى لا يَهْدِي مَنْ هُوَ كَاذِبٌ عُمُوْمًا، ولا سيَّما المبالِغ في الكَذِبِ.

= **(الكَاْفِر)**: قال تعالى: *إِنَّا أَنْذَرْنَاكُمْ عَذَابًا قَرِيبًا يَوْمَ يَنْظُرُ الْمَرْءُ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ وَيَقُولُ الْكَافِرُ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ تُرَابًا*(٥٧) فالذي يقولُ يومَ القيامةِ: (يَا لَيْتَنِي كُنْتُ تُرَابًا) هو الكافرُ عُمُوْمًا، ولا سيَّما المبالِغ في الكُفْرِ.

المبحثُ الرابعُ– مِنْ أَوْهَاْمِ العُلَمَاْءِ:

أوَّلاً– يَرَى مُعْظَمُ العُلَماءِ أنَّ الصفةَ المشبَّهةَ تدلُّ على الثُّبوتِ (اللُّزُوْمِ والاستِمْرَاْرِ).(٥٨) فإذا كانَ المقصودُ أنَّ معنى الثُّبوتِ مُستمَدٌّ من صِيَغِ الصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ، فهذا الرَّأْيُ غيرُ صحيحٍ؛ لأَمْرَيْنِ:

١– أنَّ بعضَ الصِّفَاتِ المُشَبَّهَاْتِ لا تدُلُّ على ثُبوتِ الوَصْفِ أَصلاً، كما في (غَضْبَاْن) من قولِهِ تعالى: *وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَى إِلَى قَوْمِهِ غَضْبَانَ أَسِفًا*؛(٥٩) بدلالةِ قولِهِ تعالى، بعدَها: *وَلَمَّا سَكَتَ

عَنْ مُوسَى الْغَضَبُ أَخَذَ الأَلْوَاحَ وَفِي نُسْخَتِهَا هُدًى وَرَحْمَةٌ لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ*(٦٠) قالَ د.فاضلٌ السَّامَرَّائيُّ: (والظاهرُ أنَّ الصِّفَةَ المُشبَّهَةَ على أقسامٍ: منها ما يُفيدُ الثُّبوتَ والاستمرارَ، نحو: أَبْكَم، وأَصَمّ، وأَفْطَس، وأَشْهَل، وأَحْوَر، وأَسْمَر، وأَبْيَض، وأَعْوَر، وأَفْوَه، أي: واسع الفَمِ، ونحو: طَوِيْل، وقَصِيْر، ودَمِيْم، وعَقِيْم. وقد تدلُّ على وَجْهٍ قريبٍ من الثُّبوتِ، في نحوِ: نَحِيْف، وسَمِيْن، وبَلِيْغ، وكَرِيْم، وجَوَاْد. وهِيَ لا تدلُّ على الثُّبوتِ، في نحو: ظَمْآن، وغَضْبَاْن، ورَيَّاْن... **وعلى هذا لا نَرَى أن يُحكَمَ بالثبوتِ، عُمُوْمًا، على الصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ، بل الأَوْلى التفصيلُ**).(٦١)

٢- أنَّ معنى الثُّبوتِ مُستمَدٌّ، في الصِّفَاتِ المُشَبَّهاتِ (الدالَّةِ على الثُّبوتِ)، من العناصرِ السياقيَّةِ والمقاميَّةِ، ولا سيَّما مادَّةِ الكلمةِ. وإنَّما تدلُّ صِيَغُ الصِّفَةِ المشبَّهةِ على معنى المبالغةِ، وهو معنًى واسعٌ يشملُ كلَّ صُوَرِ الزِّيادَةِ الكمِّيَّةِ والكيفيَّةِ، كالكثرةِ، والعَظَمَةِ، والقُوَّةِ، والكَمالِ، والاستمرارِ، والدَّوامِ، والثُّبوتِ، والعناصرُ السياقيَّةُ والمقاميَّةُ هي التي تُحدِّدُ الصورةَ المقصودةَ. فمادَّةُ (غضب) تدلُّ على حَدَثٍ غيرِ ثابتٍ، لا يَلْبَثُ أن يزولَ، بخلافِ مادَّةِ (طول) في بعضِ السياقاتِ، كما في قولِنا: (جاءَ الرَّجُلُ الطَّويلُ)، فالرَّجُلُ إذا كانَ طَوِيْلاً، فإنَّ الطُّوْلَ مُلازِمٌ لَهُ، ولكنَّ هذهِ المادَّةَ (طول) في سياقاتٍ أُخرى، لا تصلُحُ؛ للدلالةِ على الثبوتِ الأكيدِ، وذلكَ نحوُ قولِنا: (كانَ الحبلُ طَويلاً، فاحتَرَقَ أَكْثَرُهُ، فصارَ قَصيرًا).

فصفوةُ القولِ أنَّ صِيَغَ الصِّفَةِ المُشبَّهَةِ تدلُّ على معنى المبالغةِ، وهو معنًى واسعٌ، تُخَصِّصُهُ العناصرُ السِّياقيَّةُ والمقاميَّةُ، ولا سيَّما مادَّةِ الكلمةِ، فتبدو بعضُ الصِّفاتِ المشبَّهاتِ دالَّةً على معنى الثُّبوتِ.

قال الرضيُّ الأستراباذيُّ: (أقولُ: الغالبُ في بابِ (فَعُلَ): فَعِيْل، ويَجِيْءُ (فُعَاْل)، بضمِّ الفاءِ وتخفيفِ العينِ، مبالغة (فَعِيْل) في هذا البابِ كثيرًا، لكنَّهُ غيرُ مُطَّرِدٍ، نحو: طَوِيْل وطُوَاْل، وشَجِيْع وشُجَاْع).(٦٢) فيرى الرضيُّ، هنا، أنَّ صيغةَ (شُجَاْع) تدلُّ على المبالغةِ، معَ أنَّها عندَ العلماءِ، ومنهم الرضيُّ نفسُهُ، صفةٌ مشبَّهةٌ.(٦٣)

وقال أيضًا: (وأما بناءُ المبالغةِ الذي على (مِفْعَاْل)، كـ(مِهْدَاْء)، و(مِهْذَاْر)، أو على (مِفْعِيْل) كـ(مِحْضِيْر) و(مِعْطِيْر)، أو على (مِفْعَل) كـ(مِدْعَس)، و(مِطْعَن)، أو على (فَعَّاْل) كـ(صَنَّاْع)، و(حَصَّاْن) ، أو على (فِعَاْل) كـ(هِجَاْن)، أو على (فَعُوْل)، كـ(صَبُوْر)، فيستوي في جميعها المذَكَّرُ والمؤنَّثُ).(٦٤) وواضحٌ، هنا، أنَّ الرضيَّ يرى صيغتي (فَعَّاْل)، و(فِعَاْل) من الصِّيَغِ الدالَّةِ على المبالغةِ، وهما من صِيَغِ الصِّفَةِ المُشبَّهةِ، بلا إشكالٍ.

وقال الشريفُ الجرجانيُّ: (فإنْ قُلْتَ: الرَّحمنُ صِفةٌ مشبَّهةٌ، فلا تُشتقُّ إلاَّ من فِعْلٍ لازمٍ، فكيفَ اشتُقَّ من (رَحِمَ) وهو مُتعدٍّ؟ وكذا القولُ في (رَبّ)، و(مَلِك)، حيثُ عُدًّا صفةً مشبَّهةً، وأمَّا (الرَّحِيْم)، فإنْ جُعِلَ صيغةَ مبالغةٍ، كما نَصَّ عليهِ سيبويهِ في قولِهِم: هُوَ رَحِيْمٌ فُلانًا، فلا إشكالَ فيهِ، وإنْ جُعِلَ صِفةً مُشبَّهةً، كما يُشْعِرُ بِهِ تمثيلُهُ بـ(مَرِيْض)، و(سَقِيْم) توجَّهَ عليهِ السؤالُ أيضًا. قُلْتُ: الفعلُ المتعدِّي قد يُجْعَلُ لازمًا بمنزلةِ الغرائزِ، فيُنْقَلُ إلى (فَعُلَ)، بضمِّ العينِ، ثمَّ يُشتَقُّ منهُ الصفةُ المشبَّهةُ، وهذا مُطَّرِدٌ في بابِ المدحِ والذمِّ).(٦٥)

وقال بدرُ الدينِ العينيُّ: (قولُهُ: الرَّحيمُ والراحمُ بمعنًى واحدٍ، فيهِ نَظَرٌ، لأنَّ الرَّحيمَ، إنْ كانَ صيغةَ مبالغةٍ، فيزيدُ معناهُ على معنى الرَّاحِمِ، وإنْ كانَ صفةً مشبَّهةً، فيدلُّ على الثبوتِ، بخلافِ الراحمِ، فإنَّهُ يدلُّ على الحُدُوْثِ، وأُجيبَ بأنَّ ما قالَهُ بالنَّظَرِ إلى أَصْلِ المعنى دُونَ الزِّيادةِ).(٦٦)

وقال أبو السعودِ العماديُّ: (الرَّحْمَنُ الرَّحِيْمُ: صِفتانِ مبنيَّتانِ من (رَحِمَ)، بعدَ جعلِهِ لازمًا بمنزلةِ الغرائزِ بنقلِهِ إلى (رَحُمَ)، بالضمِّ، كما هو المشهورُ. وقد قيلَ: إنَّ (الرَّحيم) ليسَ بصفةٍ مشبَّهةٍ، بل هيَ صيغةُ مبالغةٍ، نصَّ عليهِ سيبويهِ في قولِهِم: هو رَحيمٌ فُلانًا).(٦٧)

وقال ابنُ عابدين: (والجمهورُ على أنَّهُ صِفةٌ مشبَّهةٌ، وقيلَ: صيغةُ مبالغةٍ، لأنَّ الزيادةَ في اللفظِ لا تكونُ إلاَّ لزيادةٍ على زيادتهِ، وإلاَّ كانَتْ عَبَثًا).(٦٨)

وقال الطباطبائيُّ: (والرَّحْمَن: فَعْلاْن، صيغةُ مبالغةٍ، تدلُّ على الكَثْرَةِ، والرَّحِيْم: فَعِيْل، صِفةٌ مشبَّهةٌ تدلُّ على الثَّباتِ والبقاءِ).(٦٩)

فقد اختلفوا في (الرَّحْمَن) و(الرَّحِيْم): أَصِفتانِ مُشَبَّهتانِ هما، أم صِيْغَتَا مبالغةٍ؟ فلولا أنَّ صِيَغَ الصِّفةِ المشبَّهةِ تدلُّ على المبالغةِ، لَمَا حَصَلَ الخلافُ.

وقال الآلوسيُّ: (ولَمَّا كان(قيِّمًا) يفيدُ استقامةً ذاتيَّةً أو ثابتةً؛ لكونهِ صفةً مشبَّهةً وصيغةَ مبالغةٍ، وَمَا مِنْ شيءٍ كذلكَ، إلاَّ وقد يُتوَهَّمُ فيهِ أَدْنَى عوجٍ، ذَكَرَ قولَهُ تعالى: *وَلَمْ يَجْعَلْ*(٧٠) إلخ؛ للاحتراسِ).(٧١) فـ(القَيِّم)، عندَ الآلوسيِّ، صِفةٌ مشبَّهةٌ، وصيغةُ مبالغةٍ.

وقال الآلوسيُّ: (أَسِن: على وَزْنِ (حَذِر)، فهو صِفةٌ مشبَّهةٌ، أو صيغةُ مبالغةٍ).(٧٢) فـ(الأَسِن)، عندَ الآلوسيِّ، صِفةٌ مشبَّهةٌ، أو صيغةُ مبالغةٍ.

ثانيًا- يَرَى مُعْظَمُ العُلماءِ أنَّ صيغتي اسمِ الفاعلِ واسمِ المفعولِ تدلاَّنِ على الحُدُوث.(٧٣) قال الزمخشريُّ: (فإن قُلْتَ: لِمَ عَدَلَ عن (ضيِّق) إلى (ضَائِق)؟ قُلْتُ: ليدلَّ على أنَّهُ ضِيْقٌ عارضٌ

غيرُ ثابتٍ، لأنَّ رسولَ اللهِ، صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّم، كانَ أَفْسَحَ الناسِ صَدْرًا، ومثلُهُ قولُكَ: زيدٌ سيِّدٌ وجَوَادٌ، تُريدُ السِّيادَةَ والجُوْدَ الثَّابِتَيْنِ المُستَقِرَّيْنِ، فإذا أَرَدْتَ الحُدُوثَ، قُلْتَ: سائِدٌ وجَائِدٌ.(٧٤)

والصوابُ أنَّ اسمَ الفاعلِ واسمَ المفعولِ يُستعمَلانِ استعمالاً عامًّا، مَعَ الحُدوثِ، والثُّبوتِ. قال عبدُ القادرِ البغداديُّ: (قال السيِّدُ في شرحِ المفتاحِ:(٧٥) إنَّ الاسمَ، كـ(عَالِم)، مثلاً، يدلُّ على ثُبُوْتِ العِلْمِ، لِمَنْ حُكِمَ بِهِ عليهِ، وليسَ فيهِ تعرُّضٌ لاقترانِهِ بزمانٍ، وحُدُوثِهِ فيهِ، ولا لدوامِهِ. نَعَمْ، لمَّا كانَ اسمُ الفاعلِ جاريًا على الفعلِ جازَ أن يُقْصَدَ بِهِ الحدوثُ، بمعونةِ القَرائنِ، كما في (ضَائِق)، ويجوزُ أن يُقْصَدَ بِهِ الدَّوامُ أيضًا في مقامِ المدحِ والمبالغةِ، وكذا حُكْمُ اسمِ المفعولِ. وأمَّا الصِّفةُ المشبَّهةُ، فلا يُقْصَدُ بها إلاَّ مُجرَّدُ الثُّبوتِ، وَضْعًا، أو الدَّوامُ باقتضاءِ المقامِ).(٧٦)

والحقيقةُ أنَّ لكُلِّ فعلٍ تامٍّ اسمَ فاعلٍ، سواءٌ أكانَ مُجرَّدًا أم مزيدًا؛ لكنَّ بعضَ أسماءِ الفاعلينَ شائعَةٌ في الاستعمالِ، نحو: (جَائِع، وغَاضِب)، وبعضَها نادرَةٌ في الاستعمالِ، لا يكادُ يعرفُها إلاَّ الخاصَّةُ، وذلكَ نحو: (بَاْخِل)،(٧٧) و(تَاْعِب)،(٧٨) و(حَاْسِن)،(٧٩) و(شَاْبِع)،(٨٠) و(شَاْرِف)،(٨١) و(طَاْئِل)،(٨٢) و(ظَاْرِف)،(٨٣) و(عَاْطِش)،(٨٤) و(كَاْرِم)،(٨٥) ويشيعُ بدلاً منها صفاتٌ مشبَّهاتٌ، هي: (بَخِيْل، وتَعْبَان، وحَسَن، وشَبْعَان، وشَرِيْف، وطَوِيْل، وظَرِيْف، وعَطْشَاْن، وكَرِيْم).

ثالثًا- يرى د.فاضلٌ السَّاْمَرَّاْئِيُّ أنَّ صيغةَ (فَعِيْل)، مبالغةَ (مَفْعُوْل)، لا تُطْلَقُ إلاَّ إذا اتَّصَفَ صاحِبُ الوَصْفِ بِهِ. فلا تقولُ: (هُوَ قَتِيْلٌ) لِمَنْ لَمْ يُقْتَلْ، ولا تقولُ: (هُوَ جَرِيْحٌ) لِمَنْ لَمْ يُجْرَحْ، ويصحُّ أن تقولَهُما بصيغةِ (مَفْعُوْل).(٨٦) وهذا الرَّأْيُ غيرُ صحيحٍ؛ لأنَّ الفَرْقَ بينَ صيغةِ (مَفْعُوْل)، وصيغةِ (فَعِيْل)، هو معنى المبالغةِ، فالأُولى تُستعمَلُ عُمُومًا، سواءٌ أكانَ الوقوعُ بمبالغةٍ، أم بلا مبالغةٍ، والثانيةُ تُستعمَلُ؛ للدِّلالةِ على الوقوعِ بمبالغةٍ تنصيصًا. وقد جاءَ في الحديثِ المرفوعِ: (فَمَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيْلٌ بَعْدَ مَقَاْلَتِيْ هَذِهِ، فَأَهْلُهُ بَيْنَ خِيرَتَيْنِ: إمَّا أَنْ يَقْتُلُوْا أَوْ يَأْخُذُوْا الْعَقْلَ).(٨٧) فأُطْلِقَ وَصْفُ (قَتِيْل) على مَنْ سَيُقْتَلُ في المستقبَلِ؛ بدلالةِ قولِهِ: (بَعْدَ مَقَاْلَتِيْ هَذِهِ).

الخَاتِمَة:

خُلاصةُ الحقائقِ التي أَرَدْتُ الكَشْفَ عنها في هذا البحثِ:

١- أنَّ صِيْغَتَي اسمِ الفاعلِ واسمِ المفعولِ صيغتانِ وَصْفِيَّتانِ مُتَبَاْيِنَتَاْنِ، فالأُولى تُستعمَلُ؛ لوصفِ الذاتِ الَّتي وَقَعَ منها أَصْلُ الفعلِ، والثَّانيةُ تُستعمَلُ؛ لوصفِ الذاتِ التي وَقَعَ عليها أَصْلُ الفعلِ. وَمَعَ هذا التَّبايُنِ الصَّرْفِيِّ، فبينَ هاتينِ الصِّيْغَتَيْنِ تَلازُمٌ صَرْفِيٌّ. فكُلُّ فعلٍ **مُتعدٍّ** لهُ اسمُ فاعلٍ،

واسمُ مفعولٍ. فإذا وُجِدَ اسمُ الفاعلِ، فلا بُدَّ من وجودِ اسمِ المفعولِ، وإذا وُجِدَ اسمُ المفعولِ، فلا بُدَّ من وجودِ اسمِ الفاعلِ.

٢- تمتازُ هاتانِ الصيغتانِ باستعمالِهما استعمالاً عامًّا مُطْلَقًا من القُيُوْدِ المعنويَّةِ. فصيغةُ اسمِ الفاعلِ أَعَمُّ من صِيَغِ المبالغةِ الخاصَّةِ باسمِ الفاعلِ، وأَعَمُّ من صِيَغِ الصِّفَةِ المُشَبَّهةِ، وأَعَمُّ من صيغةِ اسمِ التفضيلِ المُطابِقِ. وصيغةُ اسمِ المفعولِ أَعَمُّ من صِيَغِ المبالغةِ الخاصَّةِ باسمِ المفعولِ.

٣- صِيَغُ الصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ، في الحقيقةِ من صِيَغِ المبالغةِ من النَّاحيةِ الصَّرْفيَّةِ الدِّلاليَّةِ، وإنَّما أَخْرَجَها النُّحاةُ من صِيَغِ المبالغةِ؛ لِمُخالَفَتِها من النَّاحيَّةِ الإعرابيَّةِ.

٤- لا يمكنُ أن يُعَدَّ اسمُ التفضيلِ غيرُ الْمُطابِقِ، من صِيَغِ المبالغةِ؛ لأنَّ التفضيلَ فيهِ قد يكونُ نِسْبِيًّا.

٥- أنَّ معنى الثُّبوتِ مُستمَدٌّ، في الصِّفَاتِ المُشَبَّهَاتِ (الدالَّةِ على الثُّبوتِ)، من العناصِرِ السياقيَّةِ والمقاميَّةِ، ولا سيَّما مادَّةِ الكلمةِ. وإنَّما تدلُّ صِيَغُ الصِّفَةِ المشبَّهةِ على معنى المبالغةِ، وهو معنًى واسعٌ يشمَلُ كلَّ صُوَرِ الزِّيادَةِ الكمِّيَّةِ والكيفيَّةِ، كالكثرةِ، والعَظَمَةِ، والقُوَّةِ، والكَمَالِ، والاستمرارِ، والدَّوامِ، والثُّبوتِ، والعناصرُ السياقيَّةُ والمقاميَّةُ هي التي تُحدِّدُ الصورةَ المقصودةَ، وتُخَصِّصُ معنى المبالغةِ.

٦- يَرَى مُعْظَمُ العُلماءِ أنَّ صيغتي اسمِ الفاعلِ واسمِ المفعولِ تدلاَّنِ على الحُدُوثِ. والصوابُ أنَّ اسمَ الفاعلِ واسمَ المفعولِ يُستعمَلانِ استعمالاً عامًّا، مَعَ الحُدوثِ، والثُّبوتِ.

٧- أنَّ لكُلِّ فعلٍ تامٍّ اسمَ فاعلٍ، سواءٌ أكانَ مُجرَّدًا أم مزيدًا؛ لكنَّ بعضَ أسماءِ الفاعلينَ شائِعَةٌ في الاستعمالِ، وبعضَها نادِرَةٌ في الاستعمالِ، لا يكادُ يعرفُها إلاَّ الخاصَّةُ.

الهوامش:

(١)- يسمِّيها المَناطِقَةُ: (نِسْبَةَ العُمُوْمِ والْخُصُوْصِ مُطْلَقًا). ينظر: معيار العلم في فنّ المنطق، أبو حامد الغزاليّ: ٦٢-٦٣. والمنطق، محمّد رضا المظفّر: ٧٨.

(٢)- يسمِّيها المَناطِقَةُ: (نسبة العُمومِ والْخُصوصِ من وَجْهٍ). ينظر: معيار العلم: ٦٢-٦٣. والمنطق: ٧٩.

(٣)- ينظر: المنطق: ٧٩.

(٤) - المقتضب، المبرِّد: ١١٣/٢.

(٥) - حاشية الصبّان على شرح الأشمونيّ، الصبّان: ٤٤٨/٢.

(٦) - الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشريّ: ٤١/١.

(٧) - الجامع لأحكام القرآن، القرطبيّ: ١٠٥/١. وينظر: تفسير القرآن العظيم، ابن كثير: ٢٢/١.

(٨) - أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاويّ: ٣٨/١-٣٩.

(٩) – (ص): رَمْزُ الصفاقسيّ (السفاقسيّ)، إبراهيم بن محمّد المالكيّ (ت٧٤٢هـ) في كتابيه مختصر تفسير أبي حيّان، والْمُجيد في إعراب القرآن الْمَجيد وغيرهما. ينظر: جواهر الحسان في تفسير القرآن، الثعالبيّ: ١/٤.

(١٠) – جواهر الحسان: ٣/٧٨.

(١١) – النحل: ١٠٩.

(١٢) – هود: ٢٢.

(١٣) – الفروق اللغويّة، أبو هلال العسكريّ: ٢١٦.

(١٤) – الفروق اللغويّة: ٢١٦.

(١٥) – التبيان في تفسير القرآن، الطوسيّ: ٤/٢٤٥.

(١٦) – مجمع البيان في تفسير القرآن، الطبرسيّ: ٤/١٤٢.

(١٧) – التفسير الكبير، الفخر الرازيّ: ١٣/١٥٩.

(١٨) – تفسير العزّ بن عبد السلام، العزّ بن عبد السلام: ١/٤٥٧.

(١٩) – الجامع لأحكام القرآن: ٧/٧٠.

(٢٠) – البحر المحيط، أبو حيّان الأندلسيّ: ٤/٢١١.

(٢١) – هو ابن جنّي نفسه.

(٢٢) – المحتسَب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها، ابن جنّي: ٢/٦.

(٢٣) – الكشّاف: ٢/٣٩٧.

(٢٤) – أنوار التنزيل: ٣/٣٨٠.

(٢٥) – إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، أبو السعود العماديّ: ٥/٨٨.

(٢٦) – المحتسَب: ٢/٦.

(٢٧) – روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، الآلوسيّ: ١٤/٧٨.

(٢٨) – الانتصاف فيما تضمّنه الكشّاف من الاعتزال، ابن المنيّر الإسكندريّ: ١/٤١.

(٢٩) – المقتضب: ٢/١١٣.

(٣٠) – التبيان: ١٠/١٤٢.

(٣١) – الفاتحة: ٣.

(٣٢) – آل عمران: ٢٦.

(٣٣) – الحجّة في القراءات السبع، ابن خالويه: ١/٦٢.

(٣٤) – حجّة القراءات، ابن زنجلة: ١/٧٧-٧٨.

(٣٥) – التبيان: ١/٣٤.

(٣٦) – تفسير السمعانيّ: ١/٣٦.

(٣٧) – ينظر: الحجّة في القراءات السبع: ١/٦٢. وحجّة القراءات: ١/٧٧-٧٨.

(٣٨) – مجمع البيان: ١/٥٨–٥٩.

(٣٩) – الجامع لأحكام القرآن: ١/١٤٠–١٤١.

(٤٠) – معاني الأبنية في العربيّة، د.فاضل السامرّائيّ: ٦٢.

(٤١) – معاني الأبنية: ٦٨.

(٤٢) – يوسف: ٦٤.

(٤٣) – هود: ٥٧.

(٤٤) – الأنعام: ١٠٢.

(٤٥) – يس: ٨١.

(٤٦) – البقرة: ١٥٨.

(٤٧) – التغابن: ١٧.

(٤٨) – غافر: ٣.

(٤٩) – ص: ٦٦.

(٥٠) – الأنعام: ١٨.

(٥١) – يوسف: ٣٩.

(٥٢) – الأعراف: ١١٢.

(٥٣) – الشعراء: ٣٧.

(٥٤) – ص: ٤٤.

(٥٥) – الفرقان: ٢٧.

(٥٦) – الزمر: ٣.

(٥٧) – النبأ: ٤٠.

(٥٨) – ينظر: شرح المفصّل، ابن يعيش: ٦/٨٢–٨٣. وشرح الرضيّ على الكافية، الرضيّ الأستراباذيّ: ٣/٤٣١. وأوضح المسالك إلى ألفيَّة ابن مالك، ابن هشام الأنصاريّ: ٣/٢١٦. وشرح شذور الذهب، ابن هشام الأنصاريّ: ١/٤٩٧. وشرح قطر الندى وبلّ الصدى، ابن هشام الأنصاريّ: ١/٢٧٧. ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاريّ: ١/٧١.

(٥٩) – الأعراف: ١٥٠.

(٦٠) – الأعراف: ١٥٤.

(٦١) – معاني الأبنية: ٧٦–٧٧.

(٦٢) – شرح شافية ابن الحاجب، الرضيّ الأستراباذيّ: ١/١٤٨.

(٦٣) – ينظر: الشافية في علم التصريف، ابن الحاجب: ١/٢٥. وأوضح المسالك: ٣/٢٤٤.

(٦٤) – شرح شافية ابن الحاجب: ٢/١٧٩–١٨٠.

(٦٥) – الحاشية على الكشّاف، الشريف الجرجانيّ: ٤١.

(٦٦) – عمدة القاري في شرح صحيح البخاريّ، بدر الدين العينيّ: ٧٩/١٨.

(٦٧) – إرشاد العقل السليم: ١١/١.

(٦٨) – حاشية ردّ المحتار، ابن عابدين: ٧/١.

(٦٩) – الميزان في تفسير القرآن، محمّد حُسَين الطباطبائيّ: ١٨/١.

(٧٠) – الكهف: ١.

(٧١) – روح المعاني: ٢٠١/١٥.

(٧٢) – روح المعاني: ٤٨/٢٦.

(٧٣) – ينظر: شرح المفصّل: ٨٢/٦–٨٣. وشرح الرضيّ على الكافية: ٤٣١/٣. وأوضح المسالك: ٢١٦/٣. وشرح شذور الذهب:٤٩٦/١–٤٩٧. وشرح قطر الندى: ٢٧٨/١.

(٧٤) – الكشّاف: ٢٦١/٢. وينظر: المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطيّة الأندلسيّ: ١٥٤/٣. والبحر المحيط: ٢٠٨/٥. وروح المعاني: ١٩/١٢.

(٧٥) – هو الشريف الجرجانيّ (ت٨١٦هـ) في كتابه: المصباح في شرح المفتاح للسكاكيّ. ينظر: هديّة العارفين، إسماعيل باشا البغداديّ: ٧٢٨/١–٧٢٩.

(٧٦) – خزانة الأدب، عبد القادر البغداديّ: ٣٣/٢.

(٧٧) – ينظر: الأصول في النحو، ابن السرّاج: ١٦٤/٣.

(٧٨) – ينظر: الخصائص، ابن جنّي: ٣٥٤/٢.

(٧٩) – ينظر: المفصّل في صنعة الإعراب، الزمخشريّ: ٢٩٣/١.

(٨٠) – ينظر: لسان العرب، ابن منظور: ١٧١/٨.

(٨١) – ينظر: الصحاح، الجوهريّ: ١٣٨٠/٤. ولسان العرب: ١٦٩/٩. والقاموس المحيط، الفيروزآباديّ: ١٥٧/٣. وتاج العروس من جواهر القاموس، الزَّبيديّ: ٢٩٨/١٢.

(٨٢) – ينظر: المفصّل: ٢٩٣/١.

(٨٣) – ينظر: لسان العرب: ٢٢٩/٩. وتاج العروس: ٣٦٥/١٢.

(٨٤) – ينظر: الأصول في النحو: ١٦٤/٣.

(٨٥) – ينظر: المفصّل: ٢٩٣/١.

(٨٦) – ينظر: معاني الأبنية: ٦١، ٦٣.

(٨٧) – مسند أحمد، أحمد بن حنبل: ٣٨٥/٦. وينظر: سنن أبي داود: ٣٦٧/٢–٣٦٨. وسنن الترمذيّ: ٤٣٠/٢. وسنن الدارقطنيّ: ٧٧/٣.

المَصَادِرُ والمَرَاجِعُ

١- القرآن الكريم.

٢- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم،أبو السعود العماديّ(ت٩٨٢هـ)، بيروت، دار الفكر، د.ت.

٣- الأصول في النحو، أبو بكر بن السرّاج (ت٣١٦هـ)، تحقيق د.عبد الحسين الفتليّ، بيروت، مؤسّسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٩٨٨م.

٤- الانتصاف فيما تضمّنه الكشّاف من الاعتزال، ابن المنيّر الإسكندريّ (ت٦٨٣هـ)، مصر، مطبعة مصطفى البابيّ الحلبيّ، د.ت.

٥- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، القاضي البيضاويّ (ت٦٨٥هـ)، بيروت، دار الفكر، د.ت.

٦- أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، ابن هشام الأنصاريّ (ت٧٦١هـ)، بيروت، دار الجيل، الطبعة الخامسة، ١٩٧٩م.

٧- البحر المحيط، أبو حيّان الأندلسيّ (ت٧٤٥هـ)، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمّد معوض ود.زكريا عبد المجيد النوقي ود.أحمد النجولي الجمل، بيروت، دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

٨- تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد مرتضى الزَّبيديّ (ت١٢٠٥هـ)، تحقيق علي شيري، بيروت، دار الفكر، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

٩- التبيان في تفسير القرآن، أبو جعفر الطوسيّ (ت٤٦٠هـ)، تحقيق أحمد شوقيّ الأمين وأحمد حبيب قصير، النجف الأشرف، مكتبة الأمين، ١٣٨٥هـ/١٩٦٥م.

١٠-تفسير السمعانيّ، السمعانيّ (ت٤٨٩هـ)، تحقيق ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، الرياض، دار الوطن، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

١١-تفسير العزّ بن عبد السلام، عزّ الدين عبد العزيز بن عبد السلام الدمشقيّ (ت٦٦٠هـ)، تحقيق د.عبد الله بن إبراهيم الوهبيّ، بيروت، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

١٢-تفسير القرآن العظيم، ابن كثير الدمشقيّ (ت٧٧٤هـ)، تقديم يوسف عبد الرحمن المرعشلي، بيروت، دار المعرفة، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

١٣-التفسير الكبير، الفخر الرازيّ (ت٦٠٦هـ)، القاهرة، المطبعة البهيّة المصريّة، ١٣٥٧هـ/١٩٣٨م.

١٤-الجامع لأحكام القرآن، القرطبيّ (ت٦٧١هـ)، تصحيح أحمد عبد العليم البردونيّ، بيروت، دار إحياء التراث العربيّ، د.ت.

١٥-جواهر الحسان في تفسير القرآن، أبو زيد الثعالبيّ الجزائريّ (ت٨٧٦هـ)، بيروت، مؤسّسة الأعلميّ للمطبوعات، د.ت.

١٦-حاشية ردّ المحتار، ابن عابدين (ت١٢٥٢هـ)، بيروت، دار الفكر، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.

١٧-حاشية الصبّان على شرح الأشمونيّ، الصبّان (ت١٢٠٦هـ)، تحقيق محمود بن جميل، القاهرة، مكتبة الصفا، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

١٨-الحاشية على الكشاف، الشريف الجرجانيّ (ت٨١٦هـ)، القاهرة، مطبعة مصطفى البابيّ الحلبيّ، ١٣٨٥هـ/١٩٦٦م.

١٩-الحجّة في القراءات السبع، ابن خالويه (ت٣٧٠هـ)، تحقيق د.عبد العال سالم مكرم، بيروت، دار الشروق، الطبعة الرابعة، ١٤٠١هـ.

٢٠-حجّة القراءات، ابن زنجلة (ت٤٠٣هـ)، تحقيق سعيد الأفغانيّ، بيروت، مؤسّسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

٢١-خزانة الأدب، عبد القادر البغداديّ (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق محمّد نبيل طريفيّ، وإميل بديع يعقوب، بيروت، دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.

٢٢-الخصائص، ابن جنّي (ت٣٩٢هـ)، تحقيق محمّد علي النجّار، بيروت، عالم الكتب، د.ت.

٢٣-روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين الآلوسيّ (ت١٢٧٠هـ)، بيروت، دار الفكر، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.

٢٤-سنن أبي داود، أبو داود السجستانيّ (ت٢٧٥هـ)، تحقيق سعيد محمّد اللحّام، بيروت، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

٢٥-سنن الترمذيّ، الترمذيّ (ت٢٧٩هـ)، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، بيروت، دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

٢٦-سنن الدارقطنيّ، الدارقطنيّ (ت٣٨٥هـ)، تعليق وتخريج مجدي بن منصور سيد الشوري، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

٢٧-الشافية في علم التصريف، ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)، تحقيق حسن أحمد العثمان، مكّة المكرّمة، المكتبة المكّيّة، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م.

٢٨-شرح الرضيّ على الكافية، رضيّ الدين الأستراباذيّ (ت٦٨٦هـ)، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، طهران، مؤسسة الصادق، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.

٢٩-شرح شافية ابن الحاجب، رضيّ الدين الأستراباذيّ (ت٦٨٦هـ)، تحقيق وضبط وشرح محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الكتب العلميّة، ١٣٩٥/١٩٧٥م.

٣٠-شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الأنصاريّ (ت٧٦١هـ)، تحقيق عبد الغني الدقر، دمشق، الشركة المتحدة للتوزيع، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م.

٣١-شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، الطبعة الحادية عشرة ، ١٣٨٣هـ.

٣٢-شرح المفصّل، ابن يعيش (ت٦٤٣هـ)، القاهرة، إدارة الطباعة المنيريّة، د.ت.

٣٣-الصحاح، الجوهري (ت٣٩٣هـ)، تحقيق أحمد عبد الغفور العطّار، بيروت، دار العلم للملايين، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٣٤-عمدة القاري في شرح صحيح البخاريّ، بدر الدين العينيّ (ت٨٥٥هـ)، بيروت، دار إحياء التراث العربيّ، د.ت.

٣٥-الفروق اللغويّة، أبو هلال العسكريّ (ت نحو٤٠٠هـ)، تحقيق محمّد باسل عيون السود، بيروت، دار الكتب العلميّة، الطبعة الثانية، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

٣٦-القاموس المحيط، الفيروزآباديّ (ت٨١٧هـ)، بيروت، دار الفكر، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

٣٧-الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشريّ (ت٥٣٨هـ)، القاهرة، مطبعة مصطفى البابيّ الحلبيّ، ١٣٨٥هـ/١٩٦٦م.

٣٨-لسان العرب، ابن منظور الإفريقيّ (٧١١هـ)، بيروت، دار صادر، د. ت.

٣٩-مجمع البيان في تفسير القرآن، أبو عليّ الطبرسيّ (ت٥٤٨هـ)، تحقيق وتعليق لجنة من العلماء والمحقّقين، بيروت، مؤسّسة الأعلميّ للمطبوعات، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.

٤٠-المحتسَب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها، ابن جنّي (ت٣٩٢هـ)، تحقيق د.عبد الحليم النجّار، ود.عبد الفتّاح إسماعيل شلبيّ، وعليّ النجديّ ناصف، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة، د.ت.

٤١-المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطيّة الأندلسيّ (ت٥٤٦هـ)، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمّد، بيروت، دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.

٤٢-مسند أحمد، أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)، بيروت، دار صادر، د.ت.

٤٣-معاني الأبنية في العربيّة، د.فاضل السامرّائيّ، الكويت، جامعة الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

٤٤-معيار العلم في فنّ المنطق،أبو حامد الغزاليّ(ت٥٠٥هـ)،بيروت،دار الأندلس، الطبعة الثانية، ١٩٧٨م.

٤٥-مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاريّ (ت٧٦١هـ)، تحقيق د.مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، بيروت، دار الفكر، الطبعة السادسة، ١٩٨٥م.

٤٦-المفصّل في صنعة الإعراب، الزمخشريّ (ت٥٣٨هـ)، تحقيق د.علي بوملحم، بيروت، دار ومكتبة الهلال، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.

٤٧-المقتضب، المبرِّد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق محمّد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، لجنة إحياء التراث الإسلاميّ، ١٣٨٦هـ.

٤٨-المنطق، محمّد رضا المظفّر (ت١٣٨٨هـ)، قم، مؤسّسة النشر الإسلاميّ، د.ت.

٤٩-الميزان في تفسير القرآن، محمّد حُسَين الطباطبائيّ (ت١٤٠٢هـ)، قم، منشورات جماعة المدرِّسين في الحوزة العلميّة، د.ت.

٥٠-هديّة العارفين (أسماء المؤلِّفين وآثار المصنِّفين)، إسماعيل باشا البغداديّ (ت١٣٣٩هـ)، بيروت، دار إحياء التراث العربيّ، د.ت.